

إملاء ورواية

الإمام المحدث المفتي

أبي الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث

ابن حرب التميمي الحنبلي المتوفى سنة ٤١٠هـ

تحقيق ودراسة

مصطفى محمود الأزهري

دار ابن القيم

دار ابن عفان

سلسلة رسائل عقدية (١)

اعتقاد الإمام المنبل أحمد بن حنبل

إملاء ورواية

الإمام المحدث المفتي

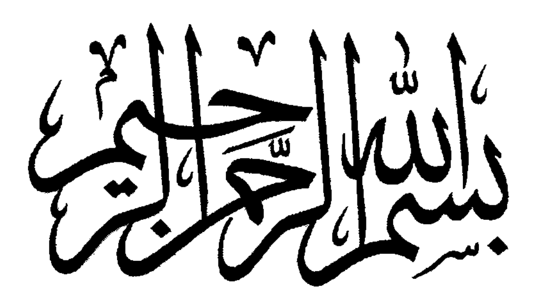
أبي الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث ابن حرب التميمي الحنبلي المتوفى سنة ٤١٠هـ

تحقيق ودراسة

مصطفى محمود الأزهري

دار ابن القيم

دار ابن عفان


بسم الله الرحمن الرحيم

اعتقاد الإمام المنبل
أحمد بن حنبل

الطبعة الأولى
1429هـ - 2008 م

رقم الإيداع	2007 /20397
الترقيم الدولي	2 - 089 - 375 - 977



دار ابن القيم للنشر والتوزيع
هاتف: ٤٣١٥٨٨٢- فاكس: ٤٣١٨٨٩١
الرياض:ص.ب : ١٥٦٤٧١
الرمز البريدى:١١٧٧٨
المملكة العربية السعودية
E-mail:ebnalqayyam@hotmail.com

دار ابن عفان
للنشر والتوزيع
القاهرة:١١ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر
ت: ٢٥٠٦٦٤٢٠- محمول: ٠١٠١٥٨٣٦٢٦
الإدارة:الجيزة برج الأطباء، أول شارع فيصل
تليفون ٣٥٦٩٣٦١٥- تليفاكس: ٣٥٦٩٢٨٥٠-٣٣٢٥٥٨٢٠
ص.ب ٨بين السرايات
جمهورية مصر العربية
E-mail:ebnafan@yahool.com
E-mail:ebnaffan@hotmail.com



تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي له الصفات العُلى والأسماء الحسنى ، الحمد لله الذي يعلم السِّر وأخفى ، ويعلم الجهر وما يخفى ، الحمد لله المنعوت بصفات الجلال قبل أن ينعته الناعتون ، والموسوم بأسماء الكمال قبل أن يعرفه العارفون ، سبحانه كما ينبغي أن ينزَّه ، وتعالى عما يقول الممثلون المعطِّلون علوًّا كبيرًا ، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ، والصلاة والسلام على أشرف خلقه وخاتم رسله ، وشفيع عباده ، سيدنا محمد ، إمام الأئمة ، وكاشف الغمة عن الخاصَّة والعامَّة ، وهادي الأُمة إلى النُّور بعد الظلمة وعلى آله وصحبه الكرام ، ولله الفضل والمنَّة ، وبعد :

فإن العقلَ البشريَّ منذ فجر تاريخ إدراكه ووَعْيه لم يقف بعجلة تصوُّره للأمور وحقائقها عند حدٍّ محدود ، أو قانونٍ مضبوط ، بل أوْغَلَ الذهاب في بطون المدْرَكات ، وأوغر الغوص في غياهبها شغفًا بمعرفة منتهى إدراكه فيها ، ولم يتأخر هذا العقل عن التقدم بحثًا حتى في خالق هذه الأشياء ، وخالق العقل المدرك لهذه الأشياء ، فبعد أن سلَّم بحقيقة واجب الوجود ، وأن هذا الوجود كله لا يمكن أن يأتي إلا بواسطة إله موجود حكيم قادر قوي ، وبعد أن أدرك أن هذا الإله بالضرورة لابد أن يكون واحدًا لا شريك له ، متفردًا بالألوهية والربوبية ، والاتصاف بأوصاف الجلال والكمال كلها ، إذ يحيل هذا العقل أن يتقاسم إلهان أو أكثر مُهِمَّةَ الخلق والإيجاد والألوهية ، حيث إن الحجاج العقلية القوية ، والبراهين الكونية البيِّنة تحيل هذا بأنه ﴿**لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾ [الأنبياء : ٢٢] ، ولكن الكون جارٍ على أبدع

ما يكون ونظامه على أقوم ما يكون، وذلك لا يتأتى إلا من إله واحد لا شريك له، متفردٍ، صمدٍ.

ثم بعد أن أدرك العقل أن هذا الإله واحد منعوت بكل صفات الكمال والجلال وأن له التنزيه المطلق، لا يماثله مثيل، ولا يشابهه شبيه، حار هذا العقل في مسلك التنزيه على مذاهب شتَّى، ومشاربَ عِدَّة، وكل سالك لإحدى هذه المسالك يدَّعي أن مذهبه أحكم وأعلم، وأنه هو الطريق الوحيد في التنزيه، «وذلك أن القرآن ورد فيه وصف المعبود بالتنزيه المطلق الظاهر الدلالة من غير تأويل في آي كثيرة، وهي واضحة كلها وصريحة في بابها، فوجب الإيمان بها، ووقع في كلام الشارع صلوات الله عليه وكلام الصحابة والتابعين تفسيرها على ظاهرها، ثم وردت في القرآن آي أخرى قليلة ظاهرها يوهم التشبيه- في نظر العقل البشري القاصر- مرة في الذات ومرة في الصفات، فأما السلف فغلَّبوا أدلة التنزيه لكثرتها ووضوح دلالتها، وعلموا استحالة التشبيه، وقضوا بأن الآيات من كلام الله فآمنوا بها ولم يتعرضوا لمعناها ببحث ولا تأويل، وهنا معنى قول الكثير منهم: «اقرءوها كما جاءت، أي آمنوا بأنها من عند الله، ولا تتعرضوا لتأويلها»[1].

وأما المعتزلة فأوغلوا في التعطيل زعمًا أن هذه الصفات توهم التشبيه والتجسيم فنفوا صفاته تعالى وأثبتوا أسمائه وقالوا: إنه حي قادر عليم مريد ولكنه لا يوصف بالعلم والقدرة والإرادة؛ لأن هذه الأعراض لا تقوم إلا بالأجسام.

---

(١) «مقدمة ابن خلدون» لعبد الرحمن بن خلدون (ت ٨٠٨هـ)- (١/ ٣٨٧).

وأما الأشعرية فراموا مسلكًا حسِبوه وسطًا بين السلف والمعتزلة، ورأوا أن كل ما جاء من آيات الصفات وأخبارها تؤول على ما يليق بها على حسب ما يليق به سبحانه.. ولكن المعتزلة والأشاعرة صرفتهم رغبتهم في التنزيه المطلق للحق جل وعلا عن أن يدركوا قاعدة دقيقة: **هي أن الحق سبحانه أعلم بذاته وبما يجب لها من التنزيه ومن صفات الجلال والكمال.**

فعلينا أن ننزه الله كما يُحِبُّ أن ينزه نفسه، وذلك لا يتأتى إلا بأن نقبل ما وصف الله به نفسه من غير تأويل لمعاني الصفات ولا تحريف لألفاظها.

وإذا عرفنا أن البحث في الصفات فرع عن البحث في الذات، وإذا علمنا أن الله وصف نفسه بصفات، ووصف خلقه بصفات فذلك لا يلزم عنه اتحاد حقيقة الصفتين، فإننا إذا كنا لا ندرك كُنْهَ الذات الإلهية فما الذي يحملنا على أن نأول صفاتها وفق ما ندركه من حقائق صفاتنا نحن؟

أليس في ذلك إبعاد في النجعة وتطاول من العقل على ما لا سبيل له إليه؟

رأيت العقلَ لم يكُن انْتهابًا ... ولم يُقْسَم على عدد السِّنينا

ولو أن السِّنين تقاسَمَتْهُ ... حَوَى الآباءُ أنْصِبَةَ البنينَا

«والحق الذي لا يشك فيه أدنى عاقل أن كل وصفٍ وصف الله به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ فالظاهر المتبادر منه السابق إلى فهم مَنْ في قلبه شيء من الإيمان هو التنزيه التام عن مشابهة شيء من صفات الحوادث... وهل ينكر عاقل أن السابق إلى الفهم المتبادر لكل عاقل هو منافاة الخالق للمخلوق في ذاته، وجميع صفاته، لا والله لا ينكر ذلك إلا مكابر، والجاهل المفتري الذي يزعم أن ظاهر آيات الصفات لا يليق

بالله ؛ لأنه كفر أو تشبيه ، إنما جر إليه ذلك تنجيس قلبه بقذر التشبيه بين الخالق والمخلوق فأدَّاه شؤم التشبيه إلى نفي صفات الله جل وعلا وعدم الإيمان بها ، مع أنه جل وعلا هو الذي وصف بها نفسه فكان هذا الجاهل مشبِّها أولًا ومعطلًا ثانيًا ، فارتكب ما لا يليق بالله ابتداء وانتهاء ، ولو كان قلبه عارفًا بالله كما ينبغي معظِّما لله كما ينبغي طاهرًا من أقذار التشبيه لكان المتبادر عنده السابق إلى فهمه : أن وصف الله تعالى بالغ من الكمال والجلال ما يقطع الكمال والجلال الثابتة لله في القرآن والسنة الصحيحة مع التنزيه التام عن مشابهة صفات الخلق على نحو قوله : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١]»[(١)] .

الإمام أحمد ومنهج السلف في الاعتقاد :

اتسم عصر الإمام أحمد بن حنبل بالنهضة العلمية الثقافية ، بحيث مثَّل انفتاحًا نهضويًّا عقليًّا على الحضارات الخارجية من اليونان وفارس والرومان ، وعبرت من خلال جسر الترجمة قاطرات الفلسفة والمنطق وعلوم اليونان العقلية وحملت- مع ما حملته- الجُرْأَةَ العقْلية على اقتحام المقدسات المعنوية والنَّصية .

«وقد ظهرت نتيجةً لذلك الفرقُ المتعددة التي زحمت الحياة الإسلامية وأحدثت كثيرًا من الاضطرابات في المفاهيم الدينية ، وأدخلت كثيرًا من الآراء الغريبة التي أدت إلى التصارع والشك . . . فأصبحوا وقد اقتحم

---

(١) «تفسير أضواء البيان» للمفسر اللغوي الأصولي المحقق الشيخ محمد أمين الشنقيطي (٢/ ٣١٩) .

محرابهم قضايا ارتكاب الكبيرة، والمنزلة بين المنزلتين، و إمكانية رؤية الله، وخلق القرآن، وعذاب القبر، وغير ذلك من الأفكار والقضايا التي فجرتها المذاهب الجديدة والفرق المختلفة، وظهرت مسميات جديدة لم يكن للمسلمين بها عهد، فهؤلاء هم الجهمية، وهؤلاء هم القدرية، وهؤلاء هم المعتزلة، وهؤلاء هم الرافضة، إلى غير ذلك من الفِرق التي أصبحت لها أقوال وآراء ومبادئ فعلت فِعْلَها في هذه الأمة، وفرقت كلمتها، وأوهنت قوتها...»[(١)].

قال الشهرستاني: «اعلم أن السلف من أصحاب الحديث لما رأوا توغل المعتزلة في علم الكلام ومخالفة السنة التي عهدوها من الأئمة الراشدين ونَصَرَهم جماعةٌ من أمراء بني أمية على قولهم بالقدر، وجماعة من خلفاء بني العباس؛ على قولهم بنفي الصفات وخلق القرآن تحيروا في تقرير مذهب أهل السنة والجماعة في متشابهات آيات الكتاب الحكيم، وأخبار النبي الأمين ﷺ، فأما أحمد بن حنبل وداود بن علي الأصفهاني وجماعة من أئمة السلف فجروا على منهاج السلف المتقدمين عليهم من أصحاب الحديث مثل: مالك بن أنس، ومقاتل بن سليمان، وسلكوا طريق السلامة فقالوا: نؤمن بما ورد به الكتاب والسنة، ولا نتعرض للتأويل بعد أن نعلم قطعًا أن الله ﷻ لا يشبه شيئًا من المخلوقات، وأن كل ما تمثل في الوهم فإنه خالقه ومقدره»[(٢)].

(١) «الإمام الزاهد المجاهد أحمد بن حنبل» للدكتور حمزة النشرتي، ص (٢٤٤).
(٢) «الملل والنحل» للشهرستاني ت (٥٤٨ هـ)، ص (٨٣).

فكان الإمام أحمد إمام أهل السنة بحق في زمانه وعلمًا على أصحاب الحديث[١].

وكان ﷺ ملازمًا لغرز أهل السنة من قبله من الصحابة والتابعين والأئمة الصالحين كالأوزاعي والزهري والثوري ومالك والشافعي، على طريقتهم في قراءة موارد الشرع في نصوص الصفات.

«فقد انقضى عصر الصحابة والتابعين من السلف والأئمة على التسليم المطلق بما جاء في الكتاب والسنة عن الذات الإلهية وصفاتها، ولم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال، بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب العزيز والسنة النبوية، كلمتهم واحدة من أولهم إلى آخرهم، لم يَسِموها تأويلًا ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلًا، ولم يبدوا لشيء منها إبطالًا، ولا ضربوا لها أمثالًا ولم يدفعوا في صدورها وأعجازها، ولم يقل أحد منهم يجب صرفها عن حقائقها وحملها على مجازها، بل تلقوها بالقبول والتسليم وقابلوها بالإجلال والتعظيم»[٢]

هكذا كان الإمام أحمد سائرًا على درب سلفه الصالح، وهديهم في قبول ما ورد عن رب العزة من نصوص التنزيه والاتصاف بالتسليم والإذعان التام.

الإمام أحمد ومذهب التأويل:

الإمام أحمد معروفةٌ مواقفه من خلال النصوص المنقولة عنه، والحادثات الواردة إلينا منه بخصوص مذهب تأويل نصوص الصفات، فهو موقف

(١) «مفاتيح العلوم» للخوارزمي الكاتب ص (٢٥، ٢٦).

(٢) «إعلام الموقعين عن رب العالمين» لابن القيم (١/ ٤٩).

يقف عند حد النَّص ولا يتجاوز وارد النقل والسمع من غير صرف لهذا النص عن ظاهره ولا تأويل لمراده ولا تحريف لدلالته، بل تُنْظَرُ هذه النصوص والنقول في ضوء: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وإنما سلك الإمام أحمد مسلك السلف في التوقف عن تأويل هذه النصوص لعلتين:

أحدهما: المنع الوارد في التنزيل في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧]، فالتطرق إلى تأويل هذه النصوص والبحث في كيفيتها ومعناها سبيل الزيغ والشطط والفتنة.

والأخرى: أن التأويل أمر مظنون اتفاقًا، والقول في صفات الباري بالظن غير جائز، فربما أوّلنا الآية على غير مراد الباري تعالى فوقعنا في الزيغ، بل نقولُ كما قال الراسخون في العلم: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ آمنا بظاهره، وصدقنا بباطنه، ووكلنا عِلْمَ المراد منه إلى الله تعالى فلسنا مكلَّفين بمعرفة ذلك.. فهذا هو طريق السلامة، وليس هو من التشبيه في شيء.

فأسلم الطرق وأحكمها هو إثبات هذه النصوص كما جاءت دون أدنى تأويل أو تحريف أو تكييف[1].

(١) راجع: «الملل والنحل» للشهرستاني ص (٨٤).

وقد سئل الإمام أحمد قبل موته بيوم أو يومين عن أحاديث الصفات، فقال تُمرُّ كما جاءت، ونؤمن بها، ولا نرد منها شيئًا إذا كانت بالأسانيد الصحاح، ولا يوصف بأكثر مما وصف به نفسه بلا حدٍّ ولا غاية ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ومن تكلم في معناها ابتدع[١].

ومن أراد أن يستقرأ مذهب الإمام أحمد في إثبات الصفات ونبذه للتأويل فليرجع إلى رسائله ومصادره كرسالة «الرد على الجهمية»، ومسائله في الاعتقاد وأغلبها برواية أصحابه وأبنائه، كالسنة لعبد الله بن أحمد، والسنة للخلال، وابن أبي داود، وأبي بكر الأثرم، وأبي بكر المرّوذي، وابن أبي حاتم الرازي، والبربهاري، ومن المعتنقين لمذهبه، موفق الدين ابن قدامة، وشمس الدين ابن قدامة، والحارثي، وابن منده، وابن الجوزي، وابن تيمية، وابن القيم.

وقد جاءت بعض الروايات منفردة عن الإمام أحمد في قضية تأويل الصفات وهي تخالف سائر الروايات الصحيحة المشهورة عن الإمام رضي الله عنه.

وهذه الرواية هي رواية حنبل وجاء فيها أن مذهب الإمام أحمد: إثبات ما أثبته له نبيه ﷺ في قول الله تعالى: ﴿يوم يأتي ربك﴾ أي: أمره، ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ أي: قدرته[٢].

(١) «الاعتقاد المروي عن الإمام أحمد» لابن حرب التميمي - خاتمة هذا المعتقد-.

(٢) «الملل والنحل» لابن حزم (٢/ ١٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : هكذا نقل حنبل بن إسحاق ، ولم ينقل هذا غيره ممن نقل مناظرته في المحنة كعبد الله بن أحمد ، وصالح بن أحمد المروذي وغيره[1] ويعقب ابن القيم على هذه الرواية قائلًا :

«اختلف فيها أصحابه على ثلاث طرق :

أحدها : أنها غلط عليه ، فإن حنبلًا تفرد بها عنه وهو كثير المفاريد المخالفةِ للمشهور من مذهبه .

وقالت طائفة أخرى : بل ضبط حنبل ما نقله وحفظه ، ثم اختلفوا في تخريج هذا النص ، فقالت طائفة منهم : إنما قاله أحمد على سبيل المعارضة لهم ، فإن القوم كانوا يتأولون في القرآن . . وقالت طائفة أخرى : بل ثبت عن أحمد بمثل هذا رواية في تأويل المجيء والإتيان ونظائر ذلك من أنواع الحركة ، ثم اختلفوا في ذلك ، فمنهم من قصد التأويل على هذا النوع خاصة ، وجعل فيه روايتين ومنهم من حكى روايتين في باب الصفات الخبرية بالنقل والتخريج .

والرواية المشهورة من مذهبه ترك التأويل في الجميع ، حتى إن حنبلًا نفسه مِمَّن نقل عنه ترك التأويل صريحًا ، فإنه لما سأله عن تفسير النزول هل هو أمره أم ماذا نهاه عنه»[2] .

وهذا المعتقد الذي يرويه ابن حرب التميميُّ -رحمه الله- يؤكد صحة مذهب الإمام أحمد في ترك التأويل وتشديد النَّكير على المأولين والمتكلمين - فالحمد لله على منته .

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٥/ ٣٣٩) .

(٢) «المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة» (١/ ٣٥٢) .

وعن قاعدة أهل السنة والجماعة في نصوص الصفات يقول شيخ الحنابلة أبو الوفاء ابن عقيل البغدادي الحنبلي في «جزء في أصول الاعتقاد على مذهب أهل السنة والجماعة - بتحقيقي» (ص٨٥- ٩٣) :

«قالت الأشاعرة بالتهجم على تأويل المتشابه ، وصرف الأحاديث عن ظاهرها بالرأي ، وحكم العقل خلاف الشرع ، ذلك خطر عظيم ، وغرز جسيم ، وإثم موبق ودخول فيمن قال الله ﷻ في حقه : ﴿**فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ**﴾ [آل عمران : ٧] .

فمذهب السلف وأئمة الخلف :

الإيمان بالأسماء والصفات توقيفًا ، لا يُخرج عن ظاهرها إلى تأويل دليل العقول وشواهد النظر ، لا تقوموا على تفتيش صفاته التي وصف بها نفسه ووصفه بها رسوله ، وتلقتها الصحابة والقرابة بالإيمان بها والتسليم لها من غير رَدٍّ لها ولا تأويل لها ، كما أبدعته الأشاعرة والكلابية ومن وافقها من المبتدعة .

وقد علموا بأن النقل ما وصل إليهم أنه ﷺ لما سُئل عَنِ الروح أهو شيء مخلوق يناله الحدوث؟ قال الله له : ﴿**قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا**﴾ [الإسراء : ٨٥] .

فلما سُدَّ عنهم عُلم بأن صفة الروح من أوصافنا ، فبأن يمنع من تفتيش وصفه أولى وأحرى ، فوجب أن نتلقاه تسليمًا ، ولا نكيّف ، فنقول : ما اليدان ، ومن النفس ، وما المجيء ، وما الإتيان ، وما الوجه ، وما السمع ، وما البصر وما النزول ، وما الضحك؟

وجميع الصفات التي نقلها الثقات والأئمة الأثبات، فيكون سؤالنا عن أوصافه بعد كتمه هذا وصفًا من أوصافنا غَبَاوةً وجهلًا، بل نقول كما قال، ونمسك عما وراء ذلك، ولو قدمنا على أخذها بقياس أفعالنا جاء من هذا الكفر المحض، فإن من بنى فأتقن، ثم هدم وجمع ثم فرق أمكن من مخالفته.

فانظر إبليس مع علمه بأن إنظاره يعود بفساد أكثر خلقه، ومخالفة أكثر أوامره، وهذا جميعه من الواحد منافسة، وهو جل وعز منه حكمة، فإذا كانت أفعاله كذا لا يقوم لها تأويل، ولا يصح في العقل لها تعطيل كان غاية أمرنا التسليم فأوصافه أولى؛ لأن مفعولاته مخلوقة، وأوصافه قديمة؛ ولأن الأشاعرة لا تخلوا أن تقول: صدقت النقلة فيما روته من أخبار الصفات أو كذبت، فإن كانت صدقت وجب المصير إلى ما قالته ونقلته، وترك تأويله وأُمرَّ على ما جاء من ظاهره» ا.هـ.

وقال القاضي أبو يعلى في كتابه «إبطال التأويلات»:

«لا يجوز ردُّ هذه الأخبار ولا التشاغل بتأويلها، والواجب حملها على ظاهرها وأنها صفات الله لا تشبه صفات سائر الموصوفين بها من الخلق، ولا يعتقد التشبيه فيها، ولكن على ما روي عن الإمام أحمد وسائر الأئمة».

وهذا هو المذهب الصحيح والطريق القويم الحكيم؛ وذلك لوجهين:

الأول: أنه تطبيق تام لما دل عليه الكتاب والسنة من وجوب الأخذ بما جاء فيهما من أسماء الله وصفاته كما يُعلم ذلك من تتبعه بعلم وإنصاف.

الثاني: أن يقال إن الحق إمَّا أن يكون فيما قاله السلف أو فيما قاله غيرهم، والثاني باطل لأنه يلزم منه أن يكون السلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان تكلموا

بالباطل تصريحًا أو ظاهرًا ، ولم يتكلموا مرة واحدة لا تصريحًا ولا ظاهرًا بالحق الذي يجب اعتقاده ، وهذا يستلزم أن يكونوا إما جاهلين بالحق ، وإمَّا عالمين به لكن كتموه وكلاهما باطل وبطلان اللازم يدُلُّ على بطلان الملزوم ، فتعين أن يكون الحق فيما قاله السلف دون غيرهم .

الإمام أحمد وقضية خلق القرآن (المِحْنَةُ) :

ولد الإمام أحمد بن حنبل في خلافة المهدي العباس سنة أربع وستين ومائة وعاصر من الخلفاء المهديَّ ، والهادي ، ثم الرشيد ، ثم ابنه الأمين الذي لم تستمر خلافته أكثر من أربع سنوات ونصف ؛ حيث زاحمه المأمون الذي انتزع منه الخلافة وقتله سنة ثمان وتسعين ومائة . وكان هذا العصر هو عصرَ علياء الدولة العباسية إذ أقبل المأمون – وكان محبًّا للعلم والتعلم والمناظرات والمناقشات ، ولم يرد أن يتكل على نسبه القرشي الذي ورثه عن أبيه – أقبل على ترجمة العلوم من الثقافات الأخرى إلى الثقافة الإسلامية ، ومن اللغات الأخرى إلى اللغة العربية ، وكان لذلك أثره في اتساع رقعة العلم وازدهار الحضارة وتوارد الفلسفات الأجنبية وتأثر العرب بها .

من هنا تسربت إلى المسلمين آراء لم يرتضها السلف الصالح . . . ساعد على ذلك إطلاق الخلفاء العباسيين الحرية للناس في تفكيرهم واعتقادهم ما لم يمسَّ ذلك خِلَافَتَهُمْ حتى إذا رأوا سوء أثر هذه الحرية عادوا يتشددون ، وكذلك كان من الأسباب ضعف الإيمان عند البعض ، واستيلاء الآراء الفلسفية على عقول البعض الآخر [١] .

---

(١) «الأدب العربي وتاريخه» للأستاذ محمود مصطفى (٣/ ٣٠٦) .

«ولما حدثت بدعة المعتزلة الذين قضوا بنفي صفات المعاني من العلم والقدرة والإرادة لما يلزم على ذلك من تعدد القديم بزعمهم وهو مردود بأن الصفات ليست عين الذات ولا غيرها، وقضوا بنفي السمع والبصر لكونها من عوارض الأجسام وهو مردود لعدم اشتراط البنية في مدلول هذا اللفظ، وإنما هو إدراك المسموع أو المبصر، وقضوا بنفي الكلام... فقضوا بأن القرآن مخلوق وهو بدعة صرح السلف بخلافها ونظم ضرر هذه البدعة ولقنها بعض الخلفاء من أئمتهم فحمل الناس عليها...»[١].

وكان المأمون ممن ابتلي بالمعتزلة الذين فتنوه بآرائهم وزينوا له القول بخلق القرآن، وأغروه بأن يجعل هذه المقولة سياسةً دولةٍ يجب أن يحمل الناس عليها، وأن يقول العلماء بها.

متى بدأت فكرة القول بخلق القرآن؟

لم يكن عهد المأمون أول تربة نبتت فيه بذرة القول بخلق القرآن، ولكن جذورها يمتد منذ بداية القرن الثاني بل وربما أعمق من ذلك... فكان أول من نادي بها الجعد بن درهم مؤدب الخليفة الأموي مروان الثاني[٢]، ولم يلبث أن قتله خالد بن عبد الله القَسْري بأمر الخليفة هشام بن عبد الملك، ثم نما إلى علم الرشيد في عهده أن بشرًا المريسيَّ يقول: القرآن مخلوق، فأقسم بالله لئن أظفره الله به ليقتلنه قتلة ما قتلها أحدًا قط.

وأما عن أصل هذه المقولة أي: «خلق القرآن» فيقول ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (٢/ ١٤٨): «إن أول من قال بخلق القرآن فهو المغيرة بن سعيد

(١) «مقدمة ابن خلدون» (٣٨٧- ٣٨٨).

(٢) «قاعدة نافعة في صفة الكلام» لشيخ الإسلام ابن تيمية (٥٢- ٥٣- ط المنيرية).

العجلي» وكان المغيرة أحد المارقين في الدين، ومن أتباع عبد الله بن سبأ اليهودي، وقيل: إن أصل هذه المقولة يرجع إلى أن الجعد بن درهم أخذها عن أبان بن سمعان، وأخذها أبان عن طالوت بن أعصم اليهودي الذي كان يقول بخلق التوراة ثم أخذها عنه أخوه طالوت.

فهذه الفكرة أصلها يهودي قال بها اليهود في زمن البعثة ثم تناقلها من جاء بعدهم حتى وصلت إلى عهد المأمون الذي تبناها وأرغم العلماء عليها ومات وأوصى أخاه بها، فقد اعتنق هذه الفكرة دينًا، واعتقد أنها تتصل بالتوحيد وكان يقول: لا توحيد لمن لم يقرَّ بأن القرآن مخلوق[1].

وأصبح العلماء أمام هذا الطغيان إمَّا معذبين أو مهددين بالقتل والنفي ولذلك رضخوا جميعًا لهذه المقولة مخافة السيف والجلد والسجن ولم يصمد أمام هذه المحنة إلا أحمدُ بن حنبل ونفرٌ من أصحابه، لقي الإمام من الإيذاء والتعرض للمضايقات في عهد المأمون ما لقي، وكان يبعث إليه من يؤثر على عقله من العلماء ليرجعه عن رأيه فما استطاع أن يزحزحه قيد أنملة، ومات المأمون قبل أن يناظره ولكنه عهد إلى أخيه المعتصم أن ينافح عن عقيدة خلق القرآن وكان يزعم جهلًا منه أن ذلك دين يتقرب به إلى الله ﷻ، وسيق الإمام أحمد إلى السجون واحتبس وعُذب وظل حبيسًا نحو ثمانية وعشرين شهرًا، وقد صبر الإمام أحمد لهذه المحنة على السجن وقد أثقل الحديد قدميه، وأضعف حركته، وعلى الرغم من ذلك كان حريصًا على أداء الصلاة لوقتها وهو مقيد في الأغلال.

---

(١) «الإمام أحمد بن حنبل» ص (٢٧١- ٢٧٢).

وكان ثابتًا فطنًا في مناظرتهم، فقد أدخل عليه المعتصم رجلًا يناظره فقال له: ما تقول في القرآن؟

قال الإمام أحمد: ما تقول في علم الله؟ فسكت.

قال الإمام أحمد: القرآن من علم الله، ومن زعم أن علم الله مخلوق فقد كفر بالله، فسكت أيضًا.

قال الرجل: كان الله ولا قرآن.

فرد عليه الإمام أحمد: أكان الله ولا علم؟ فسكت. ثم قال الإمام أحمد: يا أمير المؤمنين، أعطوني شيئًا من كتاب الله وسنة رسوله حتىٰ أقول به.

وأصَرَّ علىٰ ثباته وجرت بينه وبينهم محاولات ومحاورات ومناظرات لإقناعه بقولهم فكان يرد كيدهم في أنوفهم وكان يقرع حججهم بالبرهان الجليِّ.

واحتجوا عليه بقوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، فقالوا: أليس القرآن بشيء، قال: بلىٰ، قالوا: إذًا القرآن مخلوق، فرد عليهم مبهتًا حجتهم فقال: ألم يقل الله: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥]، فقالوا: بلىٰ، فقال: ألم يقل الله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]، فقالوا: بلىٰ.

فقال: أتقولون: إن الله شيء، قالوا: نعم، قال: فهل أهلكته. وغيرها من المناظرات التي وقف خلالها الإمام مستقيم الهامة قويَّ الحجة مؤيدًا من عند الله بالثبات والكرامات، ولما لم يجد المعتصم حلًّا في النقاش العقلي أغضبه ذلك وأمر بجلده بالسياط، وأذيق أشد العذاب ولم يلن ولم يرض أن

يقول كلمة واحدة تتعارض مع اعتقاده الراسخ القوي حتى لم يجد الخليفة بدًّا من إطلاقه .

وكانت المحنة أشد في أيام الواثق الذي غالى في سبيل القول بخلق القرآن وأراق دماء كثير من العلماء في سبيل ذلك كأمثال أحمد بن نصر الخزاعي وغيره . ولما تولَّى المتوكل الخلافة استبشر الناس خيرًا بولايته ؛ لما كانوا يرونه فيه من ميله إلى السنة وإنكاره على أهل الأهواء والبدعة ، وحين تولى حدَث ما كان ينتظره الناس ، فقد أمر بإكرام الإمام أحمد ورفع المحنة عنه ، وكتب في الآفاق آمرًا ألا يتكلم أحد في هذه القضية على الإطلاق .

لقد كان الإمام أحمد بن حنبل مثلًا أعلى في الثبات على الحق ، يحتذى به ، ومثلًا في الصبر على الأذى والإيلام دفاعًا عن عقيدته ، وذبًا عنها ، انظروا إلى روعة ثبات هذا الإمام ورسوخ نفسه واعتقاد قلبه على الحق جعله يجود بنفسه وبراحته وبدمه في سبيل ألا يهان كتاب الله تعالى بكلمة واحدة وهي «مخلوق» لو قالها ما مسَّ جلدَه سوطٌ ولا جُرِّد ثيابه ، ولأغدق عليه من الأموال والعطايا والرضا من ربِّ الخلافة والسياسة ، ولكنه يبوء بسخط رب الأرباب ، أليس ما دافع عنه هذا الإمام من اعتقاد حريًّا بالدرس والاعتناق والحفظ والعناية؟!

❊ ❊ ❊

موقف متقدمي الأشاعرة من التأويل
وتراجع فحولاتهم عن منهج المتكلمين في ختام الأمر

وجد المتكلمون الأوائل في التأويل سِعة في أن يُعْمِلُوا عقولهم وقياساتهم فيما لم يكن ينبغي للعقل أن يتجاوزه، بل كان يجب أن يقف عند حده مسلِّمًا المراد لصاحبه، فأوقعهم عقلهم في إشكالات ولوازم باطلة بطلان ملزوماتها، ويكفي المتأولين كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ بالتأويلات التي لم يردها ولم يدل عليها كلام الله تعالى أنهم قالوا برأيهم على الله تعالى، وقدموا آراءهم على نصوص الوحي وجعلوها عيارًا على كلام الله تعالى ورسوله، ولو علموا أيَّ باب شر فتحوا على الأمة بالتأويلات الفاسدة، وأي بناء للإسلام هدموا بها، وأي معاقل وحصون استباحوها، لكان أحدهم أن يخر من السماء إلى الأرض أحب إليه من أن يقدم على شيء من ذلك، والتأويل ثمرة لعلم الكلام، ومنه الفاسد والسائغ، وكلامنا لا يراد به إلا التأويل الفاسد الذي هو فرع التعمق والتغور في الكلام، وهو مرفوض مذموم عند جمهور علماء الإسلام وفقهائهم قاطبة حتى عند من خاض منهم في علوم الكلام، فإشغال العمر وإفناؤه في علم الكلام من قبيل المحرَّم شرعًا عند أئمة الفقه كالشافعي، ومالك، وأحمد بن حنبل، وسفيان، وجميع أئمة الحديث من السلف، وللشافعي مقولة مشهورة في ذلك إذ يقول: حكمي في أهل الكلام أن يُضْربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في القبائل والعشائر، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام، وقال: لقد اطلعت من أهل الكلام على شيء ما ظننت مسلمًا يقوله؛ ولأن يبتلى العبد بكل ما نهى الله عنه – ما خلا الشرك بالله – خيرٌ له من أن يبتلى

بالكلام .

وأبو المعالي الجويني - وهو من أكابر الفقهاء المتكلمين وحُذَّاقهم ومحققيهم يقول : يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام ، فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي إلى ما بلغ ما اشتغلت به ، وقال عند موته : لقد خضت البحر الخضم ، وخليت أهل الإسلام وعلومهم ، ودخلت في الذي نهوني عنه ، والآن فإن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لابن الجويني ، وها أنا ذا أموت على عقيدة أمي ، أو قال : على عقيدة عجائز نيسابور .

والإمام الغزالي وهو من هو في ميادين الفلسفة والمنطق والكلام يصرح بلا خجل - بعد أن قطع عمره في الكلام- : «لو تركنا المداهنة لصرحنا بأن الخوض في هذا العلم حرام»[١] .

ويقول : «الحق الاتباع والكف عن تغيير الظواهر رأسًا والحذر من اتباع تأويلات لم يصرح بها الصحابة ، وحسم باب السؤال رأسًا والزجر عن الخوض في الكلام والبحث إلى أن قال : ومن الناس من يبادر إلى التأويل ظنا لا قطعًا ، فإذا كان فتح هذا الباب والتصريح به يؤدي إلى تشويش قلوب العوام بُدِّع صاحبه ، وكل ما لم يؤثر عن السلف ذكره ، وما يتعلق من هذا الجنس بأصول العقائد المهمة ، فيجب تكفير من يغير الظواهر بغير برهان قاطع»[٢] .

وقال في «الإحياء» بخصوص مضارِّ علم الكلام : «فأما مضرته ، فإثارة

(١) «التفرقة بين الإيمان والزندقة» للإمام الغزالي ، نقلًا عن «الروض الباسم في الذبِّ عن سنة أبي القاسم» لابن الوزير اليماني (٢/ ٣٤٣- ٣٤٤) .

(٢) «إعلام الموقعين عن رب العالمين» لابن القيم (٦/ ٨٣) - طبعة ابن عفان) .

الشبهات وتحريك العقائد وإزالتها عن الجزم والتصميم وذلك مما يحصل بالابتداء، ورجوعها بالدليل مشكوك فيه، ويختلف فيه الأشخاص، فهذا ضرره في اعتقاد الحق، وله ضرر في تأكيد اعتقاد البدعة وتثبيتها في صدورهم بحيث تنبعث دواعيهم ويشتد حرصهم على الإصرار عليه». والغزالي نفسه قد انتهى أمره إلى الوقف والحيرة في المسائل الكلامية، ثم أعرض عن تلك الطرق وأقبل على أحاديث رسول الله ﷺ ومات وصحيح البخاري على صدره[١].

والإمام فخر الإسلام الرازي يقول:

لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفى عليلًا ولا تروي غليلًا، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، اقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، واقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، ومن جرَّب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي.

وقال أبو يوسف:

من طلب الدين بالكلام تزندق.

وقال الشهرستاني:

لم أجد عند الفلاسفة والمتكلمين إلا الحيرة والندم.

ومن الضروري ونحن نسبر آراء فحولات العلماء الذين تراجعوا عن

(١) «شرح الطحاوية» ص(١٤٧).

علم الكلام وصرحوا في كتبهم بذم علم الكلام ورفض الاشتغال به شكلًا ومضمونًا أن نذكر أبا الحسن الأشعري فهو إمام هؤلاء الحذاق وهو مِنْ أوائل الذين تراجعوا في ختام الأمر عن البحث في علم الكلام وثمرته الفاسدة وهو التأويل الفاسد لأسماء الله وصفاته .

ويقرر مشايخنا وأساتذتنا أن الإمام أبا الحسن الأشعري قد مرَّ بثلاث مراحل في الاعتقاد : مرحلة اعتزال - ومرحلة أشْعَرة - ومرحلة سُنِّية .

أما **المرحلة الأولى** : وهي مرحلة الاعتزال : وهي مرحلة مقدَّم حياته وبداية الطلب حيث تحكي مصادر التأريخ أنه اعتنق مذهب الاعتزال أربعين سنة تتلمذ فيها على شيخ المعتزلة وقتئذ أبي علي الجبائي ، وكان في السنين الأربعين يدرس ويتفحص مذهب الاعتزال ويقرِّره ويناظر عليه .

المرحلة الثانية : مرحلة الأشعرة : ويبدو الأشعري في هذه المرحلة كالجسر بين منهج السلف في الإثبات ومنهج المعتزلة المحض الذي يعتمد على إدخال الطريقة العقلية الكلامية المعقدة لمعالجة النصوص الشرعية ، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : «والأشعري وأمثاله برزخ بين السلف والجهمية أخذوا من هؤلاء كلامًا صحيحًا ومن هؤلاء أصولًا عقلية ظنوها صحيحة وهي فاسدة»[1] .

وتمثل هذه المرحلة مرحلة الرجوع عن مذهب الاعتزال وصرَّح هو نفسه بتضليل المعتزلة وبالغ في الردِّ عليهم وعلى تأويلاتهم ، وذهب ينافح عن مسلك السلف وطريقة أهل السنة ، وناهض يفند آراءهم ويبطل أدلتهم

(١) «مجموع الفتاوى» (٥/ ٥٥٦) .

ولكنه لم يكن بعدُ قد تخلص من مرض التأثير العقلي الكلامي الذي صبغ منهجُ المتكلمين عقلَه بها فجاءت آراؤه مصطبغة بصبغة عقلية محضة، كلامية بحتة مثَّلَتْ مذهب الأشعرة الذي طوره بعد ذلك تلامذته البارزون كأبي بكر الباقلاني وأبي المعالي الجويني والفخر الرازي والغزالي.

المرحلة الثالثة: المرحلة السُّنِّية وهي التي سار فيها الإمام على نهج السلف واعتنق مذهب أهل السنة والحديث مذهب الشافعي ومالك وأحمد بن حنبل رضوان الله عليهم أجمعين، حيث أثبت الصفات على طريقة أصحاب الحديث كما جاءت من غير تكييف ولا تحريف ولا تأويل ولا تعطيل ولا تمثيل ولا تشبيه، ولم يردَّ حديثًا واحدًا أو يخضعه لقانون التأويل – ودافع عن هذا المذهب السني بنفس القوة التي كان يدافع بها عن مذهب الأشعرة والاعتزال من قبله ويظهر ذلك جليًّا في رسالتيه الأخيرتين «الإبانة في أصول الديانة» «ورسالة إلى أهل السنة»، وهي الموسومة بـ «رسالة إلى أهل الثُّغر»، قال –رحمه الله– في «الإبانة في أصول الديانة» (١٤– ١٥):

«باب في إبانة قول أهل الحق والسنة: . . . قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب ربنا ﷻ، وسنة نبينا ﷺ، وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل نضَّر الله وجهه، ورفع درجته، وأجزل مثوبته قائلون، ولما خالف قولَهُ مخالفون؛ لأنه الإمام الفاضل والرئيس الكامل الذي أبان الله به الحق ورفع به الضلال وأوضح به المنهاج، وقمع به المبتدعين وزيغ الزائغين وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدم وخليل مفخم: وجملة قولنا: أنا نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله وبما

جاؤوا به من عند الله ، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ ، لا نردُّ من ذلك شيئًا ، وأن الله ﷻ إله واحد لا إله إلا هو ، فرد صمد ، لم يتخذ صاحبة ولا ولدًا ، وأن محمدًا عبده ورسوله أرسله بالهدي ودين الحق ، وأن الجنة حق والنار حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور ، وأن الله مستو على عرشه كما قال . . . وأن له وجهًا كما قال - وأن له يدين بلا كيف . . وأن له عينين بلا كيف . . .» إلى باقي جملة اعتقاد أهل السنة والجماعة وهو اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل - نضَّر الله وجهه-» .

فهو يثبت الصفات على منهج السلف والمحدِّثين فلا يتأول منها آية ولا خبرًا على خلاف ظاهرها ، بل كان مذهبه كما صرح هو مذهب الإمام أحمد وهو ما نطق به الكتاب والسنة من دون أدنى تحريف أو تأويل .

ويقرر مشايخنا أيضًا أن متأخري الأشاعرة الذين ينتسبون إليه أخذوا بالمرحلة الثانية من مراحل عقيدته – وهي مرحلة الأشعرة- والتزموا طريق التأويل في عامة الصفات مع علمهم أن أبا الحسن الأشعري كان في ختام عمره على مذهب أهل السنة والحديث وهو إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل ، ومعلوم أن مذهب الإنسان هو ما قاله أخيرًا إذا صرح بانحصار قوله فيه كما فعل أبو الحسن في «الإبانة» وبناءً على هذا فتمام تقليده اتباع ما كان عليه أخيرًا وهو التزام مذهب أهل الحديث والسنة ؛ لأنه المذهب الصحيح الواجب الاتباع الذي التزم به الأشعريُّ نفسُهُ .

وإذا علمت أن فحولَ الأشاعرة الذين حملوا على أعتاقهم كلفة تأسيس المذهب الأشعري كالجويني والرازي والغزالي وغيرهم قد نُقِلَ عنهم

بروايات الثقات أنهم تراجعوا تمامًا عن منهج الأشاعرة والمتكلمين في تأويل الصفات فهل بعد هذا القول من قول؟

قال الإمام القرطبي:

«وقد رجع كثير من أئمة المتكلمين عن الكلام بعد انقضاء أعمار مديدة وأمداد بعيدة، فمنهم: إمام المتكلمين أبو المعالي»[١] . فأبو المعالي الجويني – الذي كان إمام المتكلمين ومتكلم الأشعريين – قال في «الرسالة النظامية في الأركان الإسلامية»:

«ذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظواهر على مواردها وتفويض معانيها إلى الرب تعالى، وترك الابتداع، والدليل السمعي القاطع في ذلك أن إجماع الأمة حجة متبعة، وهو مستند معظم الشريعة، وقد درج صحب الرسول ﷺ ورضي عنهم على ترك التعرض لمعانيها ودرك ما فيها، وهم صفوة الإسلام، والمستقلون بأعباء الشريعة، وكانوا لا يألون جهدًا في ضبط قواعد الملة والتواصي بحفظها وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها، ولو كان تأويل هذه الظواهر مسوغًا أو محتومًا لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة، وإذا انصرم عصرهم وعصر التابعين لهم على الإضراب عن التأويل كان ذلك قاطعًا بأنه الوجه المتبع، فحق على ذي الدين أن يعتقد تنزيه الباري عن صفات المحدثين، ولا يخوض في تأويل المشكلات، ويكل معناها إلى الرب تعالى»[٢] .

---

(١) «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٦/ ٦٩٢).

(٢) «إعلام الموقعين» (٦/ ١٨٤).

وقال أيضًا: «والذي يحرص الإمام عليه جمع عامة الخلق على مذاهب السلف السابقين قبل أن نبغت الأهواء، وزاغت الآراء، وكانوا ﭬ ينهون عن التعرض للغوامض والتعمق في المشكلات، والإمعان في ملابسة المعضلات والاعتناء بجمع الشبهات...»[1].

فأنا أعجب وأدعو الجميع ألا ينقضيَ عجبهم عندما نسمع كثيرًا من متأخري الأشاعرة ومعاصريهم يتهم المعتنقين مذهب السلف وطريقة أهل السنة والهدي بالجمود تارة، وبالشدة ثانيةً، وبالحشوية والمجسمة أخرى - دعوةً منهم إلى البعد عن هذا المذهب السنِّي ونبذه؛ انتصارًا للمذهب العقلي الكلامي الذي يغذي أهوائهم وعصبيتهم لمقلَّديهم فهؤلاء نقول لهم:

فأعجب لعُميان البصائر أَبْصَروا … كـونَ المقلِّـد صـاحب البُرهـان

ورأوه بالتقليـد أولى مـن سـواه … بغـير مـا بـصرٍ ولا برهـان

وعموا عن الوحيين إذ لم يفهموا … معناهما عجبًا لـذي الحرمـان[2]

كيف نسي - أو تناسى - هؤلاء أن مشايخهم الذين اقتدوا بهم هم أنفسهم معترفون مسلِّمون واقعًا ووجودًا بمذهب السلف، ومقرِّون بأسلميته إلا أنهم زعموا أن مذهبهم - أي مذهب الخلف - أعلم- ولكنهم بقولتهم هذه قد زادوا في الطنبور نغمة - بل قل إن شئت لهم:

احفظ وقل للذي ينسى العُلا سـفهًا … حفظت شيئًا وغابت عنـك أشـياء

---

(١) «غياث الأُمم في التِّيات الظلم» الإمام الحرمين ص (١٩٠- ١٩١) الفقرة (٢٨٠).

(٢) «النونية» لابن القيم - بشرح الشيخ الهراس ص (٣١٢).

يقول النووي وهو من الأشاعرة:

«اعلم أن لأهل العلم في أحاديث الصفات وآيات الصفات قولين :

أحدهما : وهو مذهب معظم السلف أو كُلُّهم أنه لا يتكلم في معناها ، بل يقولون :

يجب علينا أن نؤمن بها ونعتقد لها معنىٰ يليق بجلال الله تعالىٰ وعظمته مع اعتقادنا الجازم أن الله تعالىٰ ليس كمثله شيء ، وأنه منزه عن التجسم ، والانتقال والتحيز في الجهة ، وعن سائر صفات المخلوق ، وهذا القول هو مذهب جماعة من المتكلمين ، واختاره جماعة من محققيهم وهو أسلم .

والقول الثاني : وهو مذهب معظم المتكلمين أنها تتأول علىٰ ما يليق بها علىٰ حسب مواقعها ، وإنما يسوغ تأويلها لمن كان من أهله بأن يكون عارفًا بلسان العرب وقواعد الأصول والفروع ذا رياضة في العلم»(١) .

فانظر لكلام النووي عن أصحاب المذهب الأول الذي نَسَبَهُ إلىٰ معظم السلف - بل كلهم علىٰ حدِّ تعبيره - وعزاه أيضًا لمحققي المتكلمين ووسمه بأنه أسلم ، مع أنه ليس من أتباع هذا المذهب ، ويدل عليه استقراء كلامه في أخبار الصفات وأنه من المسوغين للتأويل .

وابن حجر العسقلاني وهو من أكابر الأشاعرة يجتهد في كتابه «فتح الباري» في أكثر من موضع(٢) جامعًا أقوال ومذاهب السلف وأصحاب الحديث في آيات وأحاديث الصفات وينقل الإجماع عن ابن عبد البر : «أن أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة

(١) «شرح مسلم» للنووي (٣/ ٢٨) .

(٢) انظر : «فتح الباري» (١٣/ ٤٧١ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥ ، ٤٩١ ، ٤٩٢) .

والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا على المجاز، إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك ولا يحدون فيه صفة محصورة» وهو نفسه ابن حجر يقول: وقد تقدم النقل عن أهل العصر الثالث وهم فقهاء الأمصار كالثوري والأوزاعي ومالك والليث ومن عاصرهم، وكذا من أخذ عنهم من الأئمة فكيف لا يوثق بما اتفق عليه أهل القرون الثلاثة وهم خير القرون بشهادة صاحب الشريعة».

وهذا التقرير من ابن حجر تحقيق حقيق بأن يرسم في دفاتر الأذهان، ويعلق في حقائب الحفظ والجَنان... ومع ذلك فهو يُقرُّ أنَّ هناك مذهبًا في تأويل الصفات وصرفها عن ظواهرها وعدم تسليم مراداتها لمن نطق بها سبحانه، فلماذا إذًا كل هذا الثناء على مذهب السلف وكل هذا الحشد لأقوال وإجماعات السلف وهو لم يعتنقه مذهبًا وطريقًا، ففَرْقٌ بين أن تقرَّ الشيءَ واقعًا ووجودًا وبين أن تقره مذهبًا واعتقادًا، إنه التقليد العصبي الذي شرذم الأمة وهتك ضلوعها، وشلَّ أركانها، والقول الذي يرضي أفئدتنا ولا نبغي عنه حولًا أنه لا ينبغي أن يُوضَعَ مقابِلَ مذهبِ السلف وطريقتهم مذهبٌ آخرُ لخلفٍ أو غيره، بحيث يوضع مع مذهب السلف في طرفي نقيض على السواء وعلى كفتي ميزان على الاستواء، بل يجب أن يرجح مذهب السلف سلامة وعلمًا وحكمة ومنهجًا ودينًا وأن ننادي بصوت جهورٍ ونقول:

«إن الكلام في صفات الله ﷻ ما جاء منها في كتاب الله، أو روي بالأسانيد الصحيحة عن رسول الله ﷺ، فمذهب السلف رحمة الله عليهم أجمعين إثباتها وإجراؤها على ظاهرها ونفي الكيفية عنها، وقد نفاها قوم فأبطلوا ما أثبته الله، وذهب قوم إلى البحث عن التكييف، والطريقة المحمودة هي الطريقة

المتوسطة بين الأمرين، وهذا لأن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، وإثبات الذات إثبات وجود، لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات الصفات، وإنما أثبتناها لأن التوقيف ورد بها، وعلى هذا مضى السلف - فإن قيل: كيف يصح الإيمان بما لا نحيط علمًا بحقيقته؟

قيل: إن إيماننا صحيح بحق ما كُلِّفناه، وعلمنا محيط بالأمر الذي أُلزمناه وإن لم نعرف ما تحتها حقيقة كيفيته، وقد أُمرنا بأن نؤمن بملائكة الله وكتبه ورسوله وباليوم الآخر، وبالجنة ونعيمها، وبالنار وعذابها، ومعلوم أنا لا نحيط علمًا بكل شيء منها على التفصيل، وإنما كلفنا الإيمان بها جملة»[1].

فالذي يجب أن ندين به لله: «أن الله سبحانه وتعالى له في كل ذلك ما هو الكمال المطلق من كل وجه، ونعرض عن الخوض خوفًا من أن تزل قدم بعد ثبوتها ... وإلى هذه الطريق رجع كثير من كبار المحققين والمصنفين بعد أن امتعضوا مما نالهم من آفات الخوض ...»[2].

فخير الأمور السالفات على الهدى ... وشر الأمور المحدثات البدائعُ.

* * *

(١) «الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة والجماعة» للإمام الحافظ قوَّام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني ت: (٥٣٥هـ) (١/ ١٧٤ - ١٧٦).

(٢) «فتاوى ابن الصلاح» للحافظ أبي عمرو تقي الدين ابن الصَّلاح ت: (٦٤٣هـ) (ص٧٤).

الإمام أحمدُ وهذا المعتقد المرويُّ عنه

ومصنِّف هذا الكتاب من أعلام أواخر القرن الرابع وفواتح القرن الخامس وهو عصر كانت المصنَّفاتُ في الاعتقاد قد استوت على سوقها من حيث التبويب وحسن الترتيب والتقسيم، وقد جاء هذا المعتقد على غرار هذا المنهج في التصنيف إلا أنه قد تميز عن كثير من المصنفات العقدية التي خُطَّت على طريقة أهل الحديث والسنة من وجهين:

الأول: يمكننا أن نقول إن هذا المصنَّف قد جمع من المرويات عن الإمام أحمد في جميع أبواب الاعتقاد ومسائله مالا تكاد تجده في مصنَّف آخر حتى المصنفات التي عنيت بجمع مرويات الإمام أحمد ومسائله في الاعتقاد فقد كان أكثر هذه المصنفات تسهب في جمع مروياته في مسائل مشهورة بعينها: كخلق القرآن، والقدر وخلق أفعال العباد، ورؤية الله ﷻ في الآخرة، وهي أشهر المسائل التي كانت الخلافات فيها تنشب بين أهل السنة والمعتزلة.

الثاني: وضوح الصبغة العقلية على هذه المرويات أو معظمها وهو ما لم يكن معهودًا في المأثور عن الإمام أحمد من أنه ذو منهج نصِّي نقلي يقف عند حد النص إثباتًا وإمرارًا دون إطالة في الناحية العقلية، وعلى كلٍّ فلم تكن الصبغة العقلية التي ظهرت في هذا الكتاب كالتي صبغت مصنَّفات المتكلمين من الأشاعرة والماتريدية والمعتزلة بل كانت نزرًا يسيرًا إذا ما قورنت بكتب هؤلاء، أما عن المسائل التي وردت في هذا المعتقد فكثيرة تمثل جميع أبواب الاعتقاد التي تكلم فيها أئمة الدين وعلماء الإسلام، وتتلخص هذه المسائل في الأتي:

- إثبات الوحدانية لله ﷻ .

- إثبات الصفات ، وقد أورد هذا المعتقد نوعين من الصفات :

الصفات الثبوتية ، وجاء منها نوعان :

الذاتية : وهي التي لم يزل ولا يزال متصفًا بها كالعلم والقدرة والسمع والإرادة ، والبصر ، والحياة ، والعدل ، والحكمة ، والعلوّ - وجاء منها الخبرية كالوجه ، واليدين .

والفعلية : وهي التي لها تعلق بمشيئته إن شاء فعلها وإن لم يشأ لم يفعلها وجاء منها الاستواء على العرش .

وهناك صفات ذاتية فعلية باعتبارين : أي أنه باعتبار أصله صفة ذاتية ، وباعتبار آحاده صفة فعلية تتعلق بالمشيئة ، كالكلام ومن الصفات التي أثبتها هذا المعتقد صفة النفس ، والرضىٰ ، والغضب ، وتضمن الردَّ على المعتزلة النافين للصفات ؛ لكونها بزعمهم أعراضًا لا تقوم إلا بالأجسام .

كما تضمن المعتقد ردًّا على القائلين بنفي صفة الكلام من الجهمية وغيرهم ، وعلى القائلين بخلق القرآن وغيره من الكتب السماوية وعلى القائلين بالعبارة والحكاية .

ومن الصفات السلبيَّة التي وردت في هذا المعتقد صفة القدم .

ويراد بالصفات السلبية التي تنفي عنه أمورًا لا تليق بذاته المقدسة هذه الأمور نفاها الله سبحانه عن نفسه في كتابه أو علىٰ لسان رسوله ﷺ لكونها تتضمن نقصًا في حقه كالحدوث والموت والنوم والجهل والنسيان ، والعجز والتَّعب ، ولذلك يبدءون في تعريفها بكلمة (عدم) ، فقوله تعالىٰ :

﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان : ٥٨] فـ ﴿لَا يَمُوتُ﴾ معناها : عدم آخرية الوجود ، فيجب نفي صفة الموت عن الحق تعالى مع إثبات ضدها على الوجه الأكمل ؛ لأن النفي ليس بكمال إلا أن يتضمن ما يدل على الكمال ؛ ذلك لأن النفي عدم والعدم ليس بشيء ، فنفي الموت عنه تعالى يتضمن كمال حياته .

أما صفة القدم فلم يرد لها ذكر في آيات الكتاب العزيز ولا في أخبار السنة النبوية ، ولكن ورد وصفه تعالى بـ «الأول» فهذا الوصف أولى وأكمل لأنه يتضمن شيئين لم تتضمنها صفة «القدم» يتضمن نفي الابتداء عنه تعالى ، فهو الأول بلا ابتداء ، ويتضمن نفي الأسبقية ، أي الذي لم يسبقه شيء . . . وصفة القدم تشعر بالزمنية ، والزمن منتفٍ في حقه تعالى لأنه تعالى كان ولا زمان ، ودخول هذه الصفة في دراسة صفات الحق تعالى أثار كثيرًا من الإشكالات التي كانت الثقافة الإسلامية في غنى عنها ، ومن توابع الكلام في هذه الصفة : أنه إذا كان الله قديمًا فهل صفاته قديمة وعليه يترتب تعدد القدماء وهذا محال ، أم أن صفاته حادثة وعليه فإن الحوادث تحل في القديم؟ وإذا كانت إرادته تعالى للأشياء الحادثة قديمة فهل يترتب على ذلك القول بقدم العالم . .؟ إلى غير ذلك من اللوازم المحالة الباطلة التي ترتبت على البحث في إثبات صفة القدم التي كان أول من أثبتها على الراجح هو القاضي عبد الجبار من أكابر شيوخ المعتزلة أشار إلى ذلك إمام الحرمين .

ويترجح لي أن هذه الرواية عن الإمام أحمد إن صحت فإنما قصد بها الإمام الرَّد على الذين يقولون إن القرآن مخلوق أو أن كلام الله يحل في الحوادث ، وأن كلامه تعالى ليس حادثًا ولا مخلوقًا ، بل كلامه تعالى صفة ذاته وفعله ، فالله تعالى موصوف بالكلام والنداء وصفًا أزليًا متعلقًا بمشيئته واختياره ،

يتكلم إذا شاء، وينادي إذا شاء متى شاء وكل ذلك غير مخلوق لأنه صفته، وصفة غير المخلوق غير مخلوقة أيضًا، وممن وصف كلام الله بالقدم الإمام اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢/ ٢٢٤) حيث بوَّب: «ما روي عن النبي ﷺ مما يدل على أن القرآن من صفات الله القديمة» وكأنه يقصد بالقرآن هنا مطلق كلام الله ﷻ وممن أنكر وصف الكلام والقرآن بالقدم شيخ الإسلام ابن تيمية وابن خزيمة، راجع: «منهاج السنة النبوية» (٥/ ٤٢٠- ٤٢١)، «المجموع» (٦/ ١٦٩- ١٧٠)، (١٢/ ٣٠١، ٥٢١، ٥٢٢)، «درء تعارض العقل والنقل» (٢/ ٧٨)، وجاء في «منهاج السنة» (٣/ ٣٦٩) إن: «أول من عرف أنه قاله في الإسلام أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلَّاب واتبعه على ذلك طوائف».

وقد وُجِد فيما يروى عن أحمد – في غير هذا الكتاب – في أيام محنته ما يدل على أنه أطلق كلمة «القديم»، ففي «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى (١/ ١٦٣) في ترجمة: سليمان بن عبد الله السجزي، أن المعتصم قال لأحمد: ما تقول في القرآن؟ قال: «كلام الله قديم غير مخلوق...».

وانظر «المقصد الأرشد» لابن مفلح (١/ ٤٢٠).

قال شيخي عبد السلام عمر علي – في تحقيقه لجزء «الرد على من يقول القرآن مخلوق» لابن النجَّاد الحنبلي: «وفي النفس من هذا شيء، فإن سليمان لم أجد من وثقه، وإنما ذكره من تقدم، والعليمي في «المنهج الأحمد» (١/ ٤٠١)، ولم يزيدوا على قولهم: «روى عن إمامنا أشياء» على أن في قصته بعض الأمور المنكرة، بل لا يبعد أن تكون موضوعة، ويستظهره أن الذهبي حكم على بعض ما ورد فيها من غير طريقه كما في «السير» (١١/ ٢٥٥) بالوضع. والله أعلم بحقيقة الحال».

والأولى أن نقول في هذا الباب ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية: «والأحسن في هذا الباب مراعاة ألفاظ النصوص فيثبت ما أثبته الله ورسوله باللفظ الذي أثبته، وينفى ما نفاه الله ورسوله كما نفاه»(١).

ويقول الإمام ابن حزم بخصوص وصفه ﷻ بالقِدم في «الفصل في المِلَل والأهواء والنِّحل» (١/ ٤٠٩):

«وهذا لا يجوز أن يُسَمَّى ﷻ بما لم يسمِّ به نفسه؛ لأنه لم يصحَّ به نصٌّ ألبتَّة، وقد قال تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩] فصح أن القديم من صفات المخلوقين، فلا يجوز أن يسمَّى الله تعالى بذلك، وإنما يعرف القديم في اللغة من القدمية الأزلية، أي أن هذا الشيء أقدم من هذا بمدة محصورة، وهذا منفيٌّ عن الله ﷻ، وقد أغنى الله ﷻ عن هذه التسمية بلفظة «أوّل» فهذا هو الاسم الذي لا يشاركه تعالى فيه غيره، وهو معنى أنه لم يزل.

وقد قلنا بالبرهان: إن الله لا يجوز أن يسمَّى بالاستدلال، ولا فرق بين من قال: إنه يسمّي ربَّه تعالى جسمًا إثباتًا للوجود ونفيًا للعدم، وبين من سمّاه «قديمًا» إثباتًا لأنه لم يزل، ونفيًا للحدوث، لأن كلا اللفظين لم يأت به نص، فإن قال: من سماه جسمًا ألحد؛ لأنه جعله كالأجسام قيل له: ومن سمَّاه قديمًا قد ألحد في أسمائه، لأنه جعله كالقدماء.

فإن قيل: ليس في العالم قدماء، أكذبه القرآن بما ذكرنا، وأكذبته اللغة التي بها نزل القرآن، إذ يقول كل قائل في اللغة: هذا الشيء أقدم من هذا، وهذا أمر قديم، وزمان قديم، وشيخ قديم، وبناء قديم، وهكذا كل

(١) «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤٢٥- ٤٢٦).

شيء» .

وحكى الإمام أبو الحسن الأشعري في «مقالات الإسلاميين» (١٨٠) مقالات أرباب المذاهب في معنىٰ «القديم» قائلًا :

«واختلف المتكلمون في معنى القول في الله أنه قديم : فقال بعضهم : معنى القول (إن الله قديم) أنه لم يزل كائنًا لا إلىٰ أول ، وأنه المتقدِّم لجميع المحدثات لا إلىٰ غاية .

وقال عباد بن سليمان ، معنىٰ قولنا في الله : إنه قديم : أنه لم يزل ، ومعنىٰ لم يزل ، هو أنه قديم ، وأنكر عباد القول بأن الله كائن متقدم للمحدثات ، وقال : لا يجوز أن يقال ذلك وقال بعض البغداديين : معنىٰ قديم : إنه إله . . وقال عبد الله بن كلاب : معنىٰ قديم أن له قدمًا ، وقال أبو الهزيل : معنىٰ أن الله قديم إثبات قِدَم لِلَّه هو الله ، وحُكي عن معمّر أنه قال : لا أقول إن البارئ قديم إلا إذا حدث المحدث – ثم قال الأشعري – : وحُكي عن بعض المتقدمين أنه قال : لا أقول إن البارئ قديم علىٰ وجه من الوجوه» وهذا القول الأخير هو الحق الذي عليه أصحاب الحديث وأهل السنة والجماعة . والله أعلم .

ومن المسائل التي تعرض لها هذا المعتقد :

مسألة رؤية المولىٰ ﷻ في الدار الآخرة والخلاف فيه بين أهل السنة والمعتزلة وحجج أهل السنة في الإثبات .

كذا مسألة الاسم والمسمىٰ والقول : إن المسمىٰ هل هو الاسم أو غيره؟

وكذا قضية أفعال العباد وما يتخللها من مسائل الجبر والاختيار ،

والاستطاعة وعدل الله وحكمته وإرادته وتوفيقه وخزلانه، والقضاء والقدر والإرادة هل هي عين الرضىٰ أم لا؟

والقول في زيادة الإيمان ونقصانه، والفرق بين الإيمان والإسلام، والكلام في تكفير أهل القبلة من مرتكبي الذنوب، ورأي الإمام أحمد في تارك الصلاة.

ثم القول في فضائل الصحابة الكرام، وما ورد من أخبار الفضائل والكلام في إثبات الميزان والصراط وعذاب القبر وسؤال الملكين منكرٍ ونكيرٍ.

والكلام في وجوب التوبة وأحكام الشهداء.

وإجابة الدعاء من المؤمن والكافر.

والكلام في إثبات خبر الواحد، وعصمة الأنبياء.

والقول في إجماع الصحابة وحكم إجماع غيرهم.

والقول في الإمامة وشرائطها المعتبرة وأحكامها، والغزو مع الأئمة وإن جاروا، والصلاة خلف البر والفاجر وتقسيم الفيء.

والقول في الأرزاق والآجال هل تزيد وتنقص بالدعاء والقول في المعجزة والكرامات والفرق بينهما.

والقول في التفاضل بين الأنبياء وبني آدم وبين الملائكة.

وأورد هذا المعتقد جملة من أقوال الإمام أحمد في التزهد والتورع والتخلق. وبعض أدعيته المأثورة، وحكمه المنثورة كذا أورد ثناءه علىٰ أصحاب الحديث

كمالك بن أنس، والشافعي، وسفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح.

وأورد هذا المعتقد استحباب الإمام لقراءة نافع؛ لأنها أكثر اتباعًا، واستحسانه موافقة أهل المدينة.

ثم ختم هذا المعتقد بوصية الإمام قبل موته بيوم في أحاديث صفات ربِّ البرية، وأنه أوصى أن: تمرّ كما جاءت، ونؤمن بها، ولا نرد منها شيئًا إذا كانت بأسانيد صحاح، ولا يوصف بأكثر مما وصف به نفسه بلا حدٍّ ولا غاية.

ثم قال ابن حرب خاتمًا هذا المعتقد: **«فهذا وما شاكله محفوظ عنه، وما خالف ذلك كذب وزور»**. فرحم الله القائل والناقل.

* * *

راوي هذا المعتَقَد
ابن حَرْبٍ
التميمي الحنبلي (ت : ٤١٠هـ)

وراوي هذا المعتقد عن الإمام أحمد ربيب البيت الحنبلي السُّنِّي الخالص، وسمه الحافظ الذهبي بـ : «رئيس الحنابلة»، وهو الإمام المفتي المحدِّث عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث، أبو الفضل التميمي البغدادي، المعروف بـ : ابنِ حَرْبٍ الحنبلي المتوفى سنة عشر وأربع مائة (٤١٠هـ) .

اعتنى ابن حرب بمختلفِ العلوم الشرعية، واشتغل بالحديث واهتم بجمعه وكان يمليه بجامع المنصور، كما تنصَّب منصب الفتوى فكانت له حلقة في جامع المدينة للوعظ والفتوى .

حدَّث عن طائفة من أعلام الحنابلة أخصُّ منهم ذكرًا أبا بكر ابن النجّاد الحنبليَّ[1] المتوفى سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة (٣٤٨هـ) وكان من أئمة الحنابلة في عصره رأسًا في الرواية ورأسًا في الفقه، وتذكر كتب التراجم أن أبا بكر النجاد قد تتلمذ على الإمام عبدالله بن أحمد بن حنبل، بل كان رحمه الله من أكابر مشايخه، ويدل على ذلك أن النجَّادَ له جزء مصنف في «الردِّ على من يقول القرآن مخلوق»[2] أورد فيه نحوًا من ستين رواية عن الإمام

(١) انظر ترجمته : «تاريخ بغداد» (٤/ ١٨٩- ١٩٢)، «سير أعلام النبلاء» (١٥/ ٥٠٢- ٥٠٥)، «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٨٦٨- ٨٦٩)، «طبقات الحنابلة» (٢/ ٧- ١١)، «البداية والنهاية» (١١/ ٢٣٤)، «الوافي بالوفيات» (٦/ ٢٤٦- ٢٤٧) .

(٢) وقد طُبع هذا الجزء بتحقيق أخي وشيخي وزميلي الشيخ عبد السلام عمر علي الجزائري سنة ٢٠٠٢م - الطبعة الأولى - طبعة دار الضياء - مصر .

عبد الله بن الإمام أحمد في مسائل مختلفة في الاعتقاد، كالكلام، والرؤية، والقدر، وخلق القرآن.

وتذكر كتب التراجم أيضًا أن النجاد كان من أعلم الناس بمذهب أحمد في الرواية والدراية فقهًا واعتقادًا، وكان واسع الرواية، فلقد كان له في جامع المنصور حلقتان للفتوى في الفقه على مذهب أحمد، ولإملاء الحديث وهو نفس المكان الذي تصدر فيه ابن حرب بعد ذلك للفتوى والإملاء، فراوي هذا المعتقد إذًا ممن تتلمذوا بعلوٍّ إسناد على روايات الإمام أحمد ومذهبه ودرسوه دراسة تمحيص وإتقان.

بل لم تقتصر رحلاته ودراساته على بغداد والمدينة بل خرج إلى خراسان، ثم رجع في آخر حياته إلى بغداد.

ومن أعلام من روى عن ابن حرب الخطيب البغدادي الحافظ، والذي قال عن ابن حرب: كان صدوقًا.

كان صديقًا للقاضي أبي بكر الباقلاني، وموادًّا له، وربما كان لذلك أثر في اكتساب ابن حرب للنزعة الكلامية التي ظهرت في بعض المواضع من معتقده هذا.

توفي ابن حرب التميمي يوم الاثنين في مستهل ذي الحجة سنة عشر وأربعمائة، ودفن إلى جنب قبر الإمام أحمد، وصلى عليه نحوٌ من خمسين ألفًا، رحم الله ابن حرب رحمة واسعة.

انظر ترجمته:

١ - «تاريخ بغداد» (١١/ ١٤).

٢- «مناقب الإمام أحمد» (٦٢٦).

٣- «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» (٧/ ٢٩٥).

٤- «المنهج الأحمد» (٢/ ١٠٢).

٥- «المقصد الأرشد» (٢/ ١٤٣- ١٤٤/ ترجمة ٦٢٩).

٦- «سير أعلام النبلاء» (١٧/ ٢٧٣).

٧- «الكامل في التاريخ» (٧/ ٣٦٠- ٣٦١).

٨- «كشف الظنون» (٢/ ١٣٩٣).

٩- «هدية العارفين» (١/ ٦٣٣).

- **نسخة المعتقد الخطية وعمل التحقيق بها:**

والنسخة من محفوظات المكتبة الظاهرية بدمشق - تقع تحت رقم (٢٤٥ - حديث) ويوجد لها نسخة مصورة في خزانة معهد المخطوطات العربية - مصر - تحت رقم (٢٢- توحيد).

وعنوان الكتاب فيها: كتاب فيه اعتقاد الإمام المنبَّل أبي عبد الله أحمد ابن محمد بن حنبل.

اسم المؤلف: أبو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التميمي.

تاريخ النسخ: ٥٧٦هـ بخط عبد القوي بن عبد الله بن أبي الريان القرشي

عدد الأوراق من ص ٥١- ٦٠ القياس ٢١ × ١٥سم.

والنسخة مكتوبة بخط واضح بلا حواشٍ ولا تعليقات، سالمة من

السقوط والخروم، سليمة من التصحيفات والتحريفات.

وقد اتبعنا المنهج التالي في تحقيق هذا المخطوط بعد نسخه نسخًا يدويًا وإخراجه إخراجًا فنيًا :

١- تخريج الآيات القرآنية برسم المصحف الشريف.

٢- تخريج الأحاديث والآثار الواردة في نص الكتاب من مظانها حسب الاستطاعة دون الحكم عليها؛ لأن غالبها من كتب الصحاح كالبخاري ومسلم وغيرهما.

٣- ترجمة رجال الإسناد الواردة.

٤- تصويب بعض الأخطاء الواردة في متن الكتاب والتي نعدُّها خطأ من الناسخ، وبعض هذه الأخطاء لغوية وبعضها رسمية إملائية.

٥- أضفنا بعض الكلمات التي تبدو وكأنها سقطت من الناسخ وكان لابد من زيادتها إقامة لصلب المعنى وقوامة السياق، وهي زيادات طفيفة نادرة وضعناها بين قوسين هكذا [ ].

٦- علقنا على بعض المواضع ببعض التعليقات وجدنا ضرورتها تجلية للمتن وإظهارًا للنص، وكشفًا للرأي.

٧- الإشارة إلى مذهب السلف في بعض أو في غالب المسائل التي ذكرت في الكتاب مع مقارنتها بالمروي في الكتاب إن لزمت المقارنة.

٨- حاولت تقسيم المتن إلى فقرات مع اختيار عنوان مناسب لكل فقرة ووضعه بين قوسين؛ ليظهر كل قول في موضعه، وليستقيم ترتيب

المسائل في الكتاب .

٩- قدمنا للكتاب بمقدمة ودراسة اشتملت على الآتي :

١- تمهيد : يمهد للدراسة التي أحطنا بها الكتاب .

٢- الإمام أحمد ومنهج السلف في الاعتقاد .

٣- الإمام أحمد وقضية التأويل .

٤- الإمام أحمد وقضية خلق القرآن (محنة الإمام) .

٥- موقف متقدمي الأشاعرة من التأويل وتراجع فحولاتهم عن منهج المتكلمين في ختام الأمر .

٦- الإمام أحمد وهذا المعتقد المروي عنه .

٧- راوي هذا المعتقد عن الإمام أحمد - نبذة عنه وعن مذهبه ومشايخه .

٨- التعريف بالنسخة الخطية وعمل التحقيق بها .

❊ ❊ ❊

وأخيرًا :

أحمدُ الله الكريم على تيسيره ، وأدعو لجامعه الساعي في تنقيحه وإيضاحه وتقريره ، وفقنا العليُّ الكريم لمعالي الأمور ، وجنَّبنا بفضله جميع أنواع الشرور ، وجمع بيننا وبين أحبابنا في دار الحبور والسرور .

مصطفى الأزهري

تم يوم الاثنين الموافق

٨ صفر ١٤٢٨ - ٢٦ فبراير ٢٠٠٧


تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosailililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

صور النسخة الخطية


تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة



كتاب فيه اعتقاد
الامام المبجل
ابي عبد الله احمد بن محمد بن حنبل املاء الشيخ الامام
ابي الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التميمي رضي الله عنه
رواية ابن اخيه الشيخ الامام جمال الاسلام ابي محمد رزق الله بن
عبد الوهاب رضي الله عنه وارضاه
رواية الشيخ الامام الحافظ ابي الفضل محمد بن ناصر
بن محمد بن علي البغدادي عن ابي محمد التميمي
رواية الشيخ الامام الحافظ ابي محمد المبارك بن علي
بن الحسين بن عبد الله بن محمد الطباخ البغدادي عنه
رواية ابي محمد عبد الله بن عبد الواحد بن علاق
الانصاري عنه فيما اذن له في الاجازة

صورة لوحة الغلاف

بسم الله الرحمن الرحيم
اخبرنا الشيخ الامام الحافظ ابو محمد المبارك بن علي بن الحسين بن
عبد الله بن محمد المعروف بابن الطباخ البغدادي رحمه الله في
الرسالة الاخرى اجازة قال حدثنا شيخنا الامام الحافظ ابو
الفضل محمد بن الناصر بن محمد بن علي البغدادي بها قال اخبرنا
الامام جمال الاسلام ابو محمد رزق الله بن عبد الوهاب التميمي
قال انا عمي ابو الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز التميمي جميع
هذا الاعتقاد وقال جملة اعتقاد احمد بن حنبل رضي الله عنه
في الذي كان يذهب اليه ان الله عز وجل واحد لا من عدد
لا يجوز عليه التجزي ولا القسمة وهو واحد من كل جهة
وما سواه واحد من جهة دون جهة وانه موصوف
بما اوجبه السمع والاجماع وذلك موجود لدليل اياته
وانه موجود وقال احمد بن حنبل رضي الله عنه ان الله عز وجل
لم يزل موصوفا حيا وصفه الواصفون فهو بذلك خارج عن
الدثور لان ذلك انه يلزمه الافول واجزاء حي وحلول
الموصوف بذلك فاسد وعنده انه قد سمى الله تعالى
قادر حي عالم وقرا هو الحي لا اله الا هو وكان الله على
كل شيء مقتدرا وكان الله بكل شيء عليما قال وفي
صفات الله تعالى ما لا سبيل الى معرفته الا بالسمع مثل
قوله تعالى وهو السميع البصير فان باخباره عن نفسه ما
اعتقدته العقول فيه وان قولنا سميع بصير صفة

معه من لا يشتبه عليه شيء كما قال في كتابه الكريم
لا يكون في وبه الاسم بمعنى المبصرات بغير صفة من لا
تغيب عليه ولا تعمى شيء وليس ذلك بمعنى العلم كما يقوله
الجاهلون الا ترى الى قوله تعالى لموسى انني معكما اسمع
وارى قال وفي قوله تعالى وان عزموا الطلاق فان الله
سميع عليم يدل على ان معنى السميع غير معنى العلم وقال قد سمع
الله قول التي تجادلك في زوجها وقال عليه السلام ان سبحان
من وسع سمعه الاصوات ومعنى ذلك من قوله انه لو جاز
ان يسمع بغير سمع جاز ان يعلم بغير علم وذلك محال فهو عالم
يعلم سميع يسمع ومذهب ابي عبد الله احمد بن
حنبل رضي الله ان الله عز وجل وجها لا كالصور المصورة
والاعيان المخططة بل وجه وصفه له بقوله كل شيء
هالك الا وجهه ومن غير معناه فقد الحد عنه وذلك
عنده وجه في الحقيقة دون المجاز ووجه الله باق
لا يبلى وصفة له لا تفنى ومن ادعى ان وجهه نفسه فقد
الحد ومن غير معناه فقد كفر وليس معنى وجه معنى
جسد عنده ولا صورة ولا تخطيط ومن قال ذلك فقد
ابتدع وكان يقول ان لله تعالى يدان وهما صفة في ذاته
ليستا بجارحتين وليستا بمركبتين ولا جسم ولا
جنس من الاجسام ولا من جنس المحدود والتركيب
ولا الابعاض والجوارح ولا يقاس على ذلك ولا مرفق

صورة الورقة الأولى

فهو ضال مضل ويستتبع رجالها الخبر الواحد مع التمكن
من استعماله وكان يقول إن خير الناس بعد رسول الله صلى
الله عليه وسلم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي وإن عليا
عليه السلام رابعهم في الخلافة والفضل وتبرأ من
ظالميهم وكفرهم وكان يقول إنه لا معصوم إلا
رسول الله صلى الله عليه وسلم والأئمة من قبله وسائر
الأمة يجوز عليها الخطأ وكان يقول إن الإجماع
إجماع الصحابة وكان يقول إن الأصح إجماع بعد
الصحابة في عصر من الأعصار وقد نسخ وكان يقول لو
لم يجز أن يفعل الله تعالى الشر لما حسنت الرحمة إليه
في كشفه وإن للعبد فعلا لكنه مخلوق بأمر الله وإن
القضاء والقدر يوجبان التسليم وإن الغزو مع الأئمة وإن
جاروا وقال أحمد بن حنبل رضي الله عنهم وإن الصلاة خلف
كل بر وفاجر وقد صلى ابن عمر خلف الحجاج يعني الجمعة
والعيدين وإن الفيء يقسمه الإمام فإن ساغ للمسلمين
وقسموه بينهم فلا بأس به وإنه إن بطل أمر الإمام لم
يبطل الغزو والحج وإن الإمامة لا تجوز إلا بشروطها
النسب والإسلام والحماية والسعي للجند وحفظ الشريعة
وعلم الأحكام وصحة التنفيذ والتقوى وإتيان الطاعة
وضبط أموال المسلمين وإن شهد له بذلك أهل الحل
والعقد من علماء المسلمين وثقاتهم وإن من أخذ لنفسه

ثم رضيه المسلمون جاز له ذلك وإنه لا يجوز الخروج على إمام
ومن خرج على إمام قتل الثاني وتجوز الإمامة عند من
أجمع عليه هذه الخصال وإن كان غيره أعلم منه وكان
يقول بالخلافة في قريش ما أقاموا الصلاة وكان يقول
لا طاعة لمخلوق في معصية الله تعالى وكان يقول من
دعا منهم إلى بدعة فلا تجيبوه ولا كرامة وإن قدرتم
على خلعه فافعلوا وكان يقول الدار إذا ظهر فيها القول
بخلق القرآن والقدر وما يجري مجرى ذلك فهي دار كفر
وكان يقول الداعية إلى البدعة لا توبة له فأما من ليس
بداعية فتوبته مقبولة وكان يقول إن الإيمان مشروط بالاحتساب
والتوبة رأس مال المؤمن وكان يقول إن الفقر أشرف من
الغنى وإن الصبر أعظم مرارة من أن يعاجله أعظم حالا من
الشكر وكان يقول الحر من لا يرى لنفسه خيرا وكان
يقول على العبد أن يقبل الرزق بعد اليأس ولا يسأله إذا
تقدمه طمع وكان يحب التقلل طلبا لخفة الحساب وكان
يقول إن الله تعالى يرزق الحلال والحرام ويسد العولة
عز وجل كل أمرها ولا شيء فيها ولا شيء من عطاء ربك وما كان
عطاء ربك محظورا أي ممنوعا وكان يقول إن الرزق مقسوم
لا زيادة فيه ولا نقصان وإن وجه الزيادة أن يلهمه الله تعالى
إنفاقه في طاعة فيشكر فيكون زيادة وكذلك الأجل
لا زيادة فيه ولا نقص منه ووجه الزيادة في الأجل أن يلهمه

صورة الورقة قبل الأخيرة

الطاعة فيكون طلب تعالى عمرة فما الطاعة مزيد وبالمعاصي
وبالمعاصي ينقص وأما المدة عنده فلا يزيد ولا ينقص وقرأ
لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وكان يذهب إلى جواز
الكرامات للأولياء ويفرق بينها وبين المعجزة وذلك أن
المعجزة توجب التحدي إلى صدق من جرت على يديه والكرامة لكتمها
وأسرها وهذه الكرامة وتلك المعجزة وينكر على من
رد الكرامات ويضلله وكان يأمر بالكسب لمن لا قوت له
ويأمر من له قوت بالصبر ويجعله فريضة عليه وكان يقول إن
بعض البشر أفضل من بعض [illegible] محمد صلى الله عليه وسلم أفضل
والملائكة الصالحين بعضهم أفضل من بعض وإن بني آدم أفضل من
الملائكة ويخطئ من يفضل الملائكة على بني آدم ويقول إن الوصية
قبل الموت أخذ بالحزم للعاقل عز وجل ويقول إن التائب من
الذنوب كمن لا ذنب له ويقول من كان له ورد فقطعه خفت
عليه أن يسلب حلاوة العبادة قال إبراهيم الحربي سمعت
أحمد بن حنبل يقول إن أحببت أن يدوم الله لك على ما تحب فدم له
على ما يحب وكان يقول أهل الصفة أعيان الصحابة وكان
يقول الصبر على الفقر مرتبة لا ينالها إلا الأكابر وسأله رجل
طلبت العلم لله فقال هذا شرط شديد ولكن حبب إلي شيء فجمعته
وسئل قبل موته بيوم عن أحاديث الصفات فقال نمرها كما
جاءت ونؤمن بها ولا نرد منها شيئا إذا كانت بأسانيد صحاح ولا
نوصف بأكثر مما وصف به نفسه بلا حد ولا غاية ليس كمثله

شيء وهو السميع البصير ومن تكلم في معناها ابتدع وكان
يقول أصحاب الحديث أمراء العلم وكان يقول إذا ذكر
الحديث فمالك بن أنس هو النجم وكان يقول سفيان الثوري
جمع له العلم والزهد وكان يقول سفيان بن عيينة
حفظ على الناس ولولاه لضاع وكان يقول الشافعي من
أصحابنا وكان يقول هل رأت عيناك مثل وكيع [illegible]
وكان يقول إذا اجتمع فقهاء أهل المدينة وكان يحب قراءة
نافع لا يهمز [illegible] أكثر ما كان [illegible] عنه
وما خالف ذلك كذب وزور وكان دعاؤه في سجوده
اللهم من كان في هذه الأمة على غير الحق وهو يظن أنه على
الحق فرده إلى الحق ليكون من أهل الحق وكان يقول اللهم
تقبلت عن عطاء أمة محمد صلى الله عليه وسلم فلا تجعلني ممن
لم [illegible] الحمد لله وحده وحسن توفيقه وفرغ من نسخه العبد
المعترف بذنبه الفقير إلى رحمة ربه عبد الغني عبد الله بن علي بن
عبد الله بن أبي القاسم بن علي بن أبي [illegible] القرشي الشافعي حامدا لله وحده
ومصليا على محمد وآله وصحبه ومسلما وذلك في ليلة الاثنين الرابع
من ربيع الأول سنة ست وسبعين وخمسمائة ٥٧٦

صورة الورقة الأخيرة

الاعتقاد

المرويُّ عَنِ الإِمَام المُنَبَّلِ أحمدَ بن حَنْبَل

إِملاء ورواية

الإمام المحدث المفتي أبي الفضل عبد الواحد

ابن عبد العزيز بن الحارث

ابن حَرْبٍ

المتوفى سنة (٤١٠هـ)



تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosaililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

كتاب فيه اعتقاد

الإمام المُنَبَّل

أبي عبد الله أحمدَ بنِ محمَّدِ بنِ حَنْبَلٍ

إملاء

الشيخ الإمام أبي الفضل عبد الواحد بن عبد العزيز بن الحارث التميمي رضي الله عنه

رواية ابن أخيه الشيخ الإمام جمال الإسلام أبي محمد رزق الله بن عبد الوهاب رضي الله عنه وأرضاه.

رواية الشيخ الإمام الحافظ أبي الفضل محمد بن الناصر بن محمد بن علي البغدادي عن أبي محمد التميمي.

رواية الشيخ الإمام الحافظ أبي محمد المبارك بن علي بن الحسين بن عبد الله بن محمد بن الطباخ البغدادي عنه.

رواية أبي محمد عبد الله بن عبد الواحد بن علاف الأنصاري عنه فيما كتب له به في الإجازة.

بسم الله الرحمن الرحيم

أخبرنا الشيخ الإمام الحافظ أبو محمد المبارك بن علي بن الحسين بن عبد الله بن محمد المعروف بابن الطبَّاخ البغدادي[١] رحمه الله في الدنيا والآخرة، إجازة قال:

حدثنا شيخنا الإمام الحافظ أبو الفضل محمد بن الناصر ابن محمد بن علي البغدادي[٢] بها، قال: أخبرنا الإمام جمال الإسلام أبو محمد رزق الله بن عبد الوهاب التميمي[٣] قال: أنا عمي أبو الفضل عبد الواحد بن

(١) هو المبارك بن علي بن الحسين بن عبد الله بن محمد، أبو محمد، ابن الطبَّاخ البغدادي، نزيل مكة، وإمام الحنابلة بالحرم، محدث، حافظ، كان صالحًا دينًا ثقة، فقيهًا، توفي في ثامن شوال سنة خمس وسبعين وخمسمائة ٥٧٥هـ بمكة، تراجع ترجمته في: «ذيل طبقات الحنابلة» (١/ ٣٤٦)، «المنهج الأحمد» (٣٠٠)، «المقصد الأرشد» (٣/ ١٦) ترجمة (١١٣٤)، «شذرات الذهب» (٤/ ٢٥٣).

(٢) هو محمد بن ناصر بن محمد بن علي بن عمر السَّلامي، أبو الفضل، الفارسي، ثم البغدادي، ولد سنة ٤٦٧هـ، عني بالحديث بعد أن برع في الفقه، وتحول من مذهب الشافعي إلى مذهب الحنابلة، ثقة، ثبت، أديب، حافظ، حسن الطريقة، وكان متدينًا فقيرًا من أهل السنة والفتوى، من تصانيفه: أمالي في الحديث، مأخذ على الغريبين للهروي في اللغة، مناقب أحمد بن حنبل، توفي سنة خمسين وخمسمائة ٥٥٠هـ ثامن عشر شعبان، تراجع ترجمته في: «المنهج الأحمد» (٢/ ٣١٠)، «مناقب أحمد» (٦٣٩)، «المقصد الأرشد» (٢/ ٥٢٨) ترجمة (١٠٨٩)، «سير أعلام النبلاء» (٢٠/ ٢٦٥)، «الوافي بالوفيات» (٥/ ١٠٤)، «هدية العارفين» (٢/ ٩٢).

(٣) هو رزق الله بن عبد الوهاب بن عبد العزيز بن الحارث، أبو محمد، التميمي،

عبد العزيز التميمي(١) بجميع هذا الاعتقاد وقال :

[اعتقاد أحمد بن حنبل رضي الله عنه]

جملة اعتقاد أحمد بن حنبل رضي الله عنه في الذي كان يذهب إليه أن الله عز وجل واحد لا من عدد ، لا يجوز عليه التجزؤ ولا القسمة(٢) ، وهو واحد من كل جهة ، وما سواه واحد من وجه دون وجه ، وأنه موصوف بما أوجبه السمع والإجماع ، وذلك دليل إثباته وأنه موجود .

البغدادي ، المحدث ، الفقيه ، الحافظ ، شيخ العراق في زمانه ، وشيخ الحنابلة في وقته تقدم في الفقه والأصول والتفسير والعربية واللغة ، قال ابن عقيل في «فنونه» : ومن كبار مشايخي أبو محمد التميمي شيخ زمانه ، توفي خامس عشر جمادى الأولى سنة ثمان وثمانين وأربعمائة ٤٨٨هـ ، تراجع ترجمته في : «المقصد الأرشد» (١/ ٣٩٣) ترجمة (٤٢٥) ، «السير» (١٨/ ٦٠٩) ، «الوافي بالوفيات» (١٤/ ١١٢) ، «المنتظم» (٩/ ٨٨) ، «تذكرة الحفاظ» (٤/ ١٢٠٨) ، «شذرات الذهب» (٣/ ٣٨٤) .

(١) هو الشيخ الإمام ابن حرب التميمي راوي هذا المعتقد عن الإمام أحمد بن حنبل وقد أفردنا له ترجمةً في مقدمة الكتاب .

(٢) وهو ما أطلق عليه علماء الكلام توحيد الذات ، وفسروا لفظ الأحد في قوله عز وجل : ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ بأن الأحد هو الذي لا قسيم له في ذاته ولا جزء له ، وقرروا أن الوحدانية الشاملة لوحدانية الذات ووحدانية الصفات ، ووحدانية الأفعال تنفي خمسة كموم : الكم المتصل في الذات ، وهو تركبها من أجزاء ، والكم المنفصل فيها وهو تعددها بحيث يكون هناك إله ثانٍ فأكثر ، فهذان الكمان منفيان بوحدة الذات ، والكم المتصل في الصفات وهو التعدد في صفاته تعالى من جنس واحد كقدرتين ، وإرادتين فأكثر ، والكم المنفصل في الصفات ، وهو أن يكون لغير الله صفة تشبه صفته تعالى ، وهذان الكمان منفيان بوحدانية الصفات ، والكم المنفصل في الأفعال وهو أن يكون لغير الله فعل من الأفعال على وجه الإيجاد ، وإنما ينسب الفعل لغيره على وجه الكسب والاختيار ، وهذا الكم منفي بوحدانية الأفعال .

[القول في صفات الرب تعالى]

قال أحمد بن حنبل رحمه الله : من قال إن الله عز وجل لم يكن موصوفًا حتى وصفه الواصفون فهو بذلك خارج عن الدين[١] .

وبيان ذلك : أنه يلزمه ألا يكون واحدًا حتى وحده الموحِّدون وذلك فاسد .

وعنده أنه قد ثبت أن الله تعالى قادر حي عالم ، وقرأ : ﴿هُوَ ٱلۡحَيُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر : ٦٥] ، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ مُّقۡتَدِرًا﴾ [الكهف : ٤٥] ، ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب : ٤٠] .

قال : وفي صفات الله تعالى ما لا سبيل إلى معرفته إلا بالسمع ، مثل قوله تعالى : ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى : ١١] فبان بإخباره عن نفسه ما اعتقدته العقول فيه ، فإن قولنا : سميع بصير صفة [٢/أ] من لا يشتبه عليه شيء كما قال في كتابه الكريم ، [وقولهم][٢] : لا تكون رؤية إلا ببصر – يعني من المبصرات- لغير صفة من لا يغيب عليه ولا عنه شيء ، وليس ذلك بمعنى العلم كما يقوله المخالفون[٣] ، ألا ترى إلى قوله تعالى لموسى : ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ

---

(١) لأن ذلكم القول يفضي إلى إثبات أضَّاد تلك الصفات لله عز وجل قبل أن يتصف بها ، فيوجب مثلًا إثبات ضدي صفة السمع والبصر ، وهما الصمم والعمى ، وضدي صفة القدرة والعلم ، وهما العجز والجهل ، وهذه آفات محالة على الله سبحانه وتعالى علوًا كبيرًا ، فثبت أنه تعالى موصوف بصفات الكمال والجلال قبل أن يصفه الواصفون وقبل أن ينعته الناعتون .

(٢) ليست في المخطوط ، والسياق يطلبها .

(٣) وفي الجملة يجب اعتقاد أن الانكشاف بالسمع غير الانكشاف بالبصر ، وأن كلًا

أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه : ٤٦]، وقال تعالى : ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة : ٢٢٧] يدل على أن معنى السميع غير معنى العليم، وقال ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة : ١]، وقال ﷺ : «سبحان من

منهما غير الانكشاف بالعلم، ولكلٍ حقيقة يفوض علمها لله تعالى وذلك ردٌّ على المعتزلة والجهمية والمعطلة الذين أثبتوا الأسماء ونفوا الصفات ؛ لأنها - في زعمهم الفاسد- توهم التشبيه والتجسيم، فقالوا إن الله سميع بلا سمع، بصير بلا بصر، عليم بلا علم.

والمعتزلة والأشاعرة وإن راموا بمقالاتهم وتأويلاتهم في نفي وإثبات الصفات تنزيه الحق جل وعلا وتحقيق معنى الكمال إلا أنهم قد زلوا جميعًا وأخطأوا في تصور هذا المسلك في التنزيه والكمال ؛ إذا التبسَتْ عليهم في مقدم الأمر حقيقتان متباينتان تمام التباين، هما حقيقة الذات الإلهية، وحقيقة الذات الإنسانية، وكنتيجة منطقية كان عليهم أن يفرقوا في تصورهم بين ما يجب تصوره في حق الذات الإلهية وبينه في حق البشر.. ولكنهم خالفوا فاستعملوا المعيار الذي نقيس به عالم الشهادة في عالم الغيبيات وكان لا ينبغي أن يغيب عن أذهانهم أن الله ﷻ أعلم بذاته وبصفاته وبما ينبغي لها من صفات كمال وجلال.. لذا فمراد الله في تنزيه نفسه أكمل المرادات وأتمها، والتأويل والتعطيل يفسد هذا المراد، لذا كان مسلك السلف في الإثبات والنفي أعلم وأحكم المسالك، لأنه يكل علم المراد من هذه الذات تنزيها واتصافًا إلى الحق سبحانه وتعالى عما يقولون علوًا كبيرًا.

وفي شأن ذلك يقول الإمام أبو الحسن الأشعري في «الإبانة في أصول الديانة» (ص٦٠) : «ونفت المعتزلة صفات رب العالمين، وزعمت أن معنى سميع بصير : بمعنى عليم، كما زعمت النصارى أن السمع هو بصره وهو رؤيته، وهو كلامه، وهو علمه وهو ابن الله جل وتعالى عن ذلك علوًا كبيرًا، فيقال للمعتزلة : إذا زعمتم أن معنى سميع وبصير : معنى قادر، فهلا زعمتم أن معنى قادر معنى عالم، وإذا زعمتم أن معنى حي معنى قادر، فلم لا زعمتم أن معنى قادر معنى عالم؟ فإن قالوا : هذا يوجب أن يكون كل معلوم مقدورًا، قيل لهم : ولو كان معنى سميع بصير معنى عالم لكان كل معلوم مسموعًا، وإذا لم يجز ذلك بطل قولكم».

وسع سمعه الأصوات» ومعنى ذلك من قوله : أنه لو جاز أن يسمع بغير سمع جاز أن يعلم بغير علم ، وذلك محال ، فهو عالم بعلم ، سميع بسمع .

ومذهب **أبي عبد الله أحمد بن حنبل** رضي الله عنه أن لله عز وجل وجهًا لا كالصورة المصورة والأعيان المخططة ، بل وجهٌ وصفه له بقوله : ﴿**كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ**﴾ [القصص : ٨٨] ومن غيَّر معناه فقد ألحد عنه ، وذلك عنده وجه في الحقيقة دون المجاز ، ووجه الله باقٍ لا يبلى ، وصفةٌ له لا تفنى ، ومن ادَّعى أن وجهه نفسه فقد ألحد ، ومن غَيَّر معناه فقد كفر .

وليس معنى وجه معنى جسم عنده ، ولا صورة ، ولا تخطيط ، ومن قال ذلك فقد ابتدع[1] .

وكان يقول :

إن لله تعالى [يدين][2] ، وهما صفة في ذاته ليستا بجارحتين ، وليستا بمركبتين ، ولا جسم ، ولا جنس من الأجسام ، ولا من جنس المحدود

---

(١) قال الإمام أبو حنيفة في «الفقه الأكبر» : له يد ووجه ونفس ، كما ذكر تعالى في القرآن من ذكر اليد والوجه والنفس ، فهو له صفة بلا كيف ، ولا يقال أن يده قدرته ونعمته ؛ لأن فيه إبطال الصفة . انتهى من «شرح الطحاوية» (ص١٥٩- تحقيق أحمد شاكر) ، وانظر : «التبصير في معالم الدين» للإمام الطبري (ت٣١٠هـ) (ص١٤٤) ، وفي الآية دلالة على أن لله وجهًا وهو من صفة ذاته وليس بجارحةٍ ولا كالوجوه التي نشاهدها من المخلوقين ا.هـ من كلام ابن بطال «فتح الباري» (١٣/ ٤٧١) .

(٢) وقعت هذه في المخطوط هكذا «يدان» وهي لا تتجه إلا على لغة بني الحارث بن تميم الذين ينطقون بالمثنى على صورة واحدة في جميع أوجه الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًا (على الألف) كالاسم المقصور ، والمثبت هو لغة الجمهور .

والتركيب، والأبعاض والجوارح، ولا يقاس على ذلك، ولا مرفق [٢/ب] ولا عضد ولا فيما يقتضي ذلك من إطلاق قولهم: يد، إلا ما نطق القرآن به، أو صحت عن رسول الله ﷺ فيه[1] قال الله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، وقال رسول الله ﷺ: «**كلتا يديه يمين**»[2]، وقال الله ﷻ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وقال: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧].

---

(١) انظر استدلال أبي الحسن الأشعري على إثبات اليد كما يليق بالحق جل وعلا من النص واللغة والإجماع كتابه «الإبانة في أصول الديانة» (٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥)، قال ابن بطَّال: في باب قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ من شرح صحيح البخاري: في هذه الآية إثبات يدين لله، وهما صفتان من صفات ذاته وليستا بجارحتين خلافًا للمشبهة من المثبتة، وللجهمية من المعطلة ويكفي في الرد على من زعم أنهما بمعنى القدرة أنهم أجمعوا على أن له قدرة واحدة في قول المثبتة ولا قدرة له في قول النفاة؛ لأنهم يقولون إنه قادر لذاته ويدل على أن اليدين ليستا بمعنى القدرة أن في قوله تعالى لإبليس: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ إشارة إلى المعنى الذي أوجب السجود فلو كانت اليد بمعنى القدرة لم يكن بين آدم وإبليس فرق لتشاركهما فيما خلق كل منهما به وهي قدرته، ولقال إبليس: وأي فضيلة له عليَّ وأنا خلقتني بقدرتك كما خلقته بقدرتك، فلما قال: ﴿خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾ دلَّ على اختصاص آدم بأن الله خلقه بيده، ولا جائز أن يقال: إن المراد باليدين النعمتان، لاستحالة خلق المخلوق بمخلوق، لأن النعم مخلوقة ولا يلزم من كونهما صفتي ذات أن يكونا جارحتين»، «فتح الباري» (١٣/ ٤٧٥).

(٢) رواه الإمام مسلم بن الحجاج في (صحيحه) [كتاب الإمارة – باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر... حديث رقم ١٨٢٧)]، والنسائي (٨/ ٢٢١)، وهذا اللفظ جزء من حديث طويل أخرجه الترمذي في «جامعه» [كتاب تفسير القرآن حديث ٣٣٦٨].

ويفسد أن تكون يد القوة والنعمة والتفضل ؛ لأن جمع يد : أيدٍ ، وجمع تلك : أيادٍ ، ولو كانت اليد عنده القوة لسقطت فضيلة آدم ، وثبتت حجة إبليس(١) .

وكان يقول :

إن لله تعالى علمًا ، وهو عالم بعلم . . . بقوله تعالى : ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الحديد :٣] ، وبقوله : ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة : ٢٥٥] ، وذلك في القرآن كثير ، وقد بيَّن الله ﷻ بيانًا شافيًا بقوله ﷻ : ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء : ١٦٦] ، وقال : ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾ [هود : ١٤] ، وقال : ﴿فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ﴾ [الأعراف : ٧] وهذا يدل على أنه عالم بعلم ، وأن علمه بخلاف العلوم المحدثة التي يشوبها الجهل ، ويدخلها التغيير ، ويلحقها النسيان ، ومسكنها القلوب ، وتحفظها الضمائر ، ويقوِّمُها الفكر ، ويقوِّيها المذاكرة ، وعلم الله تعالى بخلاف ذلك كله(٢) ، صفة له ، لا تخلقها آفة ولا فساد ، ولا إبطال ، وليس بقلب ولا ضمير ، واعتقاد ومسكن ، ولا علمه متغاير ولا هو

---

(١) يقصد أنه لا يصح تأويل من قال : إن المراد باليد القدرة ؛ فإن قوله : ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ لا يصح أن يكون معناه : بقدرتك مع تثنية اليد ، ولو صح ذلك لقال إبليس : وأنا خلقتني بقدرتك ، فلا فضل له عليَّ بذلك فإبليس – مع كفره – كان أعرف بربه من الجهمية .

(٢) فعلمه جل وعلا علم إلهي شامل ، صفة إحاطة ، علم خاص يتعلق بالمعلومات على وجه خاص لا يقاس على علم البشر الحادث ولا معلوماتهم المتناهية فعلم الله سابق على وجود المعلومات ، وعلم الإنسان مسبب عن وجود الأشياء والمعلومات ، راجع «الإبانة» لأبي الحسن الأشعري (ص٥٧) .

غير العالم[١]، بل هو صفة مِنْ صفاته، ومن خالف ذلك جعل العلم لقبًا لله ﷻ، ليس يجده معنىً محقق، وهذا عند أحمد رضي الله عنه خروج عن [٣/أ] الملّة.

وكان يقول:

إن لله تعالى قدرة، وهي صفة في ذاته، وأنه ليس بعاجز، ولا ضعيف... بقوله ﷻ: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ١٢٠]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥]، ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَـٰدِرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣]، وبقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥]، وبقوله تعالى: ﴿ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨][٢].

فهو قدير وقادر، وعليم وعالم، ولا يجوز أن يكون قديرًا ولا قدرة له، ولا يجوز أن يكون عليمًا ولا علم له.

وكان يقول:

إن الله تعالى لم يزل مريدًا، والإرادة صفة له في ذاته خالف بها مَنْ لا إرادة [له][٣]، والإرادة صفة مدح وثناء[٤]؛ لأن كلَّ ذات لا تريد ما تعلم أنه

---

(١) وفي ذلك ردٌّ على الأشاعرة الذين يقولون: إن الصفات ليست عين الذات كما أنها ليست غير الذات، وبعبارتهم: ليست هي هو، ولا هي غيره، وهو منطق غير مفهوم.

(٢) والقادر هو الذي إن شاء فعل، وإن شاء ترك، فهو متمكن من الفعل والترك، فيصدر عنه كل من الفعل والترك بحسب مصالح الخلق المترتبة على ذلك، وقدرته تعالى تتعلق بجميع المقدورات، فلا يخرج مقدور عن مقدوراته؛ لأن ضد القدرة العجز، فلو لم يكن موصوفًا بالقدرة لكان موصوفًا بضدها وهو العجز، والعجز آفة، والحق سبحانه منزه عن الآفات.

(٣) ليست في المخطوط، والسياق يطلبها.

(٤) وجميع صفات الله تعالى الثبوتية التي أثبتها الله تعالى لنفسه في كتابه أو على لسان

كائن فهي منقوصة، والله تعالىٰ [مريدٌ][(١)] لكل ما علم أنه كائن وليست كإرادات الخلق، وقد أثبت ذلك لنفسه، فقال: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠]، وقال تعالىٰ: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، فلو كانت إرادته مخلوقة كانت مرادة بإرادة أخرىٰ، وهذا ما لا يتناهىٰ، وذلك في القرآن كثير، وقد دلت العبرة علىٰ أن من لا إرادة له فهو مكره[(٢)].

رسوله ﷺ صفات كمال ومدح وثناء لا نقص فيها بوجه من الوجوه كالحياة والعلم والقدرة والاستواء على العرش والنزول إلى السماء الدنيا والوجه ونحو ذلك، فيجب إثباتها لله تعالىٰ حقيقة على الوجه اللائق به بدليل السمع والعقل أما السمع: فمنه قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ فالإيمان بالله يتضمن الإيمان بصفاته، والإيمان بالكتاب الذي نزل علىٰ رسوله يتضمن الإيمان بكل ما جاء فيه من صفات الله، وكون محمد ﷺ رسوله يتضمن الإيمان بكل ما أخبر به من مُرْسِله وهو الله ﷻ.

وأما العقل: فلأن الله تعالىٰ أخبر بها عن نفسه وهو أعلم بها من غيره وأصدق قيلًا وأحسن حديثًا من غيره فوجب إثباتها له كما أخبر بها من غير تردد، فإن التردد في الخبر إنما يتأتىٰ حين يكون الخبر صادرًا ممن يجوز عليه الجهل أو الكذب أو العي بحيث لا يفصح بما يريد، وكل هذه العيوب الثلاثة ممتنعة في حق الله ﷻ فوجب قبول خبره علىٰ ما أخبر به.

وهكذا نقول فيما أخبر به النبي ﷺ عن الله تعالىٰ، فإن النبي ﷺ أعلم الناس بربه وأصدقهم خبرًا وأنصحهم إرادة وأفصحهم بيانًا فوجب قبول ما أخبر به علىٰ ما هو عليه.

(١) وهذه في المخطوط هكذا «مريدًا» بالنصب، والرفع أصح.

(٢) فجميع ما يجري في العالم من خيرٍ أو شرٍّ، أو نفع أو ضُرٍّ، أو سقم أو صحة، أو طاعة أو معصية فبإرادته وقضائه لاستحالة أن يجري في ملكه ما لم يرده؛ لأن ذلك يؤدي إلىٰ نقصه وعجزه.

وكان يقول:

إن الله ﷻ كلامًا هو به متكلم، وذلك صفة له في ذاته خالف بها الخُرس والبكم والسكوت، وامتدح به، فقال ﷻ في الذين اتخذوا العجل: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلاً ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُوا۟ ظَـٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٨] فعاتبهم لما عبدوا إلها لا يتكلم، ولا كلام له، فلو كان إلهُهُ إلهًا ولا يتكلم ولا كلام له رجع العيب عليه، وسقطت حجته على الذين اتخذوا العجل [٣/ب] من الوجه الذي احتج عليهم به[1]، ويزيد ذلك أن إبراهيم ﵇ أنَّبَ

---

(١) فالوصف بالتكلم من أوصاف الكمال، وضده من أوصاف النقص، ولذا قالوا في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلاً جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلاً﴾: إن عبَّاد العجل – مع كفرهم- أعرف بالله من المعتزلة، فإنهم لم يقولوا لموسى: وربك لا يتكلم أيضًا، وقال تعالى عن العجل: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ فعلم أن نفي رجوع القول ونفي التكلم نقص يستدل به على عدم ألوهية العجل... وغاية شبه المعتزلة أن إثبات صفة الكلام يلزم منه التشبيه والتجسيم، ويرد عليهم: بأنه لو قلتم إن الله تعالى يتكلم كما يليق بجلاله لانْتَفَى ما ألزمتم به مذهب مخالفيكم، ألا ترون أن الله ﷻ قال: ﴿ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم﴾ فنحن نؤمن أنها تتكلم ولكننا لا نعلم كيفية كلامها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والسلف والأئمة نصوا على أن الرب تعالى لم يزل متكلمًا إذا شاء وكما شاء كما نص على ذلك عبد الله بن المبارك، وأحمد بن حنبل وغيرهم من أئمة الدين وسلف المسلمين، وهم الذين قالوا بأن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق لم يقل أحد منهم إنه لا يتكلم بمشيئته وقدرته، ولا قال أحدٌ منهم إنه مخلوق بائن عنه، ولا قال أحد منهم أنه صار متكلمًا أو قادرًا على الكلام بعد أن لم يكن كذلك» انظر: «قاعدة في صفة الكلام» (٣٣)، «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٥٣٢)، «منهاج السنة النبوية» (٣/ ٣٦٠)، «درء تعارض العقل والنقل»

أباه بقوله: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ وَلَا يُغۡنِي عَنكَ شَيۡـٔٗا﴾ [مريم: ٤٢] وحكي عن ابن مسعود وابن عباس أنهما فسرا قوله ﷻ: ﴿قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا غَيۡرَ ذِي عِوَجٖ لَّعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٢٨]، قال: غير مخلوق[١].

وكان يقول:

إن القرآن كيف تصرف غير مخلوق، وأن الله تعالى تكلم بالصوت والحرف[٢]، ....

(٢/ ١٠- ١٧)، وانظر: «خلق أفعال العباد» للإمام البخاري (ص٤٢)، «شرح أصول الاعتقاد» للطبري اللالكائي (١/ ١٨٤)، «الحجة» لقوام السنة الأصفهاني (٢/٤٤٨- ٤٤٩)، «الإبانة» (١/ ٣٢١)، «شرح الطحاوية» (١٠٦، وما بعدها).

(١) وهو قول السديِّ أيضًا، وقال الضحاك: غير مختلف، وهو مروي عن ابن عباس، قال أبو جعفر النحاس: أحسن ما قيل فيه ما قاله الضحاك، وقال عثمان بن عفان: غير مضطرب، وقال مجاهد: غير ذي لبس، وقيل: غير ذي لحنٍ، وقيل: لاشك ولا لبس فيه، انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان الأندلسي (٩/ ١٩٧)، «إعراب القرآن» لأبي جعفر النحاس (٤/ ٥٧)، «فتح القدير» للشوكاني (٤/ ٤٦١).

(٢) والإمام أحمد يستند فيما ذهب إليه من أن كلام الله تعالى بالحرف والصوت إلى جملة من الأحاديث والآثار المروية عن النبي ﷺ مما لا مجال للرأي فيها، وغالب هذه الأحاديث يرويها عنه ابنه عبد الله بن أحمد في كتابه السنة، وراجع «السنة» أرقام: (٥٣١، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٢، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٧) وكتاب السنة لعبد الله بن أحمد بن حنبل ذو مكانة مرموقة من حيث إنه من الكتب الرائدة التي كان لها قصب السبق في فتح باب التصنيف على طريقة أهل الحديث في العقائد؛ ولهذا اعتمد عليها كثير من الحفاظ والمحدثين في كتبهم التي صنفوها في عقيدة السلف أهل السنة والجماعة، كالآجري في «الشريعة»، والخلال في «السنة»، وابن بطة في «الإبانة»، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد»، ثم شيخ الإسلام

ابن تيمية وتلامذته كابن القيم والذهبي وغيرهم، وحريٌّ أن نقول فيمن كتب في الاعتقاد بعده ما قاله ابن نقطة في «التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد» (ص١٧٠) : «ولا شبهة عند كل لبيب أن من صنف التصنيف في العقائد أو في باب منها عيالٌ على عبد الله بن أحمد» .

وجدير بالذكر أن ننوه إلى أن أحد تلامذة عبد الله بن أحمد وهو أبو بكر بن النجاد الحنبلي أحد أكابر مشيخة الإمام ابن حرب راوي هذا المعتقد الشريف عن الإمام المبجل أحمد بن حنبل فالحمد لله على عظيم موافقاته وكريم نعمائه، وللنجاد هذا جزء طبع بعنوان «الرد على من يقول القرآن مخلوق» صنفه على منوال «السنة» لعبد الله بن أحمد، بل قل إنه شبه مختصر لكتاب السنة، مع طفيف من الزيادات والانفرادات التي اشتغل بها كتاب النجَّاد، وقد طبع هذا الجزء بتحقيق شيخي وصديقي عبد السلام عمر علي الجزائري (١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م) بمصر .

وفي مسألة الحرف والصوت يقول الإمام أبو محمد الجويني (ت٤٣٨هـ) في «رسالة إثبات الاستواء والفوقية والحرف والصوت في القرآن المجيد» (ص١٧٥- طبعة المنيرية) : «التحقيق هو أن الله تعالى قد تكلم بالحروف كما يليق بجلاله وعظمته، فإنه قادر والقادر لا يحتاج إلى جوارح ولا إلى لهوات، وكذلك له صوت كما يليق به يسمع ولا يفتقر ذلك الصوت المقدس إلى الحلق والحنجرة، كلام الله تعالى كما يليق به، وصوته كما يليق به، ولا ننفي الحرف والصوت عن كلامه سبحانه لافتقارهما منا إلى الجوارح واللهوات؛ فإنهما من جناب الحق تعالى لا يفتقران إلى ذلك وهذا ينشرح الصدر له ويستريح الإنسان به من التعسف والتكلف . . .» .

وقال الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٥٥٤) :

«وحاصل كلام من ينفي الصوت من الأئمة يلزم منه أن الله لم يُسمع أحدًا من ملائكته ورسله كلامه بل ألهمهم إياه، وحاصل الاحتجاج للنفي الرجوع إلى القياس على أصوات المخلوقين لأنها التي عهد أنها ذات مخارج، ولا يخفى ما فيه؛ إذ الصوت قد يكون من غير مخارج كما في الرؤية قد تكون من غير اتصال أشعة كما سبق سلمنا، لكن تمنع القياس المذكور، وصفات الخالق لا تقاس على صفة المخلوقين، وإذا ثبت ذكر الصوت بهذه الأحاديث الصحيحة وجب الإيمان به . .» .

وقال الإمام المفسر اللغوي الألوسي في تفسيره «روح المعاني» (١/ ٣٧) : «الذي انتهى إليه كلام أئمة الدين كالماتريدي والأشعري وغيرهما من المحققين أن موسى عليه السلام سمع كلام الله تعالى بحرف وصوت كما تدل عليه النصوص التي بلغت في الكثرة مبلغا لا ينبغي معه تأويل ولا يناسب في مقابلته قال وقيل – فقد قال تعالى : ﴿وَنَـٰدَيْنَـٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَـٰهُ نَجِيًّا﴾ ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ﴾ . . واللائقة بمقتضى اللغة والأحاديث أن يفسر النداء بالصوت، بل قد ورد إثبات الصوت لله تعالى شأنه في أحاديث لا تحصى وأخبار لا تستقصى . . .»

وانظر «رسالة الرد على من أنكر الحرف والصوت» للحافظ أبي نصر السجزي ت (٤٤٤هـ) ص(٨٠)، و«رسالة في الحرف والصوت» لابن عقيل الحنبلي ت(٥١٣هـ) بتحقيقي – ص (٤٤ – ٤٨)، وفيها :

قال الإمام أبو الوفاء ابن عقيل شيخ الحنابلة في الردّ على من أنكر الكلام بالحرف والصوت – قال- في معرض الحديث عن قول الحق جل وعلا : ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ : «وأما قولهم : إن موسى عليه السلام لم يسمع كلام الله بحاسة أذنه وإنما اضطره إلى معرفة المعنى القائم بالذات ،فهذا إنكار لكتاب الله عز وجل وجحْدٌ له، قال الله تعالى : ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ وهذا مصدره ومعناه على الحقيقة، وهذا لا خلاف بيننا وبينكم فيه .

وقولهم : اضطره إلى المعنى القائم بالذات خطأ؛ لأن الاضطرار إنما هو الإلجاء والإكراه، وذلك لا ميزة لموسى فيه على غيره . . . ثم نقول : لا يخلو موسى من أحد أمرين :

إما أن يكون سمع كلام الله تعالى بأذنه، فلا قول بأن فهمه بقلبه، فهذا إلهام، وليس بكلام، والله تعالى لا يكذب في إخباره تعالى عن ذلك علوّا كبيرًا فإن قيل : اضطره إلى سماع كلامه بلا حرف ولا صوت، قيل لهم : هذا ممتنعٌ من كل الوجوه؛ لأنَّا قد اتفقنا على أن كل ما وقع بقلب الإنسان لا يعد كلامًا لله، وكذلك ما ألهمه لا يعدُّ كلامًا له، فبطل ما قالوه؛ لأنه لا يخلو أن يكون فهم ما سمع أو فهم ما لم يسمَع، وأي ذلك كان لم يصح؛ لأن السماع لا يكون إلا بالأذن، كما أن الفهم لا يكون إلا بالقلب، وهذا إنما هو فيمن ينسب إليه الأذن والقلب، دون من لا ينسب إليه الأذن ولا يوصف به .

وكان يبطل الحكاية ويُضَلِّلُ القائل بذلك[1].

وعلى مذهبه : إن من قال : إن القرآن عبارة عن كلام الله ﷻ فقد جهل وغلط ، وأن الناسخ والمنسوخ في كتاب الله ﷻ دون العبارة عنه ، ودون الحكاية له ، ويبطل الحكاية عنده بقوله ﷻ : ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾[2] [النساء : ١٦٤] وتكليمًا :

وقال أيضًا : وقوله تعالى : ﴿فَلَمَّا جَآءَهَا نُودِيَ﴾ ومعلوم أن النداء لا يكون إلا بصوت ، والصوت لا يكون إلا بحرف فثبت أنه تعالى نادى بصوت وحرف ليس كمثيل أصواتنا ولا حروفنا ، لأن أصواتنا لها آلة وحروفنا لها مخارج ، والله تعالى لا يوصف بشيء من ذلك . . . أ.هـ من «جزء في أصول الاعتقاد» لأبي الوفاء ابن عقيل» (ص٤٤- ٤٨ بتحقيقي) .

(١) لأن على مذهبه أن من قال إن المتلو المحفوظ المسموع من القارئ حكاية كلام الله وهو مخلوق فقد قال بخلق القرآن ، وهو لا يشعر .

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية معلقًا على هذه الآية : «ففضل الله موسى بالتكليم على غيره ممن أوحى إليه ، وهذا يدل على أمور : على أن الله يكلم عبده تكليمًا زائدًا عن الوحي الذي هو قسيم التكليم الخاص ؛ فإن الخاص لفظ التكليم والوحي كل منهما ينقسم إلى عام وخاص ، فالتكليم العام هو المقسوم في قوله : ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولاً﴾ ، والتكليم المطلق هو قسيم الوحي الخاص ، ليس هو قسمًا منه ، وكذلك لفظ الوحي قد يكون عامًا فيدخل فيه التكليم الخاص كما في قوله تعالى : ﴿فَٱسۡتَمِعۡ لِمَا يُوحَىٰٓ﴾ وقد يكون قسيم التكليم الخاص كما في سورة الشورى ، وهذا يبطل قول من يقول : الكلام معنى واحد قائم بالذات ، إنه حينئذ لا فرق بين التكليم الذي خص به موسى ، والوحي العام الذي يكون لآحاد العباد . . .» «قاعدة نافعة في صفة الكلام» (ص٥٠ ضمن الرسائل المنيرية) .

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٣/ ٥٧٩) : «قال الأئمة : وهذه الآية أقوى ما ورد في الرد على المعتزلة ، قال النحاس : أجمع النحويون على أن الفعل إذا أكد بالمصدر لم يكن مجازًا ، فإذا قال : «تكليمًا» وجب أن يكون كلامًا على الحقيقة التي تعقل» .

مصدر تكلَّم يكلم، فهو متكلم، وذلك يفسد الحكاية ولم ينقل عن أحد من أئمة المسلمين من المتقدمين من أصحاب رسول الله ﷺ، والتابعين عليهم السلام القولُ بالحكاية والعبارة، فدل على أن ذلك من البدع المحدثة(١).

وكان يقول:

إن الله ﷻ مستو على العرش المجيد، وحكى جماعة عنه أن الاستواء من صفات الفعل، وحكى جماعة عنه أنه كان يقول: إن الاستواء من صفات الذات.

وكان يقول في معنى الاستواء:

هو العلو والارتفاع(٢)، ولم يزل الله تعالى عاليًا رفيعًا، قبل أن يخلق

---

(١) قال ابن أبي العزِّ الحنفي في «شرح الطحاوية» (ص١٢٣- ١٢٤): «فإن قالوا: إنما أشار – أي في قوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ إلى حكاية ما في نفسه وعبارته وهو المتلو المكتوب المسموع، فأما أن يشير إلى ذاته فلا – فهذا صريح القول بأن القرآن مخلوق بل هم في ذلك أكفر من المعتزلة، فإن حكاية الشيء بمثله وشبهه، وهذا تصريح بأن صفات الله محكية، ولو كانت هذه التلاوة حكاية لكان الناس قد أتوا بمثل كلام الله، فأين عجزهم؟! ويكون التالي – في زعمهم – قد حكى بصوت وحرف ما ليس بصوت وحرف-» وقال أيضًا: «من قال: إن المكتوب في المصاحف عبارة عن كلام الله، أو حكاية كلام الله، وليس فيها كلام الله، فقد خالف الكتاب والسنة وسلف الأمة، وكفى بذلك ضلالًا».

(٢) وتدور مادة الاستواء في النظم القرآني حول معانٍ متباينة، يختلف كل معنى منها عن غيره باختلاف الحرف الذي يعدى به معنى هذه المادة:

١- فقد يتعدى لفظ الاستواء بالحرف [على] نحو قوله ﷻ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ [طه:٥] وفي تكييف معنى هذا خلاف بين الخلف والسلف.

عرشه، فهو فوق كل شيء، والعالي على كل شيء، وإنما خص الله العرش لمعنى فيه مخالفٍ سائرَ الأشياء، والعرش أفضل الأشياء وأرفعها، فامتدح الله بأنه على العرش استوى، أي: عليه علا ولا يجوز أن يقال: استوى بمماسة ولا بملاقاة [٤/أ] تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا[1]، والله تعالى لم يلحقه

٢- وقد يتعدى بـ[إلى] فيكون معناه القصد، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾[فصلت: ١١]. فاستوى هنا معناه: قصد وعمد نحوها قصدًا سويًا، وتوجه، راجع تفسير سورة الزمر عند «البغوي» والبقرة عند «ابن كثير».

٣- وقد يتعدى بالواو التي للمصاحبة والمعية كما في قولهم: استوى الإمام والمصلون.

٤- وقد يكون بمعنى الاكتمال والنمو والنضج كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [القصص: ١٤].

وبخصوص العرش، فإن الإستواء المتعلق به لم يتعد إليه في القرآن إلا بالحرف (على) وهو محل النزاع بين المتكلمين والسلف، فذهب المتكلمون إلى أن الاستواء بمعنى القهر والغلبة، ومنهم من قال: الاستواء بمعنى الاستيلاء.

والإمام أبو الحسن الأشعري في أواخر كتبه كالإبانة وأصول أهل السنة والجماعة أثبت لله ﷻ صفة الاستواء بلا حدٍّ ولا كيف، وصرح في مقالاته بأنه يقول بما يقول به الإمام أحمد بن حنبل في ذلك، إثبات بلا تمثيل، وتنزيه بلا تعطيل، وأن الاستواء المراد في حقه تعالى يعني إثبات صفه العلو لله تعالى، فصفة الاستواء هي صفة العلو الثابتة بالكتاب والسنة، وهو المروي عن الإمام أحمد في هذا المعتقد، وراجع في ذلك: «عقيدة أصحاب الحديث» للصابوني (ص١٠٩- ١١١)، «رسالة إثبات الاستواء والفوقية»، للجويني (ص١٨٢)، «تمام المنة في تقريب صريح السنة» للإمام الطبري (ص٥١)، «العلو للعلي الغفار» للذهبي (١٣٨)، «التحف في مذاهب السلف»للشوكاني (ص٩٤)، «الإبانة في أصول الديانة» للأشعري (ص٤٦).

(١) لأن هذه الألفاظ (الملامسة – الملاصقة- المحازاة- الجهة) مما استعمله المتكلمون في

تغير، ولا تبدُّل، ولا تلحقه الحدود قبل خلق العرش، ولا بعد خلق العرش، وكان ينكر على من يقول: إن الله في كل مكان بذاته؛ لأن الأمكنة كلها محدودة[1]، وحكى عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك أن الله تعالى مستو على عرشه المجيد كما أخبر وأن علمه في كل مكان، ولا يخلو شيءٌ من علمه[2]، وعَظُم عليه الكلام في هذا واستبشعه، فهو عالم بالأشياء مريدها

حق الله تعالى وفي حق صفاته لا أصل لها في الكتاب ولا في السنة، ولم يرد بها الشرع لا نفيًا ولا إثباتًا، ومناقشتها يلزم عنها لوازم باطلة في النفي والإثبات، وإقحام مثل هذه الألفاظ في الذات العلية وصفاتها أوقع السابقين في إشكالات خطيرة قد كانوا في غَناء عنها لو أنهم تمسكوا بالوارد في الكتاب والسنة نفيًا وإثباتًا، ولذلك طالما حذر السلف من استعمالها في حقه سبحانه وتعالى؛ لأن هذا الميدان لا تسامح فيه إلا بالاعتصام بموارد الشرع ونصوصه توقيفًا.

(١) وذلك زعم المعتزلة والحرورية والجهمية أن الله ﷻ في كل مكان، ويلزم على ذلك من اللوازم الباطلة ما يتنزه المولى عنه ويتعالى علوًا كبيرًا فيلزم مثلا أنه يكون في الحشوش والأخلية، وهذا خلاف الدين تعالى الله عن قولهم.
قال أبو الحسن الأشعري في «الإبانة» (ص٤٧): «ويقالُ لهم: إذا لم يكن مستويًا على العرش بمعنى يخص العرش دون غيره - كما قال ذلك أهل العلم ونقلة الآثار وحملة الأخبار - وكان الله ﷻ في كل مكان فهو تحت الأرض التي السماء فوقها، وإذا كان تحت الأرض والأرض فوقه والسماء فوق الأرض، ففي هذا ما يلزمكم أن تقولوا: إن الله تحت التحت والأشياء فوقه. وأنه فوق الفوق والأشياء تحته، وفي هذا ما يجب أنه تحت ما هو فوقه، وفوق ما هو تحته، وهذا المحال المتناقض تعالى الله عن افترائكم عليه علوًا كبيرًا».

(٢) «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٥/ ٢٥٨)، كما روي عن الإمام الشافعي أنه قال: «السنة التي أنا عليها، ورأيت أصحابنا عليها أهل الحديث الذين رأيتهم وأخذت عنهم مثل سفيان ومالك وغيرهما أن الله تعالى على عرشه في سمائه يقرب من خلقه كيف شاء» «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص٧١)، وهذا الإمام الأعظم أبو حنيفة يقول في

من غير مخالطة ولا مواجة، بل العالي عليها منفرد عنها، وقرأ أحمد بن حنبل

«الفقه الأكبر» (ص٣٦- ٣٧): «إن لله صفاتٍ بلا كيف.. من قال لا أعرف ربي في السماء أم في الأرض فقد كفر، لأن الله يقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ وعرشه فوق سماواته، لأنه تعالى في أعلى عليين» وقال الأوزاعي: «كنا والتابعون متوافرون نقول: إن الله تعالى ذكره فوق عرشه ونؤمن بما جاءت به السنة من الصفات» انظر «الأسماء والصفات» للبيهقي (ص٤٠٨)، الذهبي «مختصر العلو» (ص١٣٨).

والمروي عن أئمة السلف في ذلك أكثر من الحصر، فمنهم الأوزاعي والثوري ومالك، وأشهر العبارات المنقولة في ذلك هي عبارة الإمام مالك الذي سئل عن قوله تعالى ﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ فقال: «الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة وما أراك إلا ضالًا، وأمر به أن يخرج من مجلسه» وقد روي عنه هذا الأثر بأكثر من لفظ كما روي مثل هذا الأثر عن شيخه ربيعة وعن أم المؤمنين أم سلمة زوج النبي ﷺ، وعبد الله بن المبارك، وأبي بكر بن خزيمة وغيرهم... وشريعة الإسلام كلها كما يفصح الإمام ابن رشد في «مناهج الأدلة» (١٧٦) مبنية على أن الله في السماء، ومنه تنزل الملائكة بالوحي إلى النبيين، ومن السماء أنزلت الكتب، وجميع الحكماء قد اتفقوا على أن الله في السماء، وكذا الملائكة، كما اتفقت على ذلك جميع الشرائع».

وسأل الزمخشري الإمام الغزالي عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾.
فأجابه قائلًا: «إذا استحال أن تعرف نفسك بكيفية أو أينية، فكيف يليق بعبوديتك أن تصفه - تعالى - بأين أو كيف وهو مقدس عن ذلك؟».

وقال ابن القيم في «تهذيب السنن» (١٠٢٢): «والذي استقر عليه مذهب أبي الحسن الأشعري في كل كتبه: كالموجز والمقالات والمسائل، ورسالته إلى أهل الثغر والإبانة أن الله فوق عرشه مستوٍ عليه ...».

وانظر: «العلو» للذهبي (٩٨- ١٤١- ١٤٢)، «حلية الأولياء» لأبي نعيم (٦/ ٣٢٥- ٣٢٦)، و«الرد على الجهمية» للدارمي (ص٥٥)، و«شرح أصول الاعتقاد» للالكائي (٦٦٤)، «الأسماء والصفات» للبيهقي (ص٤٠٨)، «عقيدة أصحاب الحديث» للصابوني (ص١١٠- ١١١).

قوله تعالى : ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام : ١٨] وقرأ : ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر : ١٠]، وقرأ : ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [السجدة : ٥]، وقرأ : ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾ [آل عمران : ٥٥]، وقرأ : ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل : ٥٠][(١)].

---

(١) قال ابن أبي العز : «ومن سمع أحاديث الرسول ﷺ وكلام السلف وجد منه في إثبات الفوقية ما لا ينحصر، ولا ريب أن الله سبحانه لما خلق الخلق لم يخلقهم في ذاته المقدسة تعالى الله عن ذلك، فإنه الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولده فتعين أنه خلقهم خارجًا عن ذاته، ولو لم يتصف سبحانه بفوقية الذات مع أنه قائم بنفسه غير مخالط للعالم، لكان متصفًا بضد ذلك، لأن القابل للشيء لا يخلو منه أو من ضده، وضد الفوقية : السفول، وهو مذموم على الإطلاق، لأنه مستقر إبليس وأتباعه وجنوده،

فإن قيل : لا نسلم أنه قابل للفوقية حتى يلزم من نفيها ثبوت ضدها، قيل : لو لم يكن قابلًا للعلو والفوقية لم يكن له حقيقة قائمة بنفسها، فمتى أقررتم بأنه ذات قائم بنفسه غير مخالط للعالم، وأنه موجود في الخارج، ليس وجوده ذهنيًا فقط، بل وجوده خارج الأذهان قطعًا، وقد علم العقلاء كلهم بالضرورة أن ما كان وجوده كذلك فهو : إما داخل العالم وإما خارج عنه وإنكار ذلك إنكار ما هو أجل وأظهر من الأمور البديهيات الضرورية بلا ريب، فلا يستدل على ذلك بدليل إلا كان العلم بالمباينة أظهر منه، وأوضح وأبين، وإذا كان صفة العلو والفوقية صفة كمال، لا نقص فيه ولا يستلزم نقصًا، ولا يوجب محذورًا، ولا يخالف كتابًا ولا سنة ولا إجماعًا، فنفي حقيقته يكون عين الباطل، والمحال الذي لا تأتي به شريعة أصلًا، فكيف إذا كان لا يمكن الإقرار بوجوده وتصديق رسله، والإيمان بكتابه وبما جاء به رسوله إلا بذلك؟ فكيف إذا انضم إلى ذلك شهادة العقول السليمة والفطر المستقيمة، والنصوص الواردة المتنوعة المحكمة على علو الله على خلقه، وكونه فوق عباده . . . «شرح الطحاوية» (ص٢٢٢- ٢٢٣) وقد ساق الشارح نحو عشرين

مسألة

ذهب أحمد بن حنبل رحمه الله إلى أن الله عز وجل يغضب ويرضى، وأن له غضبًا ورضا[(١)]، وقرأ أحمد: قوله عز وجل: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَىٰ﴾ [طه: ٨١] وأضاف الغضب إلى نفسه، وقال عز وجل ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥] قال ابن عباس: يعني أغضبونا، وقوله أيضًا ﴿فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ﴾ [النساء: ٩٣]، ومثل ذلك في القرآن كثير[(٢)].

والغضب والرضا صفتان له من صفات نفسه، لم يزل الله تعالى غاضبًا

نوعًا من الأدلة التي تتضافر في الدلالة قطعًا على علوه سبحانه وتعالى فوق خلقه وعلى أن العلو من أخص صفاته وأكملها، وانظر (ص٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩).

وانظر في إثبات العلو والفوقية «مسألة الفوقية» للإمام الجويني (ص١٨٥-١٨٦)، «العلو للعلي الغفار» للحافظ الذهبي (١٣٨)، «الفتاوى الحموية» (٥/ ١٠٣)، «العقيدة الواسطية» (٣/ ١٤٢)، «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٥/ ٢٢٩)، «مختصر الصواعق المرسلة» (ص٤١٠).

(١) ومذهب السلف وسائر الأئمة إثباتُ صفة الغضب، والرضا، والعداوة والولاية، والحب، والبغض، ونحو ذلك من الصفات التي ورد بها الكتاب والسنة ومنع التأويل الذي يصرفها عن حقائقها اللائقة بالله تعالى، فيحصل بذلك إثبات ما وصف الله تعالى نفسه به في كتابه وفي سنة رسوله ﷺ ويحصل أيضًا نَفْي التشبيه والتكييف في صفاته، ويحصل أيضًا ترك التأويل والتحريف المؤدي إلى التعطيل.

(٢) ومنه قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨] وقوله: ﴿مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ﴾ [المائدة: ٦٠]، وقوله: ﴿وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٦١]، وقوله: ﴿رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩].

علىٰ ما سبق في علمه أنه يكون مما يغضبه، ولم يزل راضيًا علىٰ ما سبق في العلم، أنه يكون مما يرضيه[١]، وأنكر أصحابه علىٰ من يقول: إن الرضىٰ والغضب مخلوقان[٢]، قالوا [٤/ب]: من ذلك لزمه أن غضب الله ﷻ على الكافرين يفنىٰ، وكذلك رضاه على الأنبياء والمؤمنين، حتىٰ لا يكون راضيًا علىٰ أوليائه ولا ساخطًا علىٰ أعدائه[٣].

ويسمىٰ ما كان عن الصفة باسم الصفة مجازًا في بعض الأشياء، ويسمىٰ عذاب الله تعالىٰ وعقابه غضبًا وسخطًا؛ لأنهما عن الغضب كانا.

وقد أجمع المسلمون لا يتناكرون بينهم إذا رأوا الزلازل والأمطار العظيمة أنهم يقولون: هذه قدرة الله تعالىٰ، والمعنىٰ: أنها عن قدرة كانت، وقد يقول الإنسان في دعائه: اللهم اغفر لنا علمك فينا، وإنما يريد معلومك الذي علمته فسمَّى المعلوم باسم العلم، وكذلك سموا المرتضىٰ باسم الرضىٰ، وسموا المغضوب باسم الغضب.

❋ ❋ ❋

(١) ولا يقال إن الرضا في حقه تعالىٰ يراد به إرادة الإحسان، والغضب إرادة الانتقام، فإن هذا نفيٌ للصفة، إذ الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، فكما أن وجود الباري تعالىٰ وجود يليق به فكذلك ما سمَّىٰ به الربُّ نفسه وما وصف به نفسه نعقل معانيها بقلوبنا علىٰ أنها حق ثابت موجود لله تعالىٰ دون تصرف أو مناقشة.

(٢) والقائل بهذا القول هو الجهم بن صفوان ومن وافقه، حيث نفوا كلَّ ما وصف الله به نفسه، من كلامه ورضاه وغضبه وحبه وبغضه وأسفه، ونحوه وقالوا: إنما هي أمور مخلوقة منفصلة عنه، ليس هو في نفسه متصفًا بشيء من ذلك.

(٣) «الإبانة في أصول الديانة» (ص: ٣٧).

مسألة

وذهب إلى أن لله تعالى نفسًا، وقرأ أحمد بن حنبل: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨] وقال ﷻ: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمۡ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَ﴾ [الأنعام: ١٢]، وقال: ﴿وَٱصۡطَنَعۡتُكَ لِنَفۡسِي﴾ [طه: ٤١] وليست كنفس العباد التي هي متحركة متصعدة مترددة في أبدانهم، بل هي صفة له في ذاته[1] خالف بها النفوس المنفوسة المجعولة وفارق الأموات، وحكى في تفسيره عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]، قال: تعلم ما في النفس المخلوقة، ولا أعلم ما في نفسك الملكوتية إنك أنت علام الغيوب،

---

(١) قال أبو إسحاق الزجاج: «النفس في كلام العرب تجري على ضربين: أحدهما: قولك: خرجت نفس فلان، وفي نفس فلانٍ أن يفعل كذا وكذا، والضرب الآخر معنى النفس فيه معنى جملة الشيء، ومعنى حقيقة الشيء، قتل فلانٌ نفسه وأهلك فلان نفسه، فليس معناه أن الإهلاك وقع ببعضه، إنما الإهلاك وقع بذاته كلها، ووقع بحقيقته، ومعنى ﴿تَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِي﴾: أي تعلم ما أضمره ﴿وَلَآ أَعۡلَمُ مَا فِي نَفۡسِكَ﴾: لا أعلم ما في حقيقتك، فالتأويل: أنك تعلم ما أعلم ولا أعلم ما تعلم، ويدل عليه: ﴿إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ﴾ «معاني القرآن وإعرابه» (٢/ ٢٢٢- ٢٢٣)، وانظر، «إعراب النحاس» (٢/ ٤٥)، «البحر المحيط» (٤/ ٤١٧).

وقال ابن فورك في «مشكل الحديث» (ص١٤١): واعلم أن النفس في كلام العرب على معانٍ: منها نفس منفوسة مركبة مجسمة ذات روح، وتعالى الله أن يكون كذلك علوًا كبيرًا، ومنها النفس بمعنى الدم، والعرب تقول: له نفس سائلة، وليس له نفس سائلة، وتريد بذلك الدم، ومنه يقال للمرأة: نُفساء إذا سال دمها عن النفاس، وتعالى الله عن الوصف بذلك أيضًا، ومنها نفس بمعنى إثبات الذات، وهذا كما تقول العرب: هذا نفس الأمر، يريدون به إثبات الأمر، لا أن له نفسًا منفوسة. مجسمة وعلى هذا المعنى يوصف الله تعالى بأن له نفسًا...» وانظر: «الاختلاف في اللفظ والرَّد على الجهمية والمشبهة» لابن قتيبة (ص٣٢- ٣٣).

وأنكر على من يقول بالجسم[(١)]، وقال: إن الأسماء مأخوذة بالشريعة واللغة، وأهل اللغة قد وضعوا هذا الاسم[(٢)] على كل ذي طول وعرض وسمك وتركيب، وصورة وتأليف، والله تعالى خارج عن ذلك كله فلم يجز أن يسمى جسمًا لخروجه عن معنى الجسمية ولم يجئ في [٥/أ] الشريعة ذلك فبطل.

(١) ولفظ الجسم ونحوه كالجوهر والعرض والحيِّز والجهة والتركيب من مخلفات منهج الفلاسفة والمتكلمين التي لم تأت في كتاب ولا سنة بالمعنى الذي يفهمه أهل الاصطلاح، بل ولا أهل اللغة، بل هم يخصون بالتعبير بها عن معان لم يعبر غيرهم عنها بها فتفسر تلك المعاني بعبارات أخرى، وينظر ما دل عليه القرآن من الأدلة العقلية والسمعية، وسبب هذا الشطط والإضلال هو الإعراض عن تدبر كلام الله وكلام رسوله، والاشتغال بكلام اليونان وآراء المناطقة وعباراتهم، ولذا سمي هؤلاء أهل كلام؛ لأنهم لم يفيدوا علمًا جديدًا لم يكن معروفًا، وإنما أتوا بزيادة كلام قد لا يفيد، وهو ما يضربونه من القياس لإيضاح ما علم بالحس، وكل من قال برأيه وذوقه وسياسته مع وجود النص ضاربًا بالنص عرض الحائط، أو عارض النص بالمعقول فقد ضل وهوى وضاهى إبليس الذي لم يسلِّم لأمر ربه، بل قال: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢].

(٢) يقصد: اسم (الجسم)؛ وهو عند أهل اللغة عبارة عن جماعة أعضاء البدن، وما يتركب منه الجسد من أشياء، وهو بهذا التعريف يختلف تمامًا مع اصطلاح المتكلمين، يقول السيد الشريف الجرجاني في معجم المصطلحات الكلامية وغيرها المسمى «التعريفات» (ص٦٧): «الجسم: جوهر قابل للأبعاد الثلاثة، وقيل الجسم: هو المركب المؤلف من الجوهر». فمفهوم الجسم في اللغة لا يلتقي مع مفهوم المتكلمين في شيء وقد أدى بهم هذا إلى الزلل في الخطأ مرتين أولاهما: في استعمالهم ألفاظًا عربية في معانٍ لم يرد بها اللغة ولا الشرع، والثانية: في محاولة إقحام هذه المعاني في الكلام على الذات العلية وصفاتها نفيًا وإثباتًا وهو ما أوقعهم في غياهب لا يعلم مدى خطرها إلا الله.

مسألة

وكان يذهب إلى أن الله تعالى يُرى في الآخرة بالأبصار(١)، وقرأ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢] ولو لم يرد النظر بالعين ما قرنه بالوجه(٢)، وأنكر نظر التعطف والرحمة؛ لأن الخلق لا يتعطفون

---

(١) هذا هو الحق الذي عليه أهل السنة والجماعة والسلف إجماعًا، فقد أخبر جل وعلا أنه يرى في الآخرة في الجنة يراه المؤمنون بأبصارهم؛ لأنه تعالى قال: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣] ولكن لا يدركونه أي لا تحيط به أبصارهم؛ لأنه قال: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ [الأنعام: ١٠٣] والإدراك غير الرؤية، وقال جل وعلا: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾[يونس: ٢٦] فالحسنى هي الجنة، والزيادة أخبر النبي ﷺ أنها هي النظر إلى وجه الحق سبحانه، وأخبر أيضًا سبحانه وتعالى أن الكفار محجوبون عن رؤيته فقال: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، يراه المؤمنون بأن يكشف لهم الحجاب ويرونه جل وعلا في الحشر ثم يرونه في الجنة كما يشاء سبحانه وتعالى، يرونه من جهة العلو التي هي صفة له سبحانه جل شأنه هذا قول أهل السنة والجماعة خلافًا لنفاة الصفات من الجهمية وبعض المرجئة وجمهور المعتزلة، والخوارج القائلين بعدم جواز الرؤية على الله تعالى ذكره.

انظر: «عقيدة الإمام الطبري – المسماة تمام المنة في تقريب صريح السنة» (ص٢٨-٣٠)، «التبصير في معالم الدين» للطبري (ص٢١٣، ٢٢٣)، ومعه تعليقات وحواشٍ لفضيلة العلامة عبد العزيز بن عبدالله بن باز – رحمه الله.

ومسألة رؤية الله في الآخرة كما يقول ابن أبي العز: «من أشرف مسائل أصول الدين وأجلها، وهي الغاية التي شمَّر إليها المشمرون، وتنافس المتنافسون، وحرمها الذين هم عن ربهم محجوبون، وعن بابه مردودون».

(٢) قال ابن أبي العز: «وإضافة النظر إلى الوجه الذي هو محله في هذه الآية وتعديته بأداة «إلى» الصريحة في نظر العين، وإخلاء الكلام من قرينة تدل على خلافه حقيقة موضوعة في أن الله أراد بذلك نظر العين التي في الوجه إلى الرب جل جلاله» «شرح الطحاوية» (١٢٧).

على الله تعالى ولا يرحمونه، ولكن الانتظار من أجل ذكر الوجه ومن أجل أنه تبعيض وتكرير، ولأنه أدخل فيه (إلى)، وإذا أدخلت (إلى) فسد الانتظار، قال الله تعالى: ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ [يس: ٤٩] وقال ﷻ: ﴿فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥] فلما أراد الانتظار لم يدخل (إلى)[١]، ورووا الحديث المشهور في قوله: «**ترون ربكم**» إلى آخره[٢].

وقد ساق الإمام الأشعري في «الإبانة» (٢١ إلى ٢٧) طائفة من الأدلة على أن الله تعالى يراه المؤمنون في الآخرة بما لا يدع مجالًا للرَّيب والشك. وكذا ساق ابن أبي العز الحنفي جملة من الأحاديث والآثار تتضافر جميعًا في الدلالة على جواز الرؤية، وانظر الصفحات (١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥) من «شرح الطحاوية»، وانظر: «عقيدة أصحاب الحديث» للصابوني (١٢٢-١٢٣).

(١) قال أبو الحسن الأشعري في «الإبانة في أصول الديانة» (ص٢١)، «فلا يجوز أن يكون الله ﷻ عنى نظر التفكير والاعتبار، لأن الآخرة ليست بدار اعتبار، ولا يجوز أن يكون عني نظر الانتظار، لأن النظر إذا ذكر مع ذكر الوجه فمعناه «نظر العينين» اللتين في الوجه، كما إذا ذكر أهل اللسان نظر القلب فقالوا: انظر في هذا الأمر بقلبك، لم يكن معناه نظر العينين... ولا يجوز أن يكون الله ﷻ أراد «نظر التعطف» لأن الخلق لا يجوز أن يتعطفوا على خالقهم وإذا فسدت هذه الأقسام الثلاثة صح القسم الرابع من أقسام النظر وهو أن معنى قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ أنها «رائية» ترى ربها ﷻ».

(٢) أخرجه الشيخان؛ البخاري في «الصحيح» «كتاب التوحيد - باب قول الله تعالى ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ حديث رقم (٧٤٣٤)، (٧٤٣٦)، ٧٤٣٧» ومسلم في «الصحيح» «كتاب الزهد والرقائق - حديث رقم (٦٣٣) و(٦٩٦٨)»، وأخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٤/ ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٥)، وأبو داود في «السنن» (٤٧٢٩، ٤٧٣٠، ٤٧٣١)، والترمذي (٢٥٥١)، والنسائي في «الكبرى» (٧٧٦٢)، وابن ماجة في «سننه» (١٧٧)، وابن حبان في «صحيحه» (٧٤٤٢، ٧٤٤٣، ٧٤٤٤)، و«السنة»، لعبد الله بن أحمد أرقام (٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧- وغيرها).

مسألة

وكان يقول:

إن الله تعالى قديم[1] بصفاته التي هي مضافة إليه في نفسه وقد سئل له :

---

(١) ووصف الحق تعالى بـ «القدم» في معتقد إمام أهل السنة أحمد بن حنبل لا أعلمه نقل عنه في غير هذا الكتاب، ومعلوم أنه لم يرد من قريب أو بعيد أيّة إشارة عن تسميته تعالى بالقديم أو وصفه بالقدم أو أي شيء من مشتقات هذه المادة في موارد الشرع كتابًا أو سنة أو أثرًا، والحق أن المتكلمين قد أدخلوا في أسماء الله تعالى «القديم» وليس هو من أسمائه تعالى الحسنى، والقديم في لغة العرب التي نزل بها القرآن : هو المتقدم على غيره، فيقال : هذا قديم ، للعتيق، وهذا حديث، للجديد ومنه قوله سبحانه : ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾ [يس : ٣٩]، وقوله : ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف : ١١] أي متقدم في الزمان، وقال تعالى : ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا كُنتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمُ ٱلْأَقْدَمُونَ﴾ [الشعراء : ٧٥، ٧٦] فالأقدم مبالغة في القديم .

قال ابن أبي العز : «وأما إدخال «القديم» في أسماء الله تعالى، فهو مشهور عند أكثر أهل الكلام، وقد أنكر ذلك كثير من السلف والخلف، منهم ابن حزم، ولا ريب أنه إذا كان مستعملًا في نفس التقدم، فإن ما يقدم على الحوادث كلها فهو أحق بالتقدم من غيره، لكن أسماء الله تعالى هي الأسماء الحسنى التي تدل على خصوص ما يمدح به، والتقدم في اللغة مطلق لا يختص بالتقدم على الحوادث كلها فلا يكون من الأسماء الحسنى، وجاء الشرع باسمه «الأول» وهو أحسن من «القديم»، لأنه يشعر بأن ما بعده آيل إليه وتابع له، بخلاف القديم والله تعالى له الأسماء الحسنى» «شرح الطحاوية» (٥٢- ٥٣) . فهو سبحانه أول بلا ابتداء آخر بلا انتهاء .

والمتكلمون اصطلحوا على أن صفة القدم من الصفات السلبية التي تنزه الله تعالى وتنفي عنه أمورًا لا تليق بذاته المقدسة، ومعنى الصفات السلبية أي العدمية أي أنها

هل الموصوف القديم وصفته قديمان؟ فقال: هذا سؤال خطأ، لا يجوز أن ينفرد الحق عن صفاته، ومعنى ما قاله من ذلك أن المحدث محدث بجميع صفاته على غير تفصيل، وكذلك القديم تعالى قديمًا[1] بجميع صفاته.

تُسلب وتنزه الله عن نقص ولذلك يُبدأ تعريفها بكلمة «عدم»، فتعريف القدم بالنسبة لله تعالى: هو عدم أولية الوجود، فمعنى القديم هو الذي لا أول لوجوده فالقدم صفة سلبية تنفي عن الله تعالى الحدوث... ومسلك المتكلمين في الاستدلال على إثبات صفة القدم لله تعالى: أنه لو لم يكن قديمًا لكان حادثًا إذ لا واسطة، ولو كان حادثًا لافتقر لمحدث، ولو افتقر لمحدث لافتقر محدثه إلى محدث، لانعقاد المماثلة بينهما، فيلزم الدور أو التسلسل، وكل منهما محال، فما أدى إليه وهو افتقاره لمحدث محال، فما أدى إليه وهو كونه حادثًا محال، فما أدى إليه وهو عدم كونه قديمًا محال، وإذا استحال عدم كونه قديمًا ثبت كونه قديمًا، وهو المطلوب، وانظر «الإشارة إلى مذهب أهل الحق» لأبي إسحاق الشيرازي ت (٤٧٦هـ) (ص١١٥ - ١١٦)، «شرح البيجوري على جوهرة التوحيد» (ص٦٤).

يقول الأستاذ الدكتور محمد السيد الجليند: «وصفة القدم قد ارتضاها المتكلمون وصفًا لله تعالى وعنوا بها نفي الأولية وإثبات الأزلية لله تعالى، وقد يكون هذا المعنى صحيحًا لكن استعمالهم لهذا الوصف قد ترتب عليه التزامات عقلية، فقالوا: إن صفاته الذاتية قديمة - كالعلم والإرادة مثلًا - وحين تتعلق بالمعلوم المحدث والمراد المحدث هل يلزم على ذلك أن الحوادث (المعلومات والمرادات) تحل في ذات الله، فيكون الله محلًا للحوادث، وهذا مستحيل على الله تعالى؟ وهذا ما عليه المتكلمون، أو نقولُ بقدم العالم (معلومات الله ومراداته)، أم أن الله يعلم الأشياء بعلم كلي ولا يعلم الجزئيات كما يقول الفلاسفة، وكلا الأمرين محظور شرعًا؟ والسبب في ذلك هو وصفهم الله تعالى بصفة لم ترد في كتاب ولا سنة ولزم عنها كل هذه المعاني الباطلة»«هامش تحقيقه لكتاب الإشارة إلى مذهب أهل الحق» للإمام الشيرازي (ص١١٥ - ١١٦).

(١) كذا في المخطوط «قديمًا»، وتتجه على أنها حال منصوبة.

مسألة

وعظم عليه الكلام في الاسم والمسمى[1]، وتكلم أصحابه في ذلك، فمنهم

(١) قال الإمام ابن جرير الطبري في «عقيدته» (ص٤٨): «وأما القول في الاسم: أهو المسَمَّىٰ؟ أم غيرُ المسمَّىٰ؟ فإنه من الحماقات الحادثة التي لا أثر فيها فيُتَّبع، ولا قول من إمام فيستمع، فالخوض فيه شين، والصمت عنه زين، وحسب امرئٍ من العلم به، والقول فيه أن ينتهي إلىٰ قول الله ﷻ ثناؤه الصادق، وهو قوله: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠] وقوله تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]»، وانظر قوله أيضًا في «التبصير في معالم الدين» (١١٠-١١٢).

وقضية الاسم والمسمَّىٰ من القضايا التي أحدثها المتكلمون وأصحاب الأهواء والكلام - وما أكثر ما أحدثوا في الدين - وقد جمع شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية أقوال أصحاب المذاهب في ذلك ولمَّ شعثها ونحن نلخص تفصيله في أقوال **الأول**: الإمساك عن الكلام في هذه المسألة لعدم الأثر المتَّبع والإمام المستمع في ذلك، وهو مذهب إبراهيم الحربي وابن جرير الطبري وطائفة من أهل الحديث والأثر، وهو المروي عن الإمام أحمد في كتابنا هذا، ونقل عن الشافعي.

الثاني: أن الاسم هو المسمَّىٰ، بمعنىٰ أن الاسم يطلق ويراد به المسمىٰ، فالله تعالىٰ قال: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلىٰ: ١] فتسبيح الاسم هو نفسه تسبيح المسمىٰ وهو الله تعالىٰ، والقائل بهذا القول كثير من أهل الكلام والأشاعرة، وبعض متكلمي أهل الحديث كأبي زرعة وأبي حاتم الرازيين، واللالكائي، والبغوي.

الثالث: أن الاسم للمسمَّي، وهو قول أكثر أهل السنة وهو يوافق ظاهر القرآن والسنة، فقد قال تعالىٰ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقال ﷺ: **«إن لله تسعة وتسعين اسمًا»**.

من قال : الاسم للمسمىٰ[(١)] ، ومنهم من قال : الاسم هو المسمىٰ ، والقول الأول قول جعفر بن محمد ، والقول الثاني : قول جماعة من متكلمي أصحاب الحديث ، [والذين] [(٢)] طلبوا السلامة أمسكوا وقالوا : لا نعلم[(٣)] .

* * *

الرابع : أن الاسم غير المسمَّىٰ ، ففي قوله تعالىٰ : ﴿يَٰزَكَرِيَّآ إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ ٱسۡمُهُۥ يَحۡيَىٰ﴾ [مريم : ٧] فالاسم الذي هو يحيىٰ هو هذا اللفظ المؤلف من الحروف (ي ، ح ، ي ، ا) ، هذا هو الاسم ، والذات شيء آخر ، فالاسم غير الشخص ، والشخص غير الاسم .

الخامس : الاستفصال والبيان ، وذلك لأن الاسم لا هو المسمىٰ ولا غير المسمىٰ فالاسم يراد به المسمىٰ تارة ، ويراد به اللفظ الدال عليه أخرىٰ ، والتفصيل هو الذي يرجح أحد الاحتمالين . . . راجع «مجموع فتاوىٰ ابن تيمية» (٦/ ١٨٥) ، «شرح الطحاوية» (٦٥) .

(١) تكررت هاتان الكلمتان في المخطوط هكذا : «فمنهم من قال : الاسم للمسمىٰ ومنهم من قال : الاسم للمسمىٰ» والصواب حذف المكرَّر .

(٢) وقعت هذه في المخطوط هكذا : «الذي» والتصويب هو المثبت .

(٣) وفي هذا الكتاب تصريح بأن الإمام أحمد عظم عليه الكلام في مسألة الاسم هل هو للمسمىٰ أو هو هو أو غيره ، وأن مذهبه الإمساك عن المناقشة فيها ففيه السلامة ، وتصريح ثانٍ بأن الذين تكلموا فيها- ممن انتسبوا إلىٰ مذهبه- طائفة من أصحابه .

[القول في أفعال العباد]

وكان يذهب إلى أن أفعال العباد[١] مخلوقة لله ﷻ ولا يجوز أن يخرج شيء

(١) يقصد الإمام بأفعال العباد، أي (الاختيارية)، فعامة أهل الحق وعموم أهل السنة والجماعة أن أفعال العباد الاختيارية مخلوقة لله تعالى، والحق سبحانه وتعالى منفرد بخلق المخلوقات، لا خالق لها سواه، أما الجبرية فغلوا في إثبات القدرة ونفوا صنع العبد أصلًا، والقدرية نفوا القدر، وجعلوا العباد خالقين مع الله تعالى، فالجبرية خرجوا بأن العبد ليس له كسب بل هو مجبور مقهور كالريشة المعلقة في الهواء تقلبها الرياح كيف شاءت، والمعتزلة ذهبوا إلى أن العبد خالق لأفعاله الاختيارية بقدرة خلقها الله فيه، فالجبرية أفرطوا، والمعتزلة فرّطوا، وتوسط أهل السنة وخير الأمور أوسطها فخرج مذهبهم من بين فرثٍ ودم لبنا خالصًا سائغًا للشاربين، فالفعل عند أهل السنة من الله خلقًا ومن العبد كسبًا واكتسابًا، فالله خلق في العبد الطاقة والقدرة على الفعل والعبد مخير في أن يفعل أو لا يفعل، وذلك هو مناط تكليف العباد، فالعبد يستعمل القدرة التي خلقها الله فيها فيعصى بها أو يطيع واتفق المعتزلة وأهل السنة على أن أفعال العباد الاضطرارية مخلوقة لله تعالى وواقعة بقدرة الله وحدها، فالعبد مجبور في تحديد أجله ورزقه، ومقدار طوله ووزنه ومجبور فيما يسقط عليه وهو في سيره دون أن يدري، وكلنا يشعر أن له دخلاً في أعماله الاختيارية يزن نتائجها بعقله ويقدرها بإرادته، والعبد يؤمن بقضاء الله وقدره وأن الله قدر الأشياء التي سبق به علمه في الأزل، وهذا مناط الإيمان بالقضاء والقدر، فالإنسان ليس مجبورًا جبرًا مطلقًا وإلا بطلت التكاليف وبطل الثواب والعقاب من الله، وكذلك ليس حرًا حرية مطلقة كما يزعم المعتزلة وإلا كان إلها في الكون ومسيطرًا على أفعاله كلها، ولكن الإنسان متوسط بين الجبر! والاختيار، فهو مجبر في تحديد عمره، وفي مقدار طوله ولونه، وفي مقدار العقل الذي يُعطاه من الله تعالى، وفي البيئة التي ينشأ فيها، وهو مختار في الأعمال التي كلفه الله تعالى بها من أوامر ونواهٍ، راجع: «الإبانة» للأشعري (٦٧-٧٩)، و«التبصير في معالم الدين»

من أفعالهم عن خلقه بقوله ﷻ: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، [٥/ب] ثم لو كان مخصوصًا لجاز مثل ذلك في قوله: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ مخصوص بأنه إله لبعض الأشياء، وقرأ: ﴿وَجَعَلۡنَا فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأۡفَةٗ وَرَحۡمَةٗ﴾ [الحديد: ٢٧] وقرأ: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجۡعَلَ بَيۡنَكُمۡ وَبَيۡنَ ٱلَّذِينَ عَادَيۡتُم مِّنۡهُم مَّوَدَّةٗ﴾ [الممتحنة: ٧].

وقال: ﴿وَقَدَّرۡنَا فِيهَا ٱلسَّيۡرَۖ سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ﴾ [سبأ: ١٨].

وروى عن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه سئل عن أعمال الخلق التي يستوجبون بها من الله السخط والرضا، فقال: هي من العباد فعلًا ومِنَ الله تعالى خلقًا، لا تسأل عن هذا أحدًا بعدي.

وكان أحمد يذهب إلى أن الاستطاعة مع الفعل(١)، وقرا قوله ﷻ: ﴿ٱنظُرۡ

للطبري (ص١٦٩- ١٧٧)، «عقيدة أصحاب الحديث» للصابوني (١٢٦)، «الملل والنحل» للشهرستاني (ص٣٤)، «شرح الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي (ص: ٣٦٨- ٣٩٠).

(١) يقصد الشيخ بهذا: أي الاستطاعة التي يجب بها الفعل لابد أن تكون مع الفعل لا يجوز أن يوجد الفعل بقدرة معدومة، وهذا هو قول عامة أهل السنة، وذهبت القدرية والمعتزلة إلى أن القدرة لا تكون إلا قبل الفعل، أما الاستطاعة التي ترادف الصحة والوُسع والإمكان واستعداد الآلات فهي قبل الفعل، وبها يتعلق الخطاب كما قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] ومثال الاستطاعة بالمعنى الثاني قوله سبحانه: ﴿فَمَن لَّمۡ يَسۡتَطِعۡ فَإِطۡعَامُ سِتِّينَ مِسۡكِينٗا﴾ [المجادلة: ٤]، والمراد منه استطاعة الأسباب والآلات، وكذا ما حكاه من قول المنافقين: ﴿لَوِ ٱسۡتَطَعۡنَا لَخَرَجۡنَا مَعَكُمۡ﴾ [التوبة: ٤٢]، فقد كذبهم الله تعالى في ذلك القول، فلو كانوا أرادوا بالاستطاعة حقيقة قدرة الفعل ما كانوا كاذبين بنفيهم تلك عن

كَيْفَ ضَرَبُوا۟ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ فَضَلُّوا۟ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٨]، وقرأ: ﴿ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٨٢] والعدم لا آفة به وكان تاركًا للصبر، وقرأ ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوٓا۟ أَن تَعْدِلُوا۟ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ

أنفسهم، فلما كذبهم دلَّ على أنهم أرادوا بذلك نفي استطاعة الآلات وسلامتها لوجود المرض أو فقد المال.

ومثال ثبوت الاستطاعة التي هي حقيقة القدرة على الفعل قوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ﴾ [هود: ٢٠] والمراد نفي حقيقة القدرة لا نفي الأسباب والآلات لأنها كانت ثابتة موجودة، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٧٥] والمراد منه حقيقة القدرة على الصبر، لا أسباب الصبر وآلاته، فإن تلك كانت ثابتة، ألا ترى أنه عاتبه على ذلك؟ ولا يلام مَنْ عَدِمَ آلات الفعل وأسبابه على عدم الفعل، وإنما يلام من امتنع من الفعل لتضييع قدرة الفعل لاشتغاله بغير ما أمر به.

وما قالته القدرية بناء على أصلهم الفاسد، وهو أن الله أقدر المؤمن والكافر والبرَّ والفاجر سواءً فلا يقولون إنه خص المؤمن المطيع بإعانة حصَّل بها الإيمان بل هو بنفسه رجح الطاعة، وهذا بنفسه رجح المعصية، وهذا القول فاسد باتفاق أهل السنة والجماعة المثبتين للقدر، فإنهم متفقون على أن لله على عبده المطيع نعمة دينية هي الإعانة والتوفيق الذي خصه بها دون الكافر... فلما كان أصل قول القدرية أن فاعل الطاعة والمعصية كلاهما في الإعانة والتوفيق والإقدار سواء – امتنع على أصلهم أن يكون مع الفعل قدرة تخصه؛ لأن القدرة التي تخص الفعل لا تكون للتارك، وإنما تكون للفاعل، ولا تكون القدرة إلا من الله، وهم لما رأوا أن القدرة لا بد أن تكون قبل الفعل، قالوا: لا تكون مع الفعل؛ لأن القدرة هي التي يكون بها الفعل والترك وحال وجود الفعل يمتنع الترك، فلهذا قالوا: القدرة لا تكون إلا قبل الفعل! وهذا باطل قطعًا؛ فإن وجود الأمر مع عدم بعض شروطه الوجودية ممتنع، بل لابد أن يكون جميع ما يتوقف عليه الفعل من الأمور الوجودية موجودًا عند الفعل فنقيض قولهم الحق، و هو أن الفعل لابد أن يكون معه قدرة.

حَرَصْتُمْ﴾ [النساء : ١٢٩] فدل على عجزنا ، ودل ذلك أن الخلق بهذه الصفة لا يقدرون إلا بالله ، ولا يصنعون إلا ما قدره الله[1] ، وقد يسمَّى الإنسان مستطيعًا إذا كان سليمًا من الآفات .

* * *

(١) راجع : «الإبانة» (ص٦٧ - ٦٨) .

مسألة

وكان يقول:

إن الله تعالىٰ أعدل العادلين، وأنه لا يلحقه جَوْرٌ ولا يجوز أن يوصف به [سبحانه] عن ذلك وتعالىٰ علوًا كبيرًا[1]، وأنه متىٰ كان في ملكه ما لا يريده بطلت الربوبية، وذلك مثل أن يكون في ملكه ما لا يعلمه تعالىٰ الله علوًا كبيرًا.

---

(١) وتلك مسألة تتعلق بقضية أفعال العباد، وبالتحديد في ما يخص إثابة المطيع، وتعذيب العاصي، فمذهب أهل السنة أن إثابته تعالىٰ للمطيع محض فضل، وعقابه للعاصي محض عدل، أي بالفضل الخالص، والعدل الخالص وبالجملة فهو سبحانه وتعالىٰ لا تنفعه طاعة ولا تضره معصية، والكل بخلقه سبحانه فليست الطاعة مستلزمة للثواب، وليست المعصية مستلزمة للعقاب، وإنما هما أمارتان تدلان على الثواب لمن أطاع والعقاب لمن عصىٰ . . . وهنا سؤال ما فتئ إبليس لعنه الله يطرق به أذهان خلق الله منذ بدء الخليقة إلى الآن وهو قول من شُتِّتت قلوبهم ومُزِّقت كل ممزَّق: إذا كان الله يعذب المكلفين علىٰ ذنوبهم وهو خلقها فيهم فأين العدل في تعذيبهم علىٰ ما هو خالقه وفاعله فيهم؟ وهذا السؤال لم يزل مطروقًا في العالم علىٰ ألسنة الناس، وكل منهم يتكلم في جوابه بحسب علمه ومعرفته، وعنه تفرقت بهم الطرق: فطائفة أخرجت أفعالهم عن قدرة الله تعالىٰ وطائفة أنكرت الحكم والتعليل، وطائفة أثبتت كسبًا لا يعقل! جعلت الثواب والعقاب عليه، وطائفة التزمت لأجله وقوع مقدور بين قادرين ومفعول بين فاعلين، وطائفة التزمت الجبر وأن الله يعذبهم علىٰ ما لا يقدرون عليه - وقد جاوبنا عن هذا السؤال بما أوردناه في قضية أفعال العباد من بحث - والله الموفق.

قال أحمد بن حنبل:

ولو شاء الله أن يريد فعل الفاعلين فأكرهه أَتَا لَهُ، ولو شاء أن يجمع خلقه على شيء واحد لفعله، إذ هو قادر على ذلك، ولا يلحقه عجز ولا ضعف، ولكنه كان من خلقه ما علم، وأراد فليس بمغلوب [٦/أ] ولا مقهور ولا سفيه ولا عاجز، بريء من لواحق التقصير(١)، وقرأ قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ [السجدة: ١٣]، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ﴾ [الأنعام: ٣٥]، ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، وهو ﷻ لا يوصف إذا مَنَع بالبخل؛ لأن البخيل: الذي يمنع ما وجب عليه، فأما من كان متفضلًا فله أن يفعل وله أن لا يفعل(٢)، واحتج رجل من

---

(١) قال النووي في «شرح صحيح مسلم» (١/ ١٩٥): «واعلم أن مذهب أهل الحق إثبات القدر، ومعناه: أن الله تبارك وتعالى قدر الأشياء في القدم، وعلم سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة عنده سبحانه وتعالى، وعلى صفات مخصوصة فهي تقع على حسب ما قدره سبحانه وتعالى، وأنكرت القدرية هذا، وزعمت أنه سبحانه وتعالى لم يقدرها ولم يتقدم علمه سبحانه وتعالى بها وأنها مستأنفة العلم أي إنما يعلمها سبحانه بعد وقوعها، وكذبوا على الله سبحانه وتعالى وجل عن أقوالهم الباطلة علوًا كبيرًا. .».

وقال الخطابيُّ في «معالم السنن» (٤/ ٢٩٧) بإيجاز: «وقد يحسَبُ كثير من الناس أن معنى القضاء والقدر إجبار الله سبحانه وتعالى العبد وقهره على ما قدره وقضاه، وليس الأمر كما يتوهمونه، وإنما معناه: الإخبار عن تقدم علم الله سبحانه وتعالى بما يكون من اكتساب العبد وصدورها عن تقدير منه وخلق لها خيرها وشرها».

(٢) لأن المانع إنما يكون ظالمًا إذا منع غيره حقًا لذلك الغير عليه، وهذا هو الذي حرمه الربُّ على نفسه، وأوجب على نفسه خلافه، وأما إذا منع غيره ما ليس بحق له، بل هو محض فضله ومنته عليه، لم يكن ظالمًا بمنعه، فمنع الحق ظلم، ومنع الفضل والإحسان عدل، وهو سبحانه العدل في منعه، كما هو المحسن المنّان في عطائه.

أصحابنا يعرف بأبي بكر[١] أحمد بن هانئ الإسكافي الأثرم، فقال: جعل الله تعالى العقوبة بدلًا من الحرام الذي كان من عبده وهو مريد للعقوبة على الحرام، وفي ذلك دليل واضح على أنه مريد لما أوجب العقوبة؛ لأن كل من أراد البدل من الشيء فقد أراد المبدل ليصح بدله، وليس يصح إرادته للبدل حتى يصح البدل، وأيضًا فقد خلق الله من يعلم أنه يكفر ولم يكن بذلك سفيها ولا عابثًا، وكذلك أيضًا إذا أراد سفههم لا يكون سفيهًا، ولو جاز أن يقع من الفاعلين فعل لا يريده الله ولا يلحقه في ذلك ضعف ولا وَهَنٌ ولا عجز ولا غلبة ولا قهر؛ لأنه قادر أن يلجأهم إليه، كان جائزًا أن يقع منه فعل لا يريده ولا يقع منه ضعف ولا وهن ولا تقصير؛ لأنه قادر على تكوينه وإيقاعه، وإذا بطل هذا بطل أن يكون من الأفعال ما لا يريده[٢].

---

(١) في المخطوط زيادة «بن» في هذا الموضع: هكذا: «بأبي بكر بن أحمد بن هانئ الإسكافي الأثرم»، والصواب بدونها، فاسمه: أحمد بن محمد بن هانئ الطائي ويقال: الكلبيُّ الأثرم الإسكافي، أبو بكر، راجع: «طبقات الحنابلة» (١/ ٦٦)، «المنهج الأحمد» (١/ ٢١٨)، «المقصد الأرشد» (١/ ١٦١)، «الجرح والتعديل» (٢/ ٧٢)، «السير» (١٣/ ٦٢٣).

(٢) قال صدر الإسلام عبد القاهر بن طاهر البغدادي في «الفَرْق بين الفِرَق» (ص٣٥٩- ٣٦٠): «وأجمع أهل السنة على أن إرادة الله تعالى مشيئته واختياره، وعلى أن إرادته للشيء كراهة لعدمه، كما قالوا: إن أمره بالشيء نهي عن تركه، وقالوا أيضًا: إن إرادته نافذة في جميع مراداته على حسب علمه بها، فما علم كونه أراد كونه في الوقت الذي علم أنه يكون فيه، وما علم أنه لا يكون أراد ألا يكون، وقالوا: إنه لا يحدث في العالم شيء إلا بإرادته، ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وزعمت القدرية البصرية أن الله تعالى قد شاء ما لم يكن وقد كان ما لم يشأ، وهذا القول يؤدي إلى أن يكون مقهورًا كرهًا على حدوث ما كره حدوثه، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا».

وذهب **أحمد بن حنبل رحمه الله** إلى أن عدل الله ﷻ لا يدرك بالعقول، فلأجل ذلك كان مَنْ حَمَلَهُ على عقله جَوَّرَهُ، وشرح بعض أصحابه ذلك، فقال: لما كان الله سبحانه [٦/ب] وتعالى لا يُتَصوَّرُ بالعقول، ولا يمثله التمييز، وفات العقولَ دركُهُ ومع ذلك فهو شيء ثابت، وما تصور بالعقل فالله بخلافه وكذلك صفاته، فمن حمل الربوبية وصفاتها على عقله رجع حسيرًا ورام أمرًا ممتنعًا عسيرًا.

والمخالفون بنوا أصولهم في التعديل والتجوير على عقولهم العاجزة عن درك الربوبية ففسد عليهم النظر[١].

وقال أبو إسماعيل الصابوني في «عقيدة أصحاب الحديث» (ص١٢٧): «ومن مذهب أهل السنة والجماعة أن الله ﷻ مريد لجميع أعمال العباد خيرها وشرها، لم يؤمن أحد إلا بمشيئته، ولم يكفر أحد إلا بمشيئته، ولو شاء لجعل الناس أمة واحدة، ولو شاء أن لا يعصى ما خلق إبليس، فكفر الكافرين وإيمان المؤمنين بقضائه سبحانه وتعالى وقدره وإرادته ومشيئته أراد كل ذلك وشاءه وقضاه، ويرضى الإيمان والطاعة ويسخط الكفر والمعصية، قال الله ﷻ: ﴿إِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧]».

(١) وفي قضية التعديل والتجوير يقول الإمام ابن حزم في «الفصل في الملل والنِّحَل» (٢/ ١٣١): «هذا الباب هو أصل ضلالة المعتزلة نعوذ بالله من ذلك، على أننا رأينا منهم من لا يرضى عن قولهم فيه – قال أبو محمد –: وذلك أن جمهورهم قالوا: وجدنا من فعل الجور في الشاهد كان يسمى جائرًا، ومن فعل الظلم كان ظالمًا، ومن أعان فاعلًا على فعله ثم عاقبه عليه كان جائرًا عابثًا، قالوا: والعدل من صفات الله تعالى، والظلم والجَوْر منفيان عنه، قال تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]... وقد علم المسلمون أن الله تعالى عدْلٌ لا يجور ولا يظلم، ومن وصفه ﷻ بالظلم والجور فهو كافر، ولكن ليس هذا على ما ظنه الجهال من أن عقولهم حاكمة على الله تعالى في أن لا يحسن منه إلا ما حسَّنت

[القول في الإرادة والمشيئة والرضا والأمر]

وكان أحمد بن حنبل رحمه الله يقول : إن الله تعالى يكره الطاعة من العاصي كما يكره المعصية من الطائع ، حكاه ابن أبي داود وقرأ : ﴿وَلَوْ أَرَادُوا۟ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا۟ لَهُۥ عُدَّةً وَلَـٰكِن كَرِهَ ٱللَّهُ ٱنۢبِعَاثَهُمْ﴾ [التوبة : ٤٦] وانبعاثهم طاعة لله ، والله يكرهه[1] .

عقولهم ، وأنه يقبح منه تعالى ما قبّحت عقولهم ، وهذا هو تشبيه مجرد لله تعالى بخلقه إذ حكموا عليه بأنه تعالى يحسن منه ما حسن منّا ويقبح منه ما قبح منا ، ويحكم عليه في العقل بما يحكم علينا» ثم أطال الإمام في دحض شبههم وإبطال مزاعمهم الواهية واحدة تلو الأخرى .

وانظر : «مقالات الإسلاميين» للأشعري (ص٥٥٢ - ٥٥٨) .

(١) هنا مسألة تتعلق بأفعال العباد وهي مغايرة الإرادة والمشيئة للمحبة والرضى وكلاهما مغاير للعلم ، ومنشؤ الضلال من التسوية بين هذه المعاني فالمعتزلة ساووا بين الإرادة والرضى وقالوا : إن رضا الله تعالى عن الشيء معناه إرادته له ، وأن الإرادة هي عين العلم وعين الأمر وردَّ عليهم أهل السنة بأن الإرادة تخالف الرضا وهو قبول الله تعالى الفعل من العبد وإثابته عليه ، وكذلك الإرادة مغايرة للأمر عند أهل السنة ، فليست عين الأمر ولا مستلزمة له ، فالأمر اقتضاء طلب الفعل ، أما الإرادة فمعناها تخصيص الأشياء بأوقاتها وصفاتها فالله تعالى قد يأمر بالشيء ويريد وقوعه كإيمان من علم الله منهم الإيمان كالأنبياء والصالحين فإنه تعالى أمرهم به وأراده منهم وقبله ورضيه منهم ، وقد لا يأمر بالشيء ولا يريده كالكفر من المؤمنين والصالحين ، وقد يريد الله الشيء ولا يأمر به ولا يرضاه كالكفر الواقع ممن علم الله عدم إيمانهم كأبي جهل وأبي لهب وغيرهما ، وقد يأمر بالشيء ولا يريد وقوعه كإيمان أبي جهل وغيره ممن علم الله تعالى عدم إيمانهم . . . وقد دلت أدلة جمة على الفرق بين المشيئة والمحبة من الكتاب والسنة والفطرة الصحيحة ، فإن قيل : كيف يريد الله أمرًا ولا يرضاه ولا يحبه؟ وكيف يشاؤه ويكونه؟ وكيف تجتمع إرادته وبغضه وكراهته؟ وبعبارة أخرى ما الحكمة في أن يأمر الله بما لا يحبه ويرضاه ، =

[القول في زيادة الإيمان ونقصه]

وكان أحمد بن حنبل يذهب إلى أن الإيمان قول باللسان وعمل بالأركان واعتقاد بالقلب، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية[1]، ويقوى بالعلم،

وكيف يشاء ما لا يرضاه؟ والجواب: أن المراد – وهو متعلق الإرادة – نوعان: مرادٌ لذاته – ومرادٌ لغيره، فالمراد لذاته مطلوب محبوب لذاته وما فيه من الخيره فهو مراد إرادة الغايات والمقاصد، والمراد لغيره، قد لا يكون مقصودًا لما يريد ولا فيه مصلحة له بالنظر إلى ذاته، وإن كان وسيلة إلى مقصوده ومراده فهو مكروه له من حيث نفسه وذاته، مراد له من حيث قضاؤه وإيصاله إلى مراده، فيجتمع فيه الأمران: بغضه وإرادته ولا يتنافيان، لاختلاف متعلقهما وهذا كالدواء الكريه، إذا علم المتناول له أن فيه شفاءه، وقطع العضو المتأكل إذا علم أن في قطعه بقاء جسده، فالعاقل يكتفي في إيثار هذا المكروه وإرادته بالظن الغالب وإن خفيت عنه عاقبته، فكيف ممن لا يخفى عليه خافية. فهو سبحانه يكره الشيء، ولا ينافي ذلك إرادته لأجل غيره، وكونه سببًا إلى أمر هو أحبُّ إليه من فوقه، وأعظم برهان على حكمته في ذلك أنه خلق إبليس الذي هو أصل كل فساد في الأديان والعقول والأعمال، والاعتقادات والنيات، وهو سبب لشقاء كثير من الخلق ووقوعهم في محارم الله وفيما يغضبه، وهو الساعي في وقوع خلاف ما يحبه الله ويرضاه، ومع هذا فهو وسيلة إلى محابٍّ كثيرة للرب تعالى ترتبت على وجوده وخلقه، ووجودها أحبُّ إلى الله من عدمها، منها: أن في خلقه إظهار قدرة الله تعالى لعباده على خلق المتقابلات والمتباينات، فقد خلق هذه الذات التي هي أخبث الذوات وشرها وهي أساس كل فساد وخبث وشر، بينما خلق ذات جبريل التي هي من أشرف الذوات وأكرمها وذلك من أدلِّ الدلائل على كمال قدرته وعزته وملكه وسلطانه، فإنه خلق هذه المتضادات، وقابل بعضها ببعض، وجعلها مجال تصرفه وتدبيره، فخلو الوجود عن بعضها بالكلية تعطيل لحكمته وكمال تصرفه وتدبير مملكته.

(١) قال محمد بن علي بن الحسن بن شقيق: سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل رحمه الله عن الإيمان في معنى الزيادة والنقصان فقال: حدثنا الحسن بن موسى الأشيب:

ويضعف بالجهل، وبالتوفيق يقع، وأن الإيمان اسم يتناول مسميات كثيرة من أفعال وأقوال[(١)]، وذكر الحديث عن النبي ﷺ قال: **«الإيمان بضع وسبعون خصلة، أفضلها: قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق»**[(٢)].

حدثنا حماد بن سلمة عن أبي جعفر عن أبيه عن جده عن عمر بن حبيب قال: الإيمان يزيد وينقص، فقيل: وما زيادته وما نقصانه؟ قال: إذا ذكرنا الله فحمدناه وسبحناه فتلك زيادته، وإذا غفلنا وضيعنا ونسينا فذلك نقصانه» والأثر رواه الصابوني في «عقيدته» (ص١٢٣)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٠٣٢٧)، وابن سعد في «الطبقات» (٤/ ٣٨١)، والطبري في «صريح السنة» ص(٤١-٤٢)، ومثل هذا الأثر روي عن يحيى بن سليم وهشام بن حسان، والثوري، والمثنى بن الصباح، ومحمد بن مسلم الطائفي، والفضيل، ونافع بن عمر الجمحي، وابن عيينة، والأوزاعي، ومالك، وسعيد بن عبد العزيز وغيرهم.

(١) واختلفت طوائف الإسلاميين في المسمى الذي يقع عليه اسم «الإيمان»:

- فذهب جمهور الفقهاء وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وإسحاق ابن راهويه وسائر أهل الحديث وأهل المدينة وأهل الظاهر، وجماعة من المتكلمين إلى أنه تصديق بالجَنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان.
- وذهبت طائفة من الحنفية إلى أنه تصديق بالقلب وإقرار باللسان فقط.
- وذهبت الكرَّامية، إلى أنه إقرار باللسان فقط فالمنافقون عندهم مؤمنون كاملو الإيمان، لكن يستحقون الوعيد الذي أوعدهم الله به.
- وذهب أبو منصور الماتريدي – وفي رواية عن أبي حنيفة رحمه الله إلى أن الإيمان تصديق بالقلب فقط، وأن الإقرار باللسان ركن زائد ليس أصليًا.
- وذهب الجهم بن صفوان وأبو الحسين الصالحي أحد رؤوس القدرية إلى أن الإيمان هو المعرفة بالقلب، وهذا القول أظهر الأقوال فسادًا؛ لأن لازمه أن فرعون وقومه كانوا مؤمنين، فإنهم عرفوا صدق موسى وهارون، ولم يؤمنوا بهما.

(٢) متفق عليه: من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه البخاري في صحيحه «كتاب الإيمان- باب أمور الإيمان» حديث رقم (٩)، ومسلم في «صحيحه» «كتاب الإيمان – باب بيان عدد شعب الإيمان، وأفضلها وأدناها» حديث رقم (٣٥).

وعنده أن الصلاة يقع عليها اسم إيمان، وقراءة القرآن يقع عليها اسم إيمان[(١)].

وسئل عن الإيمان أمخلوق أو غير مخلوق؟ فقال: من قال: الإيمان مخلوق فقد كفر؛ لأن في ذلك إيهامًا وتعريضًا بالقرآن، ومن قال: إنه غير مخلوق فقد ابتدع؛ لأن في ذلك إيهامًا وتعريضًا [٧/أ] أن إماطة الأذى عن الطريق وأفعال الأركان غير مخلوقة[(٢)]، فكأنه أنكر على الطائفتين، وأصله الذي بنى

---

(١) لأنه إذا كان الإيمان أصلًا له شعب متعددة، فإن كل شعبة منها باعتبار أصلها تسمى إيمانًا، فالصلاة إيمان، والزكاة والصوم والحج إيمان، وذكر الله إيمان، والحياء والتوكل إيمان، والرضا بالقضاء والقدر إيمان، حتى أدنى شعب الإيمان إماطة الأذى عن الطريق من الإيمان.

(٢) انظر: «الاختلاف في اللفظ والردُّ على الجهمية والمشبهة» لابن قتيبة (ص٥٤-٥٥) وكان قد شاع في عصر الإمام أحمد وبعده بين بعض من ينتسب إلى أهل السنة القول بأن الإيمان غير مخلوق... فلما سأل هذا السؤال أهو مخلوق أم غير مخلوق أنكر على منتحلي أيٍّ من القولين: أي: «مخلوق»، أو «غير مخلوق» ولكن طائفة من أهل العلم آنئذ طلبت الاستفصال عن وجه الصحة لهذا القول، فقال بعضهم: إنه كان المراد بالإيمان الإيمان المدلول عليه باسم المؤمن من أسماء الله الحسنى فهو غير مخلوق كباقي صفاته ﷻ، وإن كان المراد بالإيمان أي المقابل للكفر الذي هو من فعل العبد وكسبه فهو مخلوق كباقي أفعال العباد.

وفي «السير» (١٣/ ٦٣) قال الإمام الذهبي: «سُئل ابن عبدوس عن الإيمان: أمخلوق هو أم غير مخلوق؟ فلم يدر، ودُلَّ على محمد بن سحنون، فقال محمد: الإيمان بضع وسبعون درجة، أعلاها شهادة أن لا إله إلا الله، فالإقرار غير مخلوق وما سواه من الأعمال مخلوقة، يريد كلمة الإقرار ... وأما حقيقة الإقرار الذي هو التصديق، فهو نور يقذفه الله في قلب عبده، وهو خلْقٌ لله». اهـ.

عليه مذهبه أن القرآن إذا لم ينطق بشيء ولا روي في السنة عن النبي ﷺ فيه شيء، وانقرض عصر الصحابة، ولم ينقل فيه عنهم قول فالكلام فيه حدث في الإسلام؛ فلأجل ذلك أمسك عن القول في خلق الإيمان وأن لا يقطع على جواب في أنه مخلوق أو غير مخلوق وفسق الطائفتين وبدعهما.

وكان يذهب إلى أن التوراة والإنجيل وكل كتاب أنزله الله ﷻ غير مخلوق إذا سلم له أنه كلام الله تعالى[١]، وكان يكفر من يقول: إن القرآن مقدور على مثله، ولكن الله تعالى منع من قدرتهم، بل هو معجز في نفسه[٢] والعجز قد شمل الخلق.

وكان يقول:

إن الإيمان يزيد، ويقرأ: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَـٰنًا﴾ [المدثر: ٣١] ويقرأ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤] وما جاز عليه الزيادة جاز عليه النقصان.

* * *

(١) انظر: «شرح الطحاوية» (١١٥-١١٦).
قال ابن حزم في «الملل والنحل»: «أجمع أهل الإسلام على أن الله تعالى كلم موسى وعلى أن القرآن كلام الله، وكذا غيره من الكتب المنزلة والصحف...» «فتح الباري» (١٣/ ٥٥٠).

(٢) فإعجاز القرآن من جهة نظمه ومعناه معًا، فالحق جلَّ وعلا لما قال: ﴿قُلْ فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ﴾ [يونس: ٣٨] عجزوا وهم فصحاء العرب - مع شدة عداوتهم - عن الإتيان بسورة مثله فتبين صدق الرسول ﷺ أنه من عند الله، ولكن أهل المقالات الفاسدة يتذرعون بمثل هذا إلى نفي تكلم الله به. كما يتذرعون بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] إلى نفي الصفات.

[القول في الإيمان والإسلام]

وكان يقول:

إن الإيمان غير الإسلام.

وكان يقول:

إن الله سبحانه قال: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الذاريات: ٣٥، ٣٦] استثناء من غير الجنس، وفرَّقَ أصحابُهُ بين الإيمان والإسلام، فقالوا: حقيقة الإيمان التصديق، وحقيقة الإسلام: الاستسلام، فلا يفهم مِنْ معنى التصديق الاستسلام، ولا يفهم من معنى الاستسلام التصديق[1] واستدل أحمد بن حنبل بحديث الأعرابي وسؤاله عن الإسلام، وسؤاله عن الإيمان، وجواب رسول الله ﷺ عنهما بجوابين مختلفين[2]، واستدل أيضًا [٧/ب] بحديث الأعرابي الآخر،

---

(١) فالحاصل أن الإسلام والإيمان إذا اقترن اسمهما افترق مسماهما، وإذا افترق اسمهما اتحد مسماهما، ونظائر ذلك في كلام الله ورسوله وفي كلام الناس كثيرة.

(٢) صحيح متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أخرجه البخاري في (الصحيح) «كتاب الإيمان - باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان، وعلم الساعة وبيان النبي ﷺ» حديث رقم (٥٠)، ومسلم في «صحيحه» «كتاب الإيمان - باب بيان الإيمان الإسلام والإحسان...» حديث رقم (٩).

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في «الفتح» (/ ١٤٤- ١٤٥): «والذي يظهر من مجموع الأدلة أن لكلٍّ منهما حقيقة شرعية، كما أن لكل منهما حقيقة لغوية، لكن كل منهما مستلزم للآخر بمعنى التكميل له، فكما أن العامل لا يكون مسلمًا كاملًا إلا إذا اعتقد، فكذلك المعتقد لا يكون مؤمنًا إلا إذا عمل، وحيث يطلق الإيمان في

وقوله: يا رسول الله: أعطيت فلانًا ومنعتني، فقال له النبي ﷺ: «**ذلك مؤمن**»، فقال الأعرابي: وأنا مؤمن، فقال له النبي ﷺ: «**أو مسلم**»[(١)].

وبحديث وفد عبد قيس[(٢)]، وبقوله ﷻ: ﴿**قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا**﴾ [الحجرات: ١٤].

* * *

موضع الإسلام أو العكس، أو يطلق أحدهما على إرادتهما معًا على سبيل المجاز، ويتبين المراد بالسياق، فإن وردا معًا في مقام السؤال حملا على الحقيقة، وإن لم يردا معًا أو لم يكن سؤال أمكن الحمل على الحقيقة أو المجاز بحسب ما يظهر من القرائن، وقد حكى الإسماعيلي عن أهل السنة والجماعة قالوا: إنهما تختلف دلالتهما بالاقتران، فإن أفرد أحدهما دخل الآخر فيه . . .».

(١) صحيح متفق عليه: من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أخرجه البخاري في «الصحيح» الكتاب الإيمان - باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة . . . حديث رقم (٢٧)، ومسلم في «صحيحه» «كتاب الإيمان -باب تألف قلب من يخاف على إيمانه لضعفه والنهي عن القطع بالإيمان من غير دليل قاطع - حديث رقم (١٥٠)، وأبو داود في «السنن» (٤٦٨٥)، والنسائي (٨/ ١٠٣).

(٢) أخرجه البخاري في «الصحيح» «كتاب الإيمان - باب أداءُ الخُمس من الإيمان حديث رقم (٥٣)»، ومسلم في «الصحيح» «كتاب الإيمان - باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ وشرائع الدين . . . حديث رقم (١٧)»، وأبو داود في «السنن» (٣٦٩٢)، «والنسائي» (٨/ ١٢٠)، و«الترمذي» (١٥٩٩).

[القول في تكفير أهل القبلة]

وكان لا يكفر أحدًا من أهل القبلة بذنب كبيرًا كان أو صغيرًا[١]، إلا بترك الصلاة، فمن تركها فقد كفر وحل قتله، قاله ابن حنبل[٢] ويستدل

(١) وهو معتقد أهل السنة والجماعة: أن المؤمن وإن أذنب ذنوبًا كثيرة صغائر وكبائر، فإنه لا يكفر بها وإن خرج من الدنيا غير تائب منه ومات على التوحيد والإخلاص، فإن أمره إلى الله ﷻ إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة يوم القيامة سالمًا غانمًا غير مبتلى بالنار، ولا معاقب على ما ارتكبه واكتسبه ثم استصحبه إلى يوم القيامة من الآثام والأوزار، وإن شاء عفا عنه وعذبه مدة بعذاب النار، وإذا عذبه لم يخلده فيها بل أعتقه وأخرجه منها إلى نعيم دار القرار، وعلى ذلك دلت نصوص الشرع من الكتاب والسنة وهو مذهب أهل الحق.

(٢) وذهب الإمام الشافعي وأصحابه وجماعة من علماء السلف رحمة الله عليهم أجمعين إلى أنه لا يكفر ما دام معتقدًا لوجوبها، وإنما يستوجب القتل كما يستوجبه المرتد عن الإسلام وتأولوا الخبر فيمن ترك الصلاة جاحدًا واستدل الإمام أحمد بالخبر الصحيح: «بين العبد والشرك ترك الصلاة فمن ترك الصلاة فقد كفر» رواه مسلم في صحيحه [كتاب الإيمان – باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة – رقم (٨٢) قال الإمام محيي الدين النووي في «شرح مسلم» (٢/ ٧٣- ٧٤): «وأما تارك الصلاة فإن كان منكرًا لوجوبها فهو كافر بإجماع المسلمين خارج عن ملة الإسلام، إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام ولم يخالط المسلمين مدة يبلغه فيها وجوب الصلاة عليه، وإن كان تركه تكاسلًا مع اعتقاده وجوبها كما هو حال كثير من الناس، فقد اختلف العلماء فيه فذهب مالك والشافعي رحمهما الله والجماهير من السلف والخلف إلى أنه لا يكفر بل يفسق ويستتاب، فإن تاب وإلا قتلناه، حدًا كالزاني المحصن ولكنه يقتل بالسيف، وذهب جماعة من السلف إلى أنه يكفر، وهو مروي عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وهو إحدى الروايتين عن أحمد بن حنبل رحمه الله – وبه قال عبد الله بن المبارك، وإسحاق بن راهويه، وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي رضوان الله عليه، وذهب أبو حنيفة وجماعة من أهل

بقوله ﷻ : ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [فاطر : ٣٢] فقد جمع بينهم في الاصطفاء، وكان لا يفسق الفقهاء في مسائل الخلاف.

[القول في فضائل الصحابة الكرام]

وكان يسلم أحاديث الفضائل ولا ينصب عليها المعيار، وينكر على من يقول إن هذه الفضيلة لأبي بكر باطل، وهذه الفضيلة لعليٍّ باطل، لأن القومَ أفضل من ذلك، ولا يتبرأ من عين رأى رسول الله ﷺ إلا أن يجمع المسلمون على التبري منها[1].

ويقول: إن لله تعالى ميزانًا يزن فيه الحسنات والسيئات.

ويرجع إلى الحديث المروي عن رسول الله ﷺ[2]، ويقول: إن الذنوب

الكوفة، والمزني صاحب الشافعي رحمهما الله أنه لا يكفر ولا يقتل بل يعزر ويحبس حتى يصلي، احتج من قال بكفره، بظاهر الحديث الثاني المذكور، وبالقياس على كلمة التوحيد واحتج من قال لا يقتل بحديث: «**لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث**» وليس فيها الصلاة، واحتج الجمهور على أنه لا يكفر بقوله تعالى: ﴿**إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ**﴾[النساء: ٤٨]» وبقوله ﷺ : «**بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة**» على معنى أنه يستحق بترك الصلاة عقوبة الكافر وهي القتل، أو أنه محمول على المستحِل، أو على أنه قد يؤول به إلى الكفر، أو أن فعله فعل الكفار، والله أعلم».

(١) راجع «الإبانة في أصول الديانة»(٨٩)، «عقيدة أصحاب الحديث» (١٢٨)، «شرح الطحاوية» (٣٩٨- ٤٢١).

(٢) وقد وردت في الميزان أحاديثُ عدَّةٌ منها ما أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» برقم (٦٩٩٤)، (٣٩٩١)، وأبو داود في «سننه» برقم (٤٧٥٥)، وابن ماجة (١٩٩)،

والحاكم (١/ ٧٠٦)، والترمذي (٣/ ٣٦٧)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (١١٢٤)، وقد وردت الأحاديث أيضًا بوزن الأعمال أنفسها كما في «صحيح البخاري» «كتاب التوحيد- باب قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧] حديث رقم (٧٥٦٣)» قال ﷺ: «**كلمتان حبيبتان إلى الرحمن خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم**.

وكما في «صحيح مسلم» «كتاب الطهارة - باب فضل الوضوء - حديث رقم (٢٢٣)» عن أبي مالك الأشعري أن رسول الله ﷺ قال: «**الطهور شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان...**» الحديث.

قال النووي في «شرح مسلم» (٣/ ١٠٢): «وقد تظاهرت نصوص القرآن والسنة على وزن الأعمال وثقل الموازين وخفتها».

وانظر: «فتح الباري» (١٣/ ٦٥٣) ففيه تفصيل (لابن حجر عن مذاهب الإسلاميين في الميزان ووزن الأعمال وصحائفها بما فيه الكفاية، وجاء فيه: «أجمع أهل السنة على الإيمان بالميزان وأن أعمال العباد توزن يوم القيامة، وأن الميزان له لسان وكفتان، ويميل بالأعمال، وأنكرت المعتزلة الميزان، وقالوا: هو عبارة عن العدل، فخالفوا الكتاب والسنة؛ لأن الله أخبر أنه يضع الموازين لوزن الأعمال؛ ليرى العباد أعمالهم ممثلة ليكونوا على أنفسهم شاهدين، وقال ابن فورك: أنكرت المعتزلة الميزان بناءً منهم على أن الأعراض يستحيل وزنها إذ لا تقوم بأنفسها، قال: وقد روى بعض المتكلمين عن ابن عباس: أن الله تعالى يقلب الأعراض أجسامًا فيزنها انتهى... وقد ذهب بعض السلف إلى أن الميزان بمعنى العدل والقضاء.. الراجح ما ذهب إليه الجمهور...، وقال الطيبي: قيل: إنما توزن الصحف، وأما الأعمال فإنها أعراض فلا توصف بثقل ولا خفة، والحق عند أهل السنة أن الأعمال حنيئذ تُجسَّد أو تجعل في أجسام فتصير أعمال الطائعين في صورة حسنة، وأعمال المسيئين في صورة قبيحة ثم توزن، ورجح القرطبي أن الذي يوزن الصحائف التي تكتب فيها الأعمال، ونقل عن ابن عمر قال: توزن صحائف الأعمال، قال: فإذا ثبت هذا فالصحف أجسام فيرتفع الإشكال ويقويه حديث البطاقة الذي أخرجه الترمذي وحسنه، والحاكم وصححه، وفيه: فتوضع السجلات في كفة والبطاقة في كفة... انتهى، والصحيح أن الأعمال هي التي

من ورائها الاستغفار والتوبة، وإن اخترمت المنية، قبل الاستغفار والتوبة، فأمره مرجأ إلى الله ﷻ إن شاء غفر وإن شاء عاقب، ويجوز عنده أن يغفر الله لمن لم يتب، ويستدل على ذلك بقوله ﷻ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرعد: ٦]، [٨/أ] والتائب لا يقال له ظالم، ويستدل بقوله ﷻ: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُواْ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣] والتائب لا يقال له مسرف.

ويقول: إن الشهداء بعد القتل باقون يأكلون أرزاقهم.

وكان يقول:

إن الأنبياء أحياء في قبورهم يصلُّون، وأن الميت يعلم بزائره يوم الجمعة بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس، وأن الله تعالى يعذب قومًا في قبورهم[1]،

توزن، وقد أخرج أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ قال: ما يوضع في الميزان يوم القيامة أثقل من خلق حسن، وفي حديث جابر رفعه: توضع الموازين يوم القيامة فتوزن الحسنات والسيئات، فمن رجحت حسناته على سيئاته مثقال حبة دخل الجنة، ومن رجحت سيئاته على حسناته مثقال حبة دخل النار، قيل: فمن استوت حسناته وسيئاته قال: أولئك أصحاب الأعراف».

(١) وقد تواترت الأخبار عن رسول الله ﷺ في ثبوت عذاب القبر ونعيمه لمن كان لذلك أهلًا، فيجب اعتقاد ثبوت ذلك والإيمان به، ولا يتكلم في كيفيته؛ إذ ليس للعقل وقوف على كيفيته، لأن الشرع لا يأتي بما تحيله العقول، وقد أنكرته المعتزلة، وقولهم مردود عقلًا ونقلًا، راجع: «مقالات الإسلاميين» لأبي الحسن الأشعري (٢/ ١١٦)، «الإبانة في أصول الديانة» (٨٧، ٨٨)، «الفصل في الملل والنحل» لابن حزم(٤/ ٥٥- ٥٦)، «التبصير في معالم الدين» (٢٠٤-٢٠٩)، «مجموع فتاوى ابن تيمية» (٤/ ١٨٣)، «شرح الطحاوية» (٣٣٣-٣٣٤).

ويذهب إلى الحديث المروي عن رسول الله ﷺ[١]، وأن لله تعالى صراطًا نعبر عليه، وأن عليه حيَّاتٍ تأخذ بالأقدام وأن العبور عليه على مقادير الأعمال مشاةً وسُعاةً ورُكْبانًا وزحفًا[٢] ويذهب إلى الحديث المروي عن رسول الله ﷺ: «**استجيدوا ضحاياكم فإنها مطاياكم على الصراط**».

وإن لله تعالى [ملكين][٣] يقال لأحدهما منكر، والآخر نكير يلجآن إثر الميت في قبره، فإما يبشرانه وإما يحذرانه[٤].

---

(١) والأحاديث الدالة على إثبات عذاب القبر كثيرة مستفيضة منها ما رواه البخاري في «صحيحه» أرقام (١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٨)، ومسلم في «صحيحه» أرقام: (٢٨٦٦، ٢٨٦٧، ٢٨٦٨، ٢٨٧٠، ٢٨٧١، ٢٨٧٢، ٢٨٧٤)، وأبو داود (٤٧٥١، ٤٧٥٢، ٤٧٥٣)، والترمذي (٣١٢٠)، والنسائي (٤/ ١٠١)، وأحمد في «المسند» (٤/ ٢٩١)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٨، ١٣٣٩).

(٢) ومما روي في أحاديث الصراط ما أخرجه البخاري في «صحيحه» «كتاب الرقاق – باب الصراط جسر جهنم» حديث رقم (٦٥٧٣)(٧٤٣٩)، ومسلم في «صحيحه» «كتاب الإيمان – باب معرفة طريق الرؤية» حديث رقم (١٨٣)، والحاكم في «المستدرك» (٢/ ٣٧٥)، و«البيهقي» بسنده عن مسروق، عن عبد الله.

(٣) وقعت في الأصل «ملكان»، والصواب بالنصب وهو المثبت.

(٤) روى مسلم في «صحيحه» «كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها - باب عرض مقعد الميت» رقم (٢٨٧٠) عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**إن العبد إذا وُضع في قبره، وتولى عنه أصحابه، إنه ليسمع قرع نعالهم**»، قال: «**يأتيه ملكان فيقعدانه فيقولان له: ما كنت تقول في هذا الرجل؟**» قال: «**فأما المؤمن فيقول أشهد أنه عبد الله ورسوله**» قال: «**فيقال له: انظر مقعدك من النار، قد أبدلك الله به مقعدًا من الجنة**» الحديث.

ويذهب إلى حديث عمر[١] رضي الله عنه كيف بك إذا أنزلانك وهما فظّان غليظان فأقعداك وأجلساك وساءلاك، فتغير عمر بن الخطاب وقال: يا رسول الله: وعقلي معي، فقال: «إذًا أكفكهما».

وذكر حديث ابن عباس في قوله عز وجل: ﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٤] قال: عند سؤال منكر ونكير.

وكان يقول:

إن الله تعالى يجيب دعوة الداعي المؤمن والكافر، ويفاوت بينهم في السؤال[٢].

وكان يقول:

إن من خالف الإجماع والتواتر [٨/ب] فهو ضالٌّ مضل[٣].

---

(١) الذي رواه عطاء بن يسار، أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب «القبور» ورجاله ثقات، والبيهقي في «الاعتقاد»، وابن بطه في «الإبانة»، وأحمد وابن حبان من حديث عبد الله بن عمر، انظر: «تخريج أحاديث الإحياء» للعراقي (٥/ ١٨٧).

(٢) قال ابن أبي العز الحنفي: «والذي عليه أكثر الخلق من المسلمين وسائر أهل الملل وغيرهم: أن الدعاء من أقوى الأسباب في جلب المنافع ودفع المضارّ، وقد أخبر تعالى عن الكفار أنهم إذا مسّهم الضر في البحر دعَوُا الله مخلصين له الدين، وأن الإنسان إذا مسه الضر دعاه لجنبه أو قاعدًا أو قائمًا، وإجابة الله لدعاء العبد مسلمًا كان أو كافرًا وإعطاؤه سؤله من جنس رزقه لهم، ونصر لهم، وهو مما توجبه الربوبية للعبد مطلقًا» «شرح الطحاوية» (٣٩٠) وإجابة دعوة الكافر جائزة على الراجح عند أهل السنة لحديث أنس: «دعوة المظلوم مستجابة ولو كافرًا».

(٣) قال الإمام الإسفراييني في «التبصير في الدين» (١٧٧ - ١٧٨): «من عقيدة أهل السنة والجماعة أن تعلم أن الإجماع حق، وما اجتمع عليه الأمة يكون حقًا

وتفسيق من خالف الخبر الواحد من التمكن من استعماله(١) .

وكان يقول :

إن خير الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ، وأن عليًّا عليه السلام رابعهم في الخلافة والتفضيل ، ويتبرأ مِمَّن ضللهم وكفرهم .

مقطوعًا على حقيقته قولًا كان أو فعلًا ؛ ولو جاز اتفاقهم بأجمعهم على الكذب لجاز اتفاقهم على كتمان شيء من الشريعة ، ولبطل به الاعتماد على الدلالة الموصلة إلى التكاليف الشرعية ، ولسقط التكليف والشريعة ، ولكان العلم بالبلدان النائية والقرون الخالية ، والملوك الماضية متعذرًا إذ لا سبيل إلى معرفتها إلا بالنقل على التظاهر والتواتر ، والاتفاق عليه من أهل النقل ، وأصل الإجماع من كتاب الله تعالى قوله سبحانه وتعالى : ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء : ١١٥]» .

(١) وينبغي للمرء أن يعظم أخبار رسول الله ﷺ ويقابلها بالقبول والتسليم والتصديق ، وينكر أشد الإنكار على من يسلك فيها غير هذا الطريق . . . كما يجب أن يتلقى جميع ما يرد من الرسول ﷺ من صحاح الأخبار بالسمع والطاعة . . . وخبر الواحد وإن كان يحتمل الصدق والكذب إلا أن التفريق بين صحيح الأخبار وسقيمها لا يناطُ بأي أحد إلا بعد أن يفني معظم حياته مشتغلا بالحديث ، والبحث عن سير الرواة وعلل الأخبار ، ليقف على أحوال الرواة وأخبارهم — وخبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول ، عملًا به وتصديقًا له : يفيد العلم اليقيني عند جماهير الأمة والأدلة على ذلك مستفيضة ، راجع : «عقيدة أصحاب الحديث» (١٣٥) ، «شرح الطحاوية» (٢٨٩- ٢٩٠) .

قال ابن رجب في «الذيل على طبقات الحنابلة» (٢/ ٦٥-٦٦) في ترجمة محمد بن مكي بن أبي رجاء الأصبهاني : «وقد حكى أبو الفضل التميمي أن الإمام أحمد كان يفسق من خالف خبر الواحد مع التمكن من استعماله ، وكان يضلل من خالف الإجماع والتواتر» . اهـ .

وهو عين المروي عنه في هذا المعتقد ، فللّه الحمد والفضل .

وكان يقول:

إنه لا معصوم إلا رسول الله ﷺ والأنبياء من قبله، وسائر الأمة يجوز عليها الخطأ[١].

وكان يقول:

إن الإجماع إجماع الصحابة[٢].

---

(١) والعصمة في اللغة: مطلق الحفظ، واصطلاحًا: حفظ الله للمكلَّف من الذنب مع استحالة وقوعه، وأجمع أهل السنة على وجوب عصمة الأنبياء عن الذنوب كلها بعد النبوة، أما السهو والخطأ فليسا من الذنوب، ولذلك جاز وقوعها منهم ... والدليل على أن الأنبياء معصومون عن اقتراف الذنوب: أنه لو صدر من الأنبياء الذنب لحرم على الناس اتباعهم لكن اتباعهم واجب بالنصوص، والدليل على وجوب اتباعهم النص والإجماع، وأيضًا لو كذبوا أو خانوا لكانوا مضلين لا مرشدين فتذهب الحكمة من بعثتهم وهي هداية البشر؛ فيجب أن يكونوا معصومين عن الذنوب.

(٢) قال الشوكاني في «إرشاد الفحول» (١/ ٣٨٨): «وهو قول لا يجوز خلافه لأن الإجماع إنما يكون عن توقيف، والصحابة هم الذين شهدوا التوقيف ونقل عن الإمام أحمد قوله: «من ادعى وجود الإجماع - أي بعد عصر الصحابة فهو كاذب». قال شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية في «المسوَّدة في الأصول» (٣١٦): «والذي أنكره أحمد دعوى إجماع المخالفين بعد الصحابة، أو بعدهم وبعد التابعين، أو بعد القرون الثلاثة المحمودة، ولا يكاد يوجد في كلامه احتجاج بإجماع بعد عصر التابعين، أو بعد القرون الثلاثة، مع أن صغار التابعين أدركوا القرن الثالث، وكلامه في إجماع كل عصر إنما هو في التابعين، ثم هذا منه نهي عن دعوى الإجماع العام النطقي وهو كالإجماع السكوتي، أو إجماع الجمهور من غير علم بالمخالف، فإنه قال في القراءة خلف الإمام: ادعي الإجماع في نزول الآية وفي عدم الوجوب في صلاة الجهر ... وقد ادَّعى الإجماع في مسائل الفقه غيرُ واحد من مالك ومحمد بن الحسن، والشافعي، وأبي عبيد في مسائل، وفيها خلاف لم يطلعوه ...».

وكان يقول:

إن صح إجماع بعد الصحابة في عصر من الأعصار قلتُ به .

وكان يقول:

لو لم يجز أن يفعل الله تعالى الشر[1] لما حُسِبَتِ الدِّعايةُ إليه في كشفه .

وأن للعبد ملائكة يحفظونه بأمر الله .

وأن القضاء والقدر يوجبان التسليم .

---

(١) وليس المقصود بالشر الذي يفعله الحق جل وعلا أو يخلقه الشرَّ المحض ؛ لأن كل ما يخلقه الله تعالى ففيه حكمةٌ هو باعتبارها خير ، وإن كان فيه شرٌ لبعض الناس ، فهذا شرٌّ جزئي إضافي ، فأما الشر الكليُّ أو العام أو المطلق فالرب سبحانه وتعالى منزه عنه ، وهذا هو الشر الذي ليس إليه ، ولهذا لا يضاف الشر إليه مفردًا قط ، بل إما أن يدخل في عموم المخلوقات ، كقوله تعالى : ﴿ٱللَّهُ خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الرعد : ١٦] ، ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [النساء : ٧٨] ، وإما أن يضاف إلى السبب ، كقوله : ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفلق :٢] ، وليس إذا وقع في المخلوقات ما هو شرٌّ جزئي إضافي يكون شرًا عامًا كُليًا مطلقًا بل الأمور العامة الكلية لا تكون إلا خيرًا أو مصلحة عامة للعباد ، كالمطر والشمس والقمر والليل والنهار ، فلله في كل خلقٍ خلقه من الرحمة والحكمة ما لا يقدِّر قدره إلا الله سبحانه . . . من هنا كان مذهب أهل السنة والجماعة وطريقتهم مع قولهم بأن الخير والشر من الله وبقضائه ألا يضاف إليه تعالى ما يوهم النقص على الانفراد ، فلا يقال يا خالق الشر ، ولا يا خالق الضر ، وإن كان لا مخلوق إلا والرب خالقه جلَّ وعلا ، وفي ذلك كفاية في الرد على المعتزلة الذين ذهبوا إلى أن الله لا يخلق الشر ولا يقدره ولا يريده ، وبنوا ذلك على أصلهم الفاسد ومذهبهم الكاسد من التحسين والتقبيح العقليين ، فيقولون : الله يريد الحسن لذاته ، ولا يريد الشر لذاته ، لأن الشر قبيح وإرادة القبيح قبيحة ، والله تعالى منزَّه عن الشرور والقبائح ، وقولهم مردود لأنه لا يقبح من الله شيء غاية الأمر أنه يخفى علينا وجه حسنه .

[القول في الإمامة والأئمة]

وأن الغزو مع الأئمة وإن جاروا[١]... وقال أحمد بن حنبل رضي الله عنه: وأرى الصلاة خلف كل برٍّ وفاجر، وقد صلى ابن عمر خلف الحجاج، يعني: الجمعة والعيدين[٢].

---

(١) وعلى ذلك دلَّت نصوص الشرع الحكيم وإجماع السلف على أن وليَّ الأمر وإمام الصلاة، والحاكم، وأمير الحرب، وعامل الصدقة يطاع في مواضع الاجتهاد، فإن مصلحة الجماعة والائتلاف ومفسدة الفرقة والاختلاف أعظم من أمر المسائل الجزئية... وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا وظلموا؛ فلأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفاسد والفتن أضعاف ما يحصل من جَوْرهم، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات ومضاعفة الأجور، فإن الله تعالى ما سلَّطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، وهو منهج أهل السنة والجماعة.

(٢) في الحديث الذي أخرجه «البخاري»، وكان الحجاج ظالمًا متجبرًا، وكذلك غير ابن عمر رضي الله عنهما من أكابر الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يصلون الجمعة والجماعة خلف الأئمة الفجار ولا يعيدون كأنس بن مالك رضي الله عنه، وعبد الله بن مسعود صلى خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط، وكان يشرب الخمر، حتى إنه صلى بهم الصبح مرة أربعًا ثم قال: أزيدكم؟ فقال له ابن مسعود: ما زلنا معك منذ اليوم في زيادة!!

وروى الإمام مسلم في «صحيحه» «كتاب الإيمان- باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان - حديث رقم (٤٩)» أن أبا سعيد الخدري صلى خلف مروان يوم العيد وكان قد بدأ الخطبة قبل الصلاة.

وروي الإمام البخاري في «صحيحه» «كتاب الأذان - باب إمامة المفتون والمبتدع - حديث رقم (٦٩٥)» أن عثمان بن عفان رضي الله عنه لما حُصر صلى بالناس شخص فسأل سائل عثمان: إنك إمام عامة، وهذا الذي صلى بالناس إمام فتنة؟ فقال: يا ابن أخي: إن الصلاة من أحسن ما يعمل الناس فإذا أحسنوا فأحسن معهم، وإذا أساءوا فاجتنب إساءتهم.

وأن الفيء يقسمه الإمام، فإن تناصف المسلمون وقسموه بينهم فلا بأس به[١]، وأنه إن بطل أمر الإمام لم يبطل الغزو والحجُّ.

وأن الإمامة لا تجوز إلا بشروطها: النسبُ، والإسلام، والحماية، [واليد في المحنة][٢] وحفظ الشريعة، وعلم الأحكام وصحة التنفيذ، والتقوى، وإيثار الطاعة، وضبط أموال المسلمين[٣]، فإن شهد له بذلك أهلُ الحلِّ والعقد من علماء المسلمين وثقاتهم، وإن من أخذ ذلك لنفسه [٩/أ] ثم رضيه المسلمون جاز له ذلك، وأنه لا يجوز الخروج عن إمام، ومن خرج على إمام قتل الثاني[٤]، وتجوز الإمامة عنده لمن اجتمعت فيه هذه الخصال وإن كان غيرُه أعلم منه.

قال الحافظ في «الفتح» (٢/ ٢٣٣- ٢٣٤): «فيه تحذير من الفتنة والدخول فيها ومن جميع ما ينكر من قول أو فعل أو اعتقاد، وفي هذا الأثر الحض على شهود الجماعة ولا سيما في زمن الفتنة لئلا يزداد تفرق الكلمة، وفيه أن الصلاة خلف من تكره الصلاة خلفه أولى من تعطيل الجماعة...».

ويؤيد هذا ما أخرجه الإمام البخاري في «صحيحه» [كتاب الأذان - باب إذا لم يتم الإمام وأتم من خلفه - حديث رقم (٦٩٤)] عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**يصلُّون لكم، فإن أصابوا فلكم وإن أخطأوا فلكم وعليهم**».

وانظر: «سنن أبي داود» (٢٥٣٢، ٢٥٣٣)، «سنن الدارقطني» (ص١٨٤)، «البيهقي» (٣/ ١٢١)، (٨/ ١٨٥).

(١) انظر: «الأحكام السلطانية والولايات الدينية» لأبي الحسن الماوردي ت (٤٥٠هـ) - (ص: ١٢٦- طبعة الحلبي).

(٢) كذا قرأتُ هاتين الكلمتين في الأصل، ويحتمل غير ذلك، والمثبت أقرب وأوجه.

(٣) انظر: «غياث الأمم في التِّياث الظُّلم» لأبي المعالي الجويني الفقرات (٩٧، وما بعدها).

(٤) استنادًا إلى ما روي عن رسول الله ﷺ: «**إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخَرَ منهما**».

أخرجه مسلمٌ في «الصحيح» كتاب الإمارة - باب إذا بُويع لخليفتين - حديث رقم ١٨٥٣].

وكان يقول:

إن الخلافة في قريش ما أقاموا الصلاة[1] .

وكان يقول:

لا طاعة لهم في معصية الله تعالى .

وكان يقول:

من دعا منهم إلى بدعة فلا تجيبوه ولا كرامة ، وإن قدرتم على خلعه فافعلوا .

وكان يقول:

الدار إذا ظهر فيها القول بخلق القرآن والقدر وما يجري مجرى ذلك فهي دار كفر .

---

(١) وذلك للحديث المروي عن رسول الله ﷺ : «الخلافة في قريش» وورد بلفظ : «الأمراء من قريش» ، وبلفظ : «الأئمة من قريش» ، وأصل هذا الحديث في الصحيحين رواه البخاري في «صحيحه» «كتاب الأحكام – باب الأمراء من قريش – رقم (٧١٣٩) بلفظ : «إن هذا الأمر في قريش» ، وبلفظ : «لا يزالُ هذا الأمر في قريش ما بقي اثنان» رقم (٧١٤٠) ، ومسلم في «صحيحه» «كتاب الإمارة – باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش – رقم (١٨١٨)بلفظ : «الناس تبع لقريش» ، وبلفظ : «كلهم من قرش» برقم (١٨٢١) ، وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤/ ٤٢١- ٤٢٤) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٨/ ١٤٤) ، والحاكم في «المستدرك» (٤/ ٥٠١) ، ولفظ البيهقي : «الأمراء من قريش» ، ولفظ أحمد : «الأئمة من قريش» .

وكان يقول:

الداعية إلى البدعة لا توبة له، فأما من ليس بداعية فتوبته مقبولة[١].

وكان يقول:

إن الإيمان منوط بالإحسان، والتوبة رأس مال المتقين[٢].

وكان يقول:

إن الفقر أشرف من الغنى، وإن الصبر أعظم مرارة، وانزعاجه أعظم حالًا من الشكر.

وكان يقول:

الخير فيمن لا يرى لنفسه خيرًا.

---

(١) كان الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله شديد النبذ للبدع ولأهلها، قويًا في السنة منافحًا عنها مكافحًا لمخالفيها، يحكي الإمام أبو إسماعيل الصابوني أنه سمع الحاكم يقول: سمعت أبا الحسن محمد بن أحمد الحنظلي ببغداد يقول: سمعت محمد بن إسماعيل الترمذي يقول: كنت أنا وأحمد بن الحسن الترمذي عند إمام الدين أبي عبد الله أحمد بن حنبل فقال له أحمد بن الحسن: يا أبا عبد الله: ذكروا لابن أبي قتيلة بمكة أصحاب الحديث فقال: أصحاب الحديث قوم سوء، فقام أحمد بن حنبل وهو ينفض ثوبه ويقول: زنديق زنديق حتى دخل البيت» «عقيدة أصحاب الحديث» (١٣٢).

(٢) فإنه قد يُعفى لصاحب الإحسان العظيم ما لا يُعفى لغيره، وكون التوبة سببًا لغفران الذنوب وعدم المؤاخذة بها مما لا خلاف فيه بين الأئمة، وليس شيء يكون سببًا لغفران جميع الذنوب إلا التوبة.

وكان يقول:

على العبد أن يقبل الرزق بعد اليأس ، ولا يقبله إذا تقدمه طمع .

وكان يُحبُّ التقلل طلبًا لخفة الحساب .

وكان يقول:

إن الله تعالى يرزق الحلال والحرام[1] ، ويستدل بقوله ﷻ : ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ ۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ [الإسراء : ٢٠] يعني : ممنوعًا .

وكان يقول:

إن الرزق مقسوم لا زيادة فيه ولا نقصان ، وأن وجه الزيادة أن يلهمه الله تعالى إنفاقه في طاعة ، فيكون ذلك زيادة ونماءً ، وكذلك الأجل لا يزاد فيه ولا ينقص ، ووجه الزيادة في الأجل أن يلهمه [٩/ب] الطاعة فيكون مطيعًا

---

(١) وفي ذلك رد على المعتزلة والقدرية الذين ذهبوا إلى أن الله يرزق الحلال ويُمَلِّكه ولا يرزق الحرام ولا يملكه ولا يقدره ، بناءً على قاعدتهم الفاسدة في التحسين والتقبيح العقليين ، قال الإمام أبو الحسن الأشعري ردًّا عليهم في «الإبانة» (٧٤) : «يقال لهم : لم أبيتم أن يرزق الله الحرام؟ فإن قالوا : لأنه لو رزق الحرام لملَّك الحرام ، يقال لهم : خبرونا عن الطفل الذي يتغذى من لبن أمه ، وعن البهيمة التي ترعى الحشيش من يرزقهما ذلك؟ فإن قالوا : الله ، قيل لهم : هل ملكهما وهل للبهيمة ملك؟ فإن قالوا : لا ، قيل لهم : فلم زعمتم أنه لو رزق الحرام لملَّك الحرام ، وقد يرزق الله الشيء ولا يملِّكه ، ويقال لهم هل أقدر الله العبد على الحرام ولم يملِّكه إياه؟ فمن قولهم : «نعم» يقال لهم : فما أنكرتم أن يرزقه الحرام وإن لم يملكه إياه» .

في عمره، فبالطاعة يزيد وبالمعاصي ينقص، وأما المدّة عنده فلا تزيد ولا تنقص، وقرأ: ﴿لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤][(١)].

---

(١) وهو مذهب أهل الحق وطريقة السنة والجماعة فالأجل واحد لا يقبل الزيادة والنقصان، وقد دلت الأحاديث على أن كل هالك يستوفي أجله من غير تقدم عليه ولا تأخر عنه، ولا تعارض هذه القواطع ما ورد أن بعض الطاعات كصلة الرحم يزيد في العمر ، فقد يراد بالزيادة فيها أي: بحسب الخير والبركة أو بالنسبة لما ثبت في صحف الملائكة فقد يثبت الشيء فيها مطلقًا وهو في علم الله تعالى مقيد كأن يكون في صحف الملائكة أن عُمُرَ زيد خمسون مثلًا مطلقا وهو في علم الله مقيد بأن لا يفعل كذا من الطاعات، وإن فعلها وكان عمره ستين فالزيادة بحسب الظاهر على ما في صحف الملائكة، وإلا فلابد من تحقيق ما سبق في علم الله تعالى كما يشير له قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩] أي أصل اللوح المحفوظ – وهو علمه تعالى الذي لا محو فيه ولا إثبات.

وروى الإمام مسلم في «صحيحه» «كتاب القدر باب بيان أن الآجال والأرزاق وغيرها لا تزيد ولا تنقص عمًا سبق به القدر – رقم (٢٦٦٣)» عن عبدالله بن مسعود قال: قالت أم حبيبة زوج النبي ﷺ: اللهم أمتعني بزوجي رسول الله ﷺ، وبأبي أبي سفيان، وبأخي معاوية، قال: فقال النبي ﷺ: **«قد سألت الله لآجال مضروبة، وأيام معدودة، وأرزاق مقسومة لن يُعَجِّل شيئًا قبل حله، أو يؤخر شيئًا عن حله..»** الحديث.

قال النووي: «وهذا الحديث صريح في أن الآجال والأرزاق مقدرة لا تتغير عما قدره الله تعالى وعلمه في الأزل، يستحيل زيادتها ونقصها حقيقة عن ذلك، وأما ما ورد في حديث صلة الرحم تزيد في العمر ونظائره فقد سبق تأويله في باب صلة الأرحام واضحًا... قال المازري: هنا قد تقرر بالدلائل القطعية أن الله تعالى أعلم بالآجال والأرزاق وغيرها، وحقيقة العلم: معرفة المعلوم على ما هو به، فإذا علم الله تعالى أن زيدًا يموت سنة خمسمائة استحال أن يموت قبلها أو بعدها لئلا ينقلب العلم جهلًا فاستحال أن الآجال التي علمها الله تعالى تزيد وتنقص فيتعين تأويل

[القول في المعجزة والكرامة]

وكان يذهب إلى جواز الكرامات للأولياء[١] ويفرق بينها وبين المعجزة[٢]، وذلك أن المعجزة توجب التحدي إلى صدق [النبيِّ، والكرامة: ما يظهر على] من جُرِّبَ على يدي ولي كتمها وأسرها وهذه الكرامة، وتلك المعجزة[٣]، ....

الزيادة أنها بالنسبة إلى ملك الموت أو غيره ممن وكله الله بقبض الأرواح وأمره فيها بآجال ممدودة، فإنه بعد أن يأمره بذلك أو يثبته في اللوح المحفوظ ينقص منه ويزيد على حسب ما سبق به علمه في الأزل، وهو معنى قوله تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ وعلى ما ذكرناه يحمل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلاً وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢] «شرح مسلم» (١٦/ ٢١٩- ٢٢٠).

(١) والكرامة: أمر خارق للعادة يظهر على يد عبد ظاهر الصلاح، ملتزم لمتابعة نبيِّ كلف بشريعته، مصحوب بصحيح الاعتقاد والعمل الصالح علم بها أو لم يعلم، وقد ذهب أهل السنة والجماعة إلى جوازها وثبوت وقوعها مثل ما حدث لمريم ﵍، وأصحاب الكهف، ولبعض نجباء الصحابة، والأولياء: جمع ولي، وهو العارف بالله - تعالى- وبصفاته حسب الإمكان المواظب على الطاعة، المجتنب للمعاصي، بمعنى أنه لا يرتكب معصيته بدون توبة، وليس المراد أنه لا تقع منه معصية بالكلية، إذ ليس معصومًا، وسمي وليًا؛ لأن الله تولى أمره فلم يكله إلى نفسه ولا إلى غيره لحظة ولأنه يتولى عبادة الله على الدوام، وكلا المعنيين واجب تحققُهُ حتى يكون الولي عندنا وليًا في نفس الأمر.

(٢) والمعجزة لغة: مأخوذة من العجز، وهو ضد القدرة، واصطلاحًا: أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي يظهره الله على يد مدَّعي النبوة عند تحدي المنكرين على وجه يعجز المنكرين عن الإتيان بمثله.

(٣) والفرق بين المعجزة والكرامة – وإن كان كلٌّ منهما أمرًا خارقًا للعادة

وينكر على من رد الكرامات ويضلله[1] وكان يأمر بالكسب لمن لا قوت له ، ويأمر من له قوت بالصبر ويجعله فريضة عليه .

***

١- أن ما يدل على صدق النبي يسمى معجزة ، وما يظهر على يد الولي يسمى كرامة باعتبار أن المعجزة متحدى بها ولن يستطيع بشر الإتيان بمثلها هذا بخلاف الكرامة فهي غير متحدى بها ويجريها الله تعالى لكل عبد صالح قانت ملتزم لشرعه مواظب للاستنان بهديه .

٢- أن من ظهرت على يديه المعجزة وهو الرسول لا يستطيع أن يكتم معجزته بل يظهرها ويتحدى بها خصومة ، بخلاف صاحب الكرامة ، وهو الولي فإنه يبذل قصارى جهده في كتمانها وعدم المفاخرة بها إلا إذا أطلع اللهُ الناس عليها للتنبيه على حسن منزلته عنده .

(١) ومنكرو الكرامة هم جمهور المعتزلة ، والأستاذ أبو عبد الله الحليمي .

[القول في التفاضل بين الأنبياء وبني آدم وبين الملائكة]

وكان يقول:

إن بعض النبيّين أفضل من بعض، ومحمدﷺ أفضلهم، والملائكة أيضًا بعضهم أفضل من بعض، وأن بني آدم أفضل من الملائكة، ويخطئ من يفضل الملائكة على بني آدم[١]، ويقول: إن الوصية قبل الموت أخذ بالجزم

---

(١) وقد تكلم الناس في المفاضلة بين الملائكة وصالحي البشر، وينسب إلى أهل السنة تفضيل صالحي البشر والأنبياء فقط على الملائكة، وإلى المعتزلة تفضيل الملائكة، وأتباع الأشعري على قولين:
منهم من يفضل الأنبياء والأولياء.
ومنهم من يقف ولا يقطع في ذلك قولًا.
وحكى عن بعضه ميلهم إلى تفضيل الملائكة، وحكي ذلك عن غيرهم من أهل السنة وبعض الصوفية.
وقالت الشيعة: إن جميع الأئمة أفضل من جميع الملائكة ... ولم يقل أحد ممن له قول يؤثر أن الملائكة أفضل من بعض الأنبياء دون بعض.
وذهب شارح الطحاوية ابن أبي العز الحنفي تبعًا للإمام الطحاوي إلى أن السكوت عن الكلام في هذه المسألة أولى ونقل ذلك عن أبي حنيفة وقال: وهذا هو الحق فإن الواجب علينا الإيمان بالملائكة والنبيين وليس علينا أن نعتقد أيَّ الفريقين أفضل، فإن هذا لو كان من الواجبات لبُيِّنَ نصًا، فالسكوت عن الكلام في هذه المسألة نفيًا وإثباتًا والحالة هذه أولى.. ونقل عن الإمام تاج الدين الفزاري قوله في «الإشارة في البشارة»: أن هذه المسألة من بدع علم الكلام، التي لم يتكلم فيها الصدر الأول من الأمة، ولا من بعدهم من أعلام الأئمة، ولا يتوقف عليها أصل من أصول العقائد، ولا يتعلق بها من الأمور الدينية كثير من المقاصد، ولهذا خلا عنها طائفة من مصنفات هذا الشأن ... انتهى «شرح الطحاوية» (٢٣٧- ٢٣٩).

للقاء الله ﷻ، ويقول: إن التائب من الذنوب كمن لا ذنب له.

ويقول: من كان له ورد فقطعه خِفت عليه أن تنسلت حلاوة العبادة.

قال إبراهيم الحربي: سمت أحمد بن حنبل يقول: إن أحببت أن يدوم الله لك على ما تحب فدُمْ له على ما يحب.

وكان يقول:

أهل الصُّفَّةِ أعيانُ الصحابة.

وكان يقول:

الصبر على الفقر مرتبة لا ينالها إلا الأكابر.

وسأله رجل: طلبتَ العلم لله؟ فقال: هذا شرط شديد، ولكن حُبِّبَ إليَّ شيء فجمعتُهُ.

وسئل قبل موته بيوم عن أحاديث الصفات، فقال: تمرُّ كما جاءت، ونؤمن بها، ولا نردُّ منها [شيئًا][1] إذا كانت بأسانيد صحاحٍ، ولا يوصف بأكثر مما وصف به نفسه بلا حد ولا غاية [١٠/أ] ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ومن تكلم في معناها ابتدع.

ولذلك قال تاج الدين السبكي: «ليس تفضيل البشر على الملك مما يجب اعتقاده ويضر الجهل به، والسلامة في السكوت عن هذه المسألة، والدخول في التفضيل بين هذين الصنفين الكريمين على الله تعالى من غير دليل قاطع دخول في خطر عظيم، وحكم في مكان لسنا أهلًا للحكم فيه».

(١) وفي المخطوط: «شيء»، والمثبت هو التصويب.

وكان يقول:

أصحاب الحديث أمراء العلم[1].

وكان يقول:

إذا ذكر الحديث فمالك ابن أنس هو النجمُ.

وكان يقول:

سفيان بن عيينة حَفِظَ على الناس ما لولاه لضاع.

وكان يقول:

الشافعيُّ من أحباب قلبي.

وكان يقول:

هل رأت عيناك مثلَ وكيعٍ.

وكان يقول:

أنا أحب موافقة أهل المدينة.

---

(١) قال أبو إسماعيل الصابوني: «وأهل السنة المُضِيَّة والسيرة المرضية والسبل السوية والحجج البالغة القوية قد وفقهم الله جل جلاله لاتباع كتابه ووحيه وخطابه، والاقتداء برسوله في أخباره التي أمر فيها أمته بالمعروف من القول والعمل وزجرهم فيها عن المنكر منهما، وأعانهم على التمسك بسيرته والاهتداء بملازمة سنته وشرح صدورهم لمحبته ومحبة أئمة شريعته وعلماء أمته، ومن أحب قومًا فهو معهم يوم القيامة .. وإحدى علامات أهل السنة حبهم لأئمة السنة وعلمائها وأنصارها وأوليائها، وبغضهم لأئمة البدع الذين يدعون إلى النار ويدلون أصحابهم على دار البوار...» «عقيدة أصحاب الحديث» (١٣٣).

وكان يحب قراءة نافع لأنها أكثر اتباعًا .

فهذا وما شا كله محفوظ عنه ، وما خالف ذلك كذب وزور .

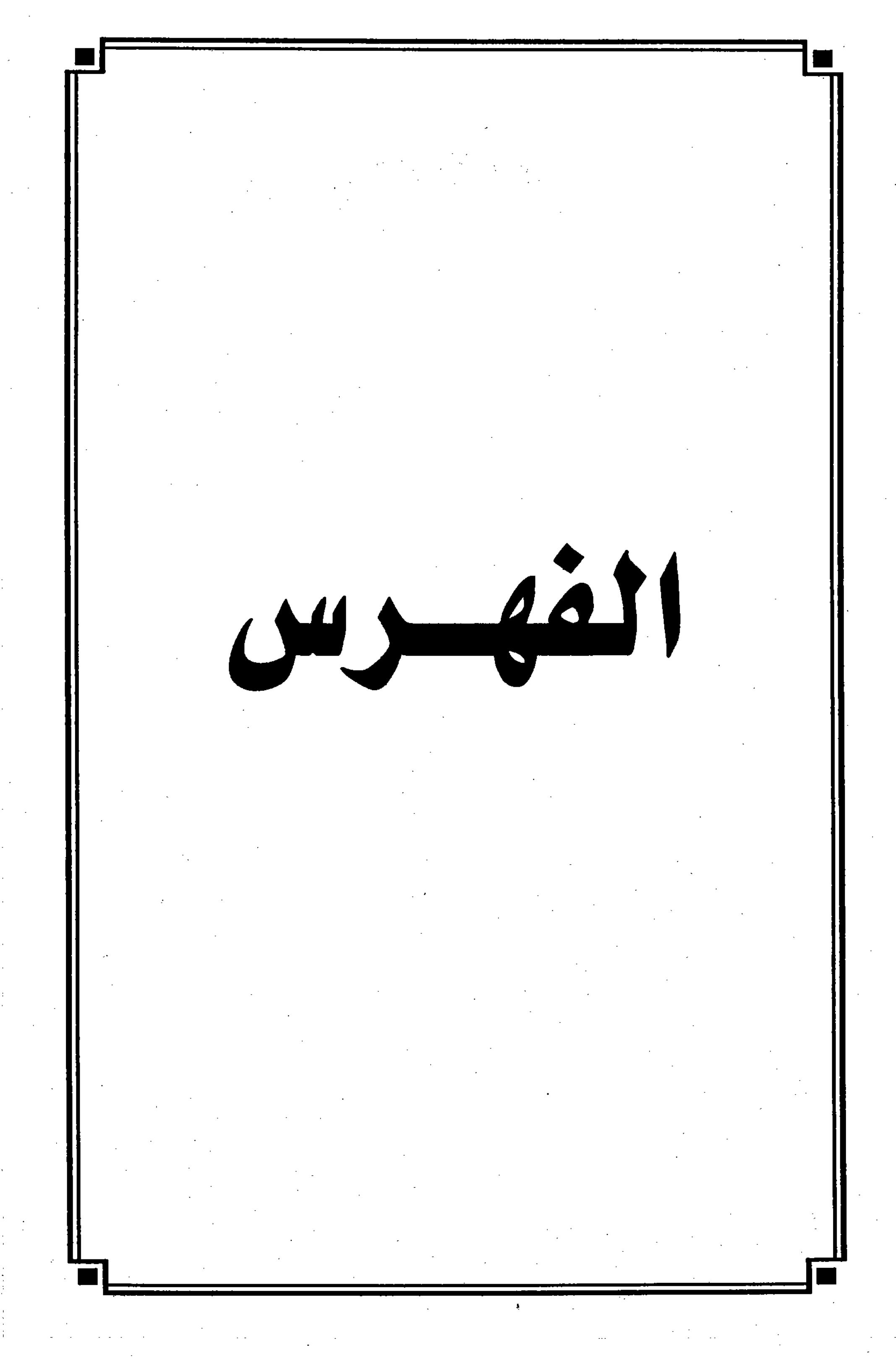
وكان دعاؤه في سجوده : اللهم من كان في هذه الأمة على غير الحق وهو يظن أنه على الحق فرده إلى الحق ليكون من أهل الحق .

وكان يقول :

اللهم إن قبلت عن عصاه أمة محمد ﷺ فداءً فاجعلني فداءهم .

تم الاعتقاد بحمد الله ومنِّه وحُسْن توفيقه ، وفرغ من نسخه العبد المعترف بذنبه الفقير إلى ربه عبد القوي بن عبد الله بن نضال بن عبد الله بن أبي القاسم بن أبي الريان القرشي الشافعي حامدًا الله وحده ، ومصليًا على محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا وذلك في ليلة الثلاثاء الرابع من ربيع الأول سنة ست وسبعين وخمسمائة (٥٧٦هـ) .

* * *



الفهـــرس


تحميل كتب و رسائل علمية
قناة عامة
معلومات
t.me/tahmilkutubwarosailililmiyah
رابط الدعوة
الإشعارات
معطّلة

فهرس موضوعات الكتاب

❊ ❊ ❊